المجلة القانونية الإقتصادية

دورية - علمية - محكمة

دور تجمع البريكس في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي
دراسة تحليليه

إعداد

د/ محمد نصر زكى السيد الهمشري

مدرس الاقتصاد بمعهد العبور العالي
للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

العدد ٥٠ - يونيه ٢٠٢٥

كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

المجلة القانونية الاقتصادية

مجلة علمية محكمة تصدرها

كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

المجلد السابع والثلاثون - العدد الخمسون

الموقع الالكتروني للمجلة

jle.journals.ekb.eg

حجم الإصدار: ربع سنوية

الترقيم الدولي الموحد للطباعة (ISSN) : 1110-6964

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني (e-ISSN): 2805-2730

مجلس إدارة المجلة القانونية الاقتصادية

رئيس مجلس ادارة المجلة

أ.د/ ممدوح المسلمي

نائب رئيس مجلس ادارة المجلة

أ.د/ أحمد إبراهيم دهشان

رئيس هيئة التحرير

أ.م.د/ محمد محروس سعدوني

مدير التحرير

د/ يحيى إبراهيم دهشان

سكرتير التحرير

د/ أحمد محمد سمير

المشرف الإداري

د/ عياد محمد عياد

جامعة الزقازيق
كلية الحقوق
المجلة القانونية الاقتصادية

دور تجمع البريكس في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي
دراسة تحليليه

إعداد

الدكتور

محمد نصر زكى السيد الهمشري

مدرس الاقتصاد بمعهد العبور العالي
للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

mohamedn@oi.edu.eg

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تجمع البريكس في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي، حيث اعتمدت على المنهج التاريخي لمتابعة تطور النظام الدولي، والمنهج الوصفي التحليلي لتقييم فعالية التجمع واستمراريته، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي والاستنباطي بأساليبه الكمية والنوعية لتحليل بيانات الاستثمارات والتغيرات الاقتصادية.

وقد أكّدت النتائج صحة فرضية البحث، حيث أظهرت أن تجمع البريكس يتمتع بقدرة فعلية على التأثير في الاقتصاد العالمي عبر عدة آليات، من أبرزها:

- **إعادة هيكلة النظام النقدي العالمي** من خلال التوجه لإنشاء عملة بديلة للدولار وتقليل الاعتماد على النظام المالي الغربي.
- **إنشاء بنك التنمية الجديد** كمؤسسة مالية بديلة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، برأس مال يبلغ ١٠٠ مليار دولار.
- **تعزيز الدور الاقتصادي العالمي**، حيث يستحوذ التجمع على ٤٠٪ من مساحة العالم و٤٥٪ من سكانه، كما بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس ٢٨,٤٪ من الناتج العالمي في ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٩,٥٪ في ١٩٩٠.
- **نمو التجارة والاستثمار**، إذ شهد التبادل التجاري لدول البريكس زيادة بنسبة ٩٥٪ بين ٢٠١٠ و٢٠٢٢، وبلغت نسبة تدفق

الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ٤٤,١٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية عام ٢٠٢٢.

- **السيطرة على الموارد الطبيعية**، حيث تهيمن دول البريكس على ٨٠٪ من إنتاج النفط العالمي، و٣٨٪ من إنتاج الغاز، و٦٧٪ من إنتاج الفحم، فضلًا عن امتلاكها لأكثر من ٥٠٪ من احتياطي الذهب والعملات العالمية.

التوصيات

أوصت الدراسة بضرورة:

- تعزيز استخدام العملات الوطنية في التجارة الدولية للحد من هيمنة الدولار.
- دعم بنك التنمية الجديد ليكون بديلًا فعّالًا للمؤسسات المالية الغربية.
- زيادة التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وخارجها لجذب الاستثمارات.
- تحسين معايير الشفافية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين الدول الأعضاء.

الاستنتاجات

يؤكد البحث أن تجمع البريكس يمثل قوة اقتصادية صاعدة قادرة على إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، لكن نجاحه في تحقيق هذا الهدف يتطلب

تجاوز التحديات الداخلية والخارجية، وتعزيز التنسيق بين أعضائه لضمان استمراريته كبديل حقيقي للنظام الاقتصادي الحالي.

Abstract

The research sought to achieve the main objective, which is to know the impact of the BRICS group in reshaping the global economic structure. The research relied on the historical approach to follow the development of the international system, and on the descriptive analytical approach that is based on the economic analysis of the BRICS group, by evaluating its effectiveness and continuity and the most important challenges that stand in its way to move forward, towards gaining greater power to influence on the global level. It also relies on the inductive and deductive approach with its mixed descriptive and analytical methods, which include quantitative analysis of foreign investment data and economic changes with a qualitative analysis of the economic policies and systems of the BRICS group. The previous hypothesis has proven correct, which is the ability of the BRICS group to change the structure of the global economy, by changing the global monetary system, by creating a new currency as an alternative to the dollar, and

establishing the New Development Bank, competing with the World Bank and the International Monetary Fund, with a capital currently amounting to about $100 billion. The increasing relative weight of the BRICS group in the global economy will also allow it to change the structure of the global economy, represented by: the bloc occupies about 40% of the world's area and 45% of its population, and all BRICS countries are members of the (G20) group among twenty major economies, and the BRICS countries have foreign currency reserves, representing about 40% of the global total, the value of the BRICS group's GDP reached $25.8 trillion in 2023, representing 24.4% of the global GDP, compared to $9.11 trillion in 2010, and a growth in trade exchange was recorded between 2010 and 2022 by 95%, with a value of $52.1 trillion in 2022, and the percentage of exports to BRICS countries from global exports reached 18.3% in 2022, and the percentage of imports to BRICS countries from global exports reached 16.2% in 2022, and the percentage of foreign direct investment flow to BRICS reached 44.1% of

global investment in 2022, and BRICS includes more than 45% of the world's population (3.25 billion people) and 40% of the world's area, and the relative importance of the GDP of the BRICS bloc in the global economy has increased, rising from 9.5% of global output in 1990 to 28.4% in 2022, after six countries joined it, and the group's foreign exchange reserves are estimated at about 4 trillion dollars, and the group controls 80% of global oil production, 38% of gas production and 67% of coal production in the global market, and the BRICS group controls more than 50% of gold and currency reserves. The study recommended activating the new process in commercial transactions to reduce the dominance of the dollar, supporting the New Development Bank as an alternative to the World Bank and the International Monetary Fund, in order to change the global monetary system, enhancing investment policies for the BRICS group outside the group, focusing on inter-trade with BRICS countries, paying attention to improving transparency standards,

encouraging inter-initiatives and joint cooperation, especially in information.

Keywords: BRICS, GDP, Exports, FDI, Development.

١ـ تمهيد:

كان ظهور مجموعة دول "البريكس" (BRICS)، التي تضم كلًّا من البرازيل وروسيا الهند والصين وجنوب إفريقيا، سريعًا ولافتًا؛ فهي من أبرز التكتلات التي شهدها العالم في بداية القرن الحادي والعشرين. وقد تطور هذا التكتل بشكل ملحوظ مع استفحال الأزمة المالية العالمية، سنة ٢٠٠٨، والتي لا تزال تداعياتها تنخر الاقتصاد العالمي إلى اليوم[١].

ورغم تعدد التكتلات والمجموعات الإقليمية والدولية في العقود القليلة الماضية، على غرار الاتحاد الأوروبي ومجموعة الآسيان والتكتل الاقتصادي لأميركا الشمالية والحلف التجاري لأميركا اللاتينية والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا-إكواس، إلى جانب مجموعة السبع الصناعية الكبرى (G7) ومجموعة العشرين (G20) وغيرها، ولكنها لم تحظ جميعها بنفس القدر من الاهتمام والمتابعة مثلما حظيت مجموعة البريكس[٢].

تجسدت مجموعة البريكس في الانتقال المنشود نحو التعددية القطبية، وغالبا ما أصبحت موضوعا للنقاش حول مستقبل السياسة الدولية، حيث أظهرت المجموعة تعاونا واعدا من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على

---

(1) جليل هاشم، نوار، **أمريكا والقوى الصاعدة: السياسية الأمريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٢٠)، ص ٤٥.

(2) نشوي عبد النبي، اللوجستيات...مرتكز رئيس لتعزيز دور البريكس، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء ، **مجلة لآفاق مستقبلية، عدد ٤**، يناير ٢٠٢٤، ص ٤.

الاقتصاد السياسي العالمي، ;كما أن ارتباط القوي لدول البريكس والذي عززه، انتقاداتها الواسعة للمؤسسات الغربية، يتطلع إلى إعادة ضبط النظام الاقتصادي العالمي الراهن، الذي تقوده الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا ما دفع لدراسة الإمكانات الحالية للبريكس كمنافس صاعد للهيمنة الغربية على النظام الدولي، ومبادراتهم وقدراتهم والعقبات المحتملة، التي يحتاجون إلى تجاوزها بشكل جماعي ليصبحوا منافساً حقيقيا للغرب في النظام الدولي.

٢ـ مشكلة الدراسة:

أدى الصعود الاقتصادي والسياسي السريع لدول البريكس إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي، والأهم من ذلك، أن ظهور دول البريكس بعد الأزمة المالية، قد غير الديناميكيات الهيكلية للنظام المالي، الذي يهيمن عليه الغرب ، وبالتالي، فإن هذا يجعل من الضروري فهم دور البريكس كمنصة مهمة في النظام الدولي.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن **السؤال التالي:**

هل يوجد أثر لتجمع البريكس في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي؟.

٣ـ أهمية الدرسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة فهم دور البريكس في النظام الاقتصادي العالمي، وتحليل التوقعات والتحديات التي تواجه توسيع

مثل هذا الدور وتقييم الآثار المحتملة للعلاقة الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٤ـ فرضية البحث:

تسعي الدراسة إلي إختبار صحة **الفرضية التالية**:

يوجد أثر لتجمع البريكس في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي.

٥ـ أهداف الدراسة

تسعي الدراسة إلي تحقيق **الأهداف التالية**:

أ- فهم التحول الهيكلي في النظام الدولي الراهن، والتحولات التي طرأت في نمط واعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة.

ب- التعرف على مسار تطور مجموعة البريكس على مدى العقد الماضي، من خلال إبراز أهم الخصائص المشتركة بين دول البريكس، وكيفية ظهورهم كدول مانحة للمساعدة الإنمائية وكيف يؤثر التمويل من دول البريكس على التعاون الإنمائي.

ج- الإطلاع على الدور الحيوي والمحوري الذي تلعبه دول البريكس في التجارة العالمية..

د- محاولة استشراف دور دول البريكس في النظام الدولي في المستقبل.

٦ـ حدود البحث :

أ- الحدود الموضوعية: يتناول البحث أثر مجموعة البريكس علي هيكل الاقتصاد العالمي.

ب- الحدود المكانية: مجموعة دول البريكس.

ج- الحدود الزمانية: يشمل البحث الفترة من ٢٠١١-٢٠٢٢.

٧- منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج التاريخي لمتابعة تطور النظام الدولي، كما يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تحديد حقيقة تكتل دول البريكس، من خلال تقييم مدى فعاليته واستمراريته وأهم التحديات التي تعترض سبيله للمضي قدما، نحو اكتساب قوة أكبر للتأثير على الصعيد العالمي، كما يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائى والاستنباطى .

٨- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: (أم البنين معلم: ٢٠٢٢)[٣]: بعنوان "دور تكتل البريكس في النظام الدولي":

هدفت الدراسة إلي فهم بوادر التحول الهيكلي في النظام الدولي الراهن، والتحولات التي طرأت في نمط واعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة، وتقديم لمحة عامة عن مسار تطور مجموعة البريكس على مدى العقد

(٣) أم البنين معلم، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، رسالة دكتوراه، (امعة الحاج لخضر –باتنة١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٢).

الماضي، والإطلاع على الدور الحيوي والمحوري الذي تلعبه دول البريكس في التجارة العالمية، في إدارة الأزمات السياسية العالمية والقضايا الأمنية، بإعتبارها جهة فاعلة في وضع قواعد عادلة للنظام العالمي، والتعرف على مدى تأثير مؤسساتها المالية الجديدة سياسيا على الساحة العالمية، ومحاولة استشراف دور دول البريكس في النظام الدولي في المستقبل ، وتبين من نتائج الدراسة أن نجاح تكتل البريكس يعتد على مدى مرونته في مواجهة التحديات العالمية الراهنة، بيد أن جائحة فيروس كوفيد- ١٩ فتحت فرصا جديدة لها لتوسيع وجودها في أرجاء العالم (في شكل مساعدات لمواجهة هذا الوباء)، خاصة في مناطق الجنوب العالمي، بالإضافة إلى محاولتها لإنشاء شراكة ذات مصداقية في اتخاذ إجراءات ملموسة، بشأن تغير المناخ وفي مجال الطاقة المتجددة، من خلال توسيع عضويتها أمام البلدان الأخرى، مما سيسمح لها بتشكيل معالم نظام دولي جديد يقوم على التعددية القطبية، في ظل تراجع النفوذ الغربي، وبهذا من المتوقع أن تصبح دول البريكس المركز والغرب المحيط.

الدراسة الثانية: (Sylvia Lorico, Building Blocs: 2021)[٤]:

"Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO"

([1]) Sylvia Lorico, Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO, **University of Toronto**, 16 JULY , 2021

هدفت الدراسة إلى تركيز على تحليل شامل لأدوار جميع دول البريكس في منظمة التجارة العالمية، حيث أظهرت بأن دول البريكس لديها تقاربا مرنا على أساس كل حالة على حدا في العديد من جوانب عمليات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المفاوضات وحالات النزاع، كما أدت جهودهم الجماعية إلى تحويل الهيمنة -بعيدا عن شمال الكرة الأرضية- نحو الجنوب العالمي، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى سعي دول البريكس ككل لممارسة المزيد من النفوذ أو إصلاح منظمة التجارة العالمية.

الدراسة الثانية: (Husain Nazia: 2020)[٥]:

"BRICS in time of pandemic: leadership from emerging economies":

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض النقاط المضيئة لقيادة البريكس، في الاستجابة لوباء كوفيد- ١٩، في الوقت الذي تعرضت فيه المؤسسات الدولية للنقد لفشلها في الاستجابة بشكل كاف للوباء، وخلصت الدراسة إلى أنه يتعين على دول البريكس اجتياز نظام عالمي بعد وباء كوفيد- ١٩، كما يمكنها إما تعزيز نفوذ الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التفوق في

(2) Husain Nazia , "BRICS in Time of Pandemic: Leadership from Emerging Economies?" , **RSIS** , 22 may, 2020.

الأداء على المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى للنظام الليبرالي أو الاستسلام لمعارضي مصداقيتها كمؤسسة للحوكمة العالمية.

الدراسة الثالثة: (Oliver Stuenkel: 2020)[٦]:

"The BRICS and the Future of Global Order"

هدفت الدراسة إلى تقديم تاريخ مرجعي نهائي لبلدان البريكس كمصطلح وكمؤسسة، حيث ركزت على الحقائق الكرونولوجية لمفهوم البريكس منذ بدايته من عام ٢٠٠١ إلى التجمع السياسي الذي هو عليه اليوم، بعد ما يقرب من عقدين من الزمن، وبهذا قدمت تحليلا شاملا تجريبيا لتعاون البريكس، وبهذا خلصت الدراسة إلى أن بعض دول البريكس تسعى بشكل متزايد للحصول على معاملة خاصة، وبمجرد أن تكون دول البريكس قادرة على ذلك، فإنها ستسعى إلى الحصول على امتيازات أكبر داخل نظام الحوكمة العالمي الحالي، مما سيسمح لها بتشكيل جدول الأعمال وتطبيقه على القضايا التي تهمهم، سواء من خلال التعديلات في القواعد الرسمية وعبر التأثير غير الرسمي المعزز، وهذا هو الحال بالفعل على المستوى الإقليمي، حيث تتمتع دول البريكس – خاصة الصين والى حد أقل الهند وروسيا- بامتيازات متزايدة ويصفها بعض الجيران بأنها مهيمنة إقليمية.

([3]) Oliver Stuenkel, **the BRICS and the Future of Global Order**,(Second Edition. London: Lexington Books, 6161).

الدراسة الرابعة: (Alexandra Morozkina, John J. Kirton: 2018)[٧]:

" BRICS and Global Governance "

هدفت الدراسة إلى البحث في الهوية المؤسسية المتطورة لبلدان البريكس، ثم ركزت على مساهمتها في العديد من مجالات السياسة الرئيسية للحوكمة العالمية، وفي الأخير تطرقت الدراسة إلى اهتمامات أعضاء دول البريكس وأولوياتهم في التعاون، ومن هذا المنطلق، توصلت الدراسة إلى **الأتي**:

أ- إنشاء وتعاون دول البريكس هو تأكيد لنظام عالمي جديد، حيث لم يعد بإمكان المجموعة الغربية أن تهيمن عليها.

ب- تعكس سياسات الاقتصاد الكلي؛ التجارة، الاستثمار، الطاقة، المناخ والتنمية في وثائق البريكس، استراتيجية لنظام عالمي جديد يستجيب لاحتياجات الشمال والجنوب بطريقة متوازنة.

ج- ستستمر دول البريكس في اللجوء إلى النموذجين اللذين تفضلهما حتى الآن، التأثير التحفيزي (تحفيز ودعم الإصلاح والتغييرات)، والمعالجة الموازية (إنشاء مؤسسات المنتدى الخاصة).

([1]) Alexandra Morozkina, John J. Kirton, **BRICS and Global Governance**, (First Edition .New York: Routledge, 2018) .

د- يعكس اختيار نموذج المشاركة دور المجموعة ومكانتها في بنية الحوكمة العالمية، يعتمد على مجال السياسة والمرحلة في تطوير التعاون واد ا رك أهمية المنظمة لأهداف البريكس ذات الصلة.

الدراسة الخامسة: (Jash Amrita: 2017)[٨]:

"The Emerging Role of BRICS in the Changing World Order "

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الناشئ للبريكس في النظام العالمي المتغير، الذي أدى إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي الدولي، من خلال توفير بديل يتجاوز الهيكل المعياري، كبنك التنمية الجديد وترتيب الاحتياطي الطارئ كإطار مؤسسي لبلدان البريكس، وهما من المعالم الرئيسية للتعاون بين الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، وقد خلصت الدراسة إلى أن دور البريكس كان واعدا للغاية نظرا لإضفاء الطابع المؤسسي، على بنك التنمية الجديد وترتيب الاحتياطي الطارئ وهما أمران حاسمان ويعتبران أنهما يلعبان دورا مهما في المجالين الجغرافي والجيوسياسي، وعلى هذا الأساس، نجحت في إرساء نظام بديل في الديناميكيات الهيكلية الحالية للنظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب، وهذا سيسمح لها بأن تصبح كمنتدى متعدد الأطراف قوي وفعال في النظام العالمي.

([2]) Jash Amrita, "The Emerging Role of BRICS in the Changing World Order", **SSOAR**, N° 3/ 2017 .

أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (الفجوة البحثية):

استنادا إلى ما سبق، فيلاحظ أن الدراسة الحالية تتفق مع معظم الدراسات السابقة من حيث الموضوع، وهو تكتل البريكس، وكذلك تتفق مع بعض الدراسات السابقة في الأهداف الفرعية، وفي بعض المحاور والأسس، غير أن هذه الدراسة تختلف عن بقية الدراسات السابقة، نظرا لأنها حديثة، ولكونها تسعى لفهم الدور الحقيقي لتكتل البريكس في إعادة هيكلة الاقتصاد الدولي.

٩- خطة البحث :

يم تناول البحث من خلال المباحث **التالية :**

المبحث الأول : الإطار النظرى للبحث ..

المبحث الثانى : تجمع البريكس والتجارة الدولية.

المبحث الثالث: دور تجمع "البريكس" في تشجيع الاستثمارات في الدول النامية.

المبحث الرابع : تحديات تجمع "البريكس" في تحقيق أهدافه الاقتصادية وتأثيره على الهيكل لاقتصادي العالمي..

المبحث الأول

الإطار النظري للبحث

سيتم تناول هذا المبحث، **من خلال:**

المطلب الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الإطار النظري لتجمع "البريكس".

المطلب الأول

الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية.

التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة، لكن ظهورها كتجربة اقتصادية يعود إلى بداية القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وقد نمت هذه التكتلات نتيجة لاندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو إنشاءها أو الدخول فيها وارتبط هذا النمو بظهور الأحلاف السياسية والأيديولوجيات وتسارع الخطى نحو العولمة، وما رافقها من عمليات تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال عالمياً سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل حتى صارت هذه التكتلات سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي [1].

([1]) محمد عبد الكريم يوسف، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، علي الموقع:
https://secureservercdn.net/45.40.147.116/12a.cd9.myftpupload.com/wp-content/uploads/2017/06/author_card_745.png

وعليه سيتم تناول هذا المطلب، من خلال النقاط **التالية**:

- مفهوم وخصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية.

- صور التكتلات الاقتصادية وآثارها الإيجابية والسلبية.

- عقبات إنشاء التكتل الاقتصادي

- واقـــــــع التكـــــــتلات الاقتصادية وآفاقها المستقبلية.

أولاً: مفهوم وخصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية:

١- مفهوم التكتل الاقتصادي: هو عملية إرادية من قبل دولتين أو أكثر، يتم بمقتضاه إزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء لغرض الوصول إلى أهداف معينة[١٠].

٢- خصائص التكتلات الاقتصادية: تتمثل تلك الخصائص **فى الآتى** [١١]:

أ- وجود روابط توحيد عن مكونات التكتل الاقتصادي على الصعيد الجغرافي وصعيد المعلومات والمستوى الوظيفي أو التقني.

([1])سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، (القاهرة: الدار اللبنانية، ط٢ ،الجزء الثاني، ١٩٩٤)، ص.٢٨٣.

([2]) محمد محمود الامام، **التكامل الاقليمي بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٢٩.

ب- تنسيق البرامج الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتل والسعي إلى تماسك هذه البرامج.

ج- التجانس في القضايا الجيوسياسية للدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.

د- يرافق التكتل الاقتصادي تكتل سياسي في مواقف الدول الأعضاء.

٣- أهداف التكتلات الاقتصادية: تهدف التكتلات الاقتصادية إلى تحقيق أهدافاً، اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية ، **فيما يلي**[١٢]**:**

أ- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير.

ب- تقسيم العمل التقني والوظيفي.

ج- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية.

د- تخفيض أثر الصدمات الخارجية.

ه- رفع مستوى رفاهية المواطنين.

و- التقليل من الاعتماد على الخارج .

ز- مساهمة التكتل الاقتصادي في التكامل الاقتصادي:

ح- تقوية القدرة التفاوضية للدول أعضاء التكتل تجاه العالم الخارجي.

([3]) علي نجم، **واقع وآفاق الاقتصاد العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين**، منشورات اتحاد المصارف العربية، ١٩٩٩، ص٣٧.

ثانياً : صور التكتلات الاقتصادية وآثارها الإيجابية والسلبية

١ـ صور التكتلات الاقتصادية:

تأخذ درجات التكامل الاقتصادي **Economic Integration** بين الدول **التسلسل التالي**:

أ- **المنطقة الحرة:** يتم فيه إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية (كالحظر أو حصص
الاستيراد) على البضائع وطنية المنشأ بين الدول الأعضاء، ويكتب باقي أشكال
التكامل الاقتصادي في **المعادلات التالية:**

ب- **الاتحاد الجمركي** = منطقة حرة + تعريفة جمركية موحدة للدول الأعضاء إزاء الدول الأخرى.

ج- السوق المشتركة = اتحاد جمركي+ حرية تحرك عناصر الإنتاج بين دول السوق دون عوائق ضريبية .

د- الاتحاد الاقتصادي= سوق مشتركة + توحيد للتشريعات والنظم والسياسات الاقتصادية الوطنية والخطط والبرامج الإنمائية، وتنسيق القطاعات الإنتاجية)، وتوحيد أسعار ورسوم المرافق العامة وربط هياكل التنيمة الأساسية بها وإقامة هيئة قضائية عليا مشتركة لتسوية المنازعات التجارية وتتم إدارة الاتحاد بواسطة مؤسسة فوق قومية **Supranational Institution**

هـ- الاتحاد النقدي = اتحاد اقتصادي+ توحيد للعملة والبنك المركزي والاحتياطي النقدي والسياسة المالية.

وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن جمعها، **فيما يلي**[١٣]:

أ- في نصف الكرة الغربي تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (**NAFTA**) وفي سنة ١٩٩٢، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية

ب- في أوربا: كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوروبي- الذي يعد من أهم التكتلات الاقتصادية القائمة حالياً- وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم ٢٥ دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (اليورو) مع مطلع سنة ١٩٩٩، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.

ج- في شرق آسيا: وقعت دول جنوب شرق آسيا إتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (**AFTA**) ، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (**APEC**).

([1])حميد الجميلي، **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة"**، (أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٨)، ص ٢٠.

د- في المنطقة العربية: والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة ١٩٦٤، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وتسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد ١٠ سنوات انطلاقاً من سنة ١٩٩٨ وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

ه- في إفريقيا: قامت تكتلات إقليمية، لعل أبرزها السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (**COMESA**) التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

وعليه يمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمراً واقعياً يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها، فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف إنشائه في الدول المتقدمة[١٤].

٢- الآثار الإيجابية والسلبية للتكتلات الاقتصادية:

أ - الأثر على التجارة:

أوضح " **VINER** " في كتابة قضية الاتحاد الجمركي عام ١٩٥٠ حدوث أثرين جراء تكوين تكتل اقتصادي، **هما**:

([2])عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، **"مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث"**، (بيروت: معهد الإنماء العربي،، ١٩٩٨)، ص ٦٠ .

- **عملية خلق التجارة:** أي زيادة الطلب على الواردات نتيجة إزالة الرسوم الجمركية، وذلك بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة اثر انخفاض الأسعار.

ويراد به الأثر النافع من الاتحاد الجمركي، وذلك بنقل إنتاج السلع من مصدر عالي التكلفة إلى مصدر اقل تكلفة من أحد الأعضاء، أي نقل الإنتاج من البلد ذو التكلفة الأعلى إلى البلد ذو التكلفة الأقل، وبالتالي الاقتراب أو التطابق مع التوزيع الأمثل للإنتاج.

ومع تحسن الأسعار واتجاهها إلى الانخفاض؛ بفعل زوال الرسوم الجمركية، تستطيع المؤسسات الاستيراد (بدلاً من الإنتاج محليا بتكاليف نسبية أكبر) ، ومنه خلق قناة تجارية جديدة لم تكن قائمة قبل إنشاء التكتل الاقتصادي.

- **عملية تحويل التجارة:** نتيجة تحول الطلب على الاستيراد من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل الإقليمي إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله.

تنتج عندما تتحول المبادلات التجارية للبلد العضو من التعامل مع العالم الخارجي إلى

التعامل مع الدول الأعضاء، هذه الظاهرة تنتج عن إزالة الحواجز الجمركية ومختلف الحواجز

الأخرى داخل التكتل، ومنه تصبح أسعار الواردات والصادرات للدول الأعضاء منخفضة

نسبيا، كون الرسوم الجمركية تؤدي إلى زيادة الأسعار، فالدول خارج التكتل تجد صعوبة في

المحافظة على حصتها السوقية داخل أسواق الدول المتكتلة.هذا في حالة ما إذا كان الرسم

الجمركي الخارجي الموحد مرتفع مقارنة بالرسم الجمركي الداخلي للبلد المستورد.

فتحويل التجارة يتوقف إحتسابه على تقدير المرونة الناجمة عن استبدال منتج معين من الدولة

العضو بالمنتج البديل من الدولة غير العضو أي مرونة الإحلال .

ويبين الجدول التالي حجم التجارة البينية لأبرز التكتلات الاقتصادية:

جدول (١-١): تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية خلال(٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٧) مليار دولار

التكتل	التجارة البينية "مليار دولار"			نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية		
	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٧
الأسيان	٧٣٧	٨٩٨	١١٤٨	٢٥,٧	٢٦,١	٢٦,٩
الإتحاد الأوروبي	١٢٦١٢	١٤٨٩٨	١٧٥٩٨	٦٢,٨	٦٣,٤	٦٥,٥
النافتا	٣٢٥٢	٤٠٩٨	٤٧٥٨	٤٥,١	٤٦,٩	٤٨,٣

Source: World Trade Organization. Annual Report. Geneva. 20142018.

ويتضح من الجدول السابق أن التجارة البينية تمثل نسبة عالية إلى إجمالي التجارة خاصة في الاتحاد الأوروبي وتكتل أمريكا الشمالية (النافتا)، حيث تمثل ٦٥,٥٪ و ٤٨,٣٪ في التكتلين على التوالي عام ٢٠١٧.

- **أثر إلغاء التجارة**: هو أثر قليل الحدوث في إطار قيام تكتل جديد، ويحدث عندما يؤدي إنشاء التكتل إلى إقامة تعريفة جمركية موحدة مرتفعة نسبيا مقارنة بالمعدلات المفروضة في الخارج - والتي كانت

سائدة قبل إنشاء التكتل الاقتصادي-هذا يؤدي إلى انخفاض تنافسية المنتجين المحليين ضمن التكتل، وستصبح الأسعار ضمن التكتل مرتفعة مقارنة بالأسعار في الخارج، مما يؤدي إلى قيام مبادلات تجارية بين الدولة العضو ودولة خارجه عوضا عن قيام تجارة بينية.

٢- الأثر على العمالة والهجرة:

أ- الأثر على العمالة: حيث يؤدي إلى إطلاق حرية انتقال العمال من الدول التي فيها فائض من اليد العاملة إلى الدول التي تعاني عجز (ارتفاع نسبة الشيخوخة..).

حيث يتم التمييز عادة ما بين العمالة الماهرة أو المؤهلة- تتطلب تكوين عالي، استثمار في رأس المال البشري، أجور عالية إنتاجية مرتفعة- وعمالة بسيطة لا تتطلب تكاليف في التدريب والتأهيل، وهذا باعتبار وجود تفاوت في المستوى الاقتصادي ومستوى الأجور في الدول الأعضاء[١٥].

ب- التأثير على العمالة الماهرة: يؤدي اختلاف مستويات الأجور ما بين الدول الأعضاء مع حرية تنقل العمالة، إلى توجه العمالة الماهرة إلى الدول الأعضاء الأكثر تقدماً، والتي تتميز بارتفاع مستويات الأجور مما يقود مستويات الأجور إلى الارتفاع، أما التأثير على العمالة البسيطة فتبرز من خلال ظهور فرص توظيف جدية بفعل اتساع السوق.

([1])قدور بوزيدي، **التكامل اقتصادي العربي**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر، ١٩٩٩)، ص ٥٩.

ج- الأثر على هجرة العمالة: يؤدي إنشاء التكتلات الاقتصادية إلى زيادة في تدفق أعداد المهاجرين، خاصة بعد عملية التحرير والترتيبات التسهيلية المتفق عليها المتعلقة بحرية التوظيف والتعلم والاستثمار وغيرها،

٣- الأثر على عمليات البحث والتطوير: حيث يؤدي إلى زيادة المنافسة، بفعل حرية الدخول إلى الأسواق وغيرها مما يدفع بالمؤسسات إلى زيادة الاستثمارات الموجهة لعمليات البحث والتطوير والتي تعد العامل الرئيسى لزيادة تنافسية المؤسسة، كما أن حرية وسهولة الوصول إلى الموارد والمدخلات بعد عملية التكتل، يشجع المؤسسة على تخصيص اعتمادات أكبر لنشاطات البحث والتطوير، من خلال إخراج بعض أنشطة ووظائف المؤسسة - منها البحث والتطوير - إلى مناطق ذات التكلفة المنخفضة والعمالة المؤهلة، مما يتيح للمؤسسة تحقيق وضع تنافسي أكبر.

٤- الأثر على القوة التفاوضية وعلى ميزان المدفوعات:

- القوة التفاوضية: يسمح التكتل الإقليمي ببلوغ المنطقة الحجم الأمثل، الذي يسمح لها بالتأثير على السوق العالمية (الأسعار، العرض والطلب)، من جهة، والقدرة على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، وكأمثلة على ذلك نذكر القوة التفاوضية للاتحاد الأوروبي في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، خاصة

المتعلقة بتحرير القطاع الزراعي، ومشروطية هذا الأخير على دول جنوب المتوسط في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

كما تستطيع الدول الأعضاء الرفع من أسعار صادرات بعض السلع، في حالة التنسيق المتبادل وعدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، كالاعتماد على استراتيجية تقاسم الأسواق العالمية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية.

- **تخفيض العبء على ميزان المدفوعات**: يشجع التكتل الاقتصادي زيادة المبادلات التجارية ما بين الدول الأعضاء المتقاربة جغرافيا غالبًا ، مما يؤدي إلى خفض وارداتها من العالم الخارجي، ومن ثم التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات من خلال انخفاض تكاليف النقل والتأمين، كما يؤدي التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال أسعار الصرف أو تبني عملة موحدة إلى تقليل تكاليف الصرف وتجنب مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات.

٥- الأثر على المنافسة واقتصاديات الحجم:

يتمثل الأثر على المنافسة واقتصاديات الحجم، **في الآتي**[١٦]**:**

- **الأثر على المنافسة**: تعتبر المنافسة رهان أكثر أهمية، مع إلغاء الحواجز الجمركية ما بين الدول الأعضاء، هذا يؤدي إلى زيادة المنافسة

([1]) بوكساني رشيد ودبش احمد، " **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي** "، ندوة علميه دولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية، جامعة فرحات عباس - سطيف - ٨ -٩ مايو ٢٠٠٤ ، ص٠٦

ما بين المناطق التجارية، فالأسواق تكون أكثر تنافسية عندما تكون درجة التكامل ما بين الأسواق عالية: أي إزالة جميع العراقيل أمام الدخول إلى الأسواق، المنافسة في هذه الحالة تكون في الغالب في صالح المستهلكين من خلال انخفاض الأسعار وزيادة التفصيلات وتحسن الجودة.كما تشجع المنافسة المؤسسات على الابتكار وتطوير المنتجات وتحسين الخدمات وطرق التوزيع والسداد وغيرها.

- **الأثر على اقتصاديات الحجم**: تؤثر بيئة الأعمال على نشاط وفعالية المؤسسات من عدة جوانب فالمؤسسات النشيطة في إطار سوق محلي مغلق غير تنافسي لا تحقق في الغالب الفعالية المطلوبة، فهي مقيدة بحجم السوق، لكن مع انفتاح الأسواق وظهور منافذ جديدة لتصريف الإنتاج، يزداد الطلب على منتجات هذه المؤسسة ويدفعها إلى زيادة الإنتاج، لكن هذا الإجراء لا يتناسب مع زيادة التكاليف، فهناك تكاليف لا تتناسب مع حجم الإنتاج وهي التكاليف الثابتة، مما يؤدي إلى انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدات المنتجة، فنكون أمام ما يعرف باقتصاديات الحجم.

٦- الأثر على الاستهلاك وتوزيع الدخل:

ينتج عن إلغاء القيود على حركة السلع والخدمات بين أطراف التكتل انخفاض أسعار بعض السلع التي كانت تستورد من الدول غير الأعضاء، بسبب فرض رسوم موحدة إزالتها في الداخل، مما قد يؤدي إلى تغير نمط لإا نفاق الاستهلاكي للعائلات والمؤسسات ِ جديدة عليها والذي يؤثر بدوره على الرفاهية الاقتصادية للأعوان الاقتصاديين.ينتج عن تغير نمط

الاستهلاك إحلال سلع الدول الأعضاء محل سلع الدول غير الأعضاء، مما يؤثر بطريقة غير مباشرة على إعادة توزيع الدخل داخل الدول الأعضاء، لكن درجة الاستفادة تكون متفاوتة.

٧- الأثر على الاستثمار:

أصبحت سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية أحد الدوافع الرئيسية لتكوين التكتلات الإقليمية خاصة فيما بين دول نامية ودول متقدمة مثل إتفاقية (**NAFTA**)، وترجع أهمية التكتل الإقليمي في تحفيز الاستثمارات الأجنبية بقيام دول من خارجه باستغلال عوامل الإنتاج ذات التكلفة الرخيصة لدى إحدى الدول الأعضاء، خاصة إذا كان يجمع دولاً نامية وأخرى متقدمة بحيث يسمح الاستثمار في الدول الأعضاء الأقل تطورا والنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة الأعضاء في هذا التكتل، فهذا ما يفسر الزيادات الضخمة التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية في تكتل (**NAFTA**) بهدف الوصول إلى السوق الأمريكية[١٧].

([2])جمال الدين رزوق، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، (بيروت: الدار العربية، ٢٠٠٧)، ص ٣٧١.

ثالثاً : عقبات إنشاء التكتل الاقتصادي

لا يخلو إنشاء التكامل الاقتصادي من الصعوبات خاصة فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين الدول الأعضاء.فتنشأ بعض هذه المشاكل تلقائيا بمجرد قيام التكامل، ومن **أهمها**[١٨]:

١ـ **التعريفة الموحدة**: من الصعب وضع تعريفة موحدة، تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها، وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي كانت تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، والبعض الآخر، ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم السابق؛ نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية.

ومن أمثلة ذلك: ما حدث في بريطانيا، عند انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوربا، تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.

٢ـ **الحماية الجمركية**: إن اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى اختلاف

---

(١٨) بكري كامل، **الاقتصاد الدولي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٨)، ص ١٣٠.

درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في الدولة العضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشاكل المنافسة التي تأتي من شركات الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية.

ومن أهم شروط قيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية).

إن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل، كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيداً كاملاً، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها علاقة مباشرة بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج ، وهذا ما حدث فعلاً بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة ١٩٤٨، كما أن عدم اتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمار، وما ينجم عن ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية والاستخدام المفرط للموارد وزيادة النفقات الإنتاجية.

٣- توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر: المشكلة التي قد تقع بين الدول المتكاملة اقتصادياً هي كيفية توزيع الإيرادات الجمركية المحصلة بين الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل، وهنا تنشأ المشكلة، إذ على أي أساس سيتم هذا التقسيم؟: **فالبعض يرى:** أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك

التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه، وذلك كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك، ما طبق فعلاً في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وإمارة موناكو سنة ١٩٦٥، **ويرى فريق آخر:** أنه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان. والشيء نفسه الذي يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، وترجع هذه المشكلة إلي اختلاف الدول الأعضاء وتباينها في مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي.

رابعاً : واقـــــع التكـــــتلات الاقتصادية وآفاقها المستقبلية:

١ـ واقع التكتلات الاقتصادية:

وتهدف العولمـــة إلى جعـــل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكاً، وذلك مـن خـلال انـدماج الأسـواق العالميـة في حقول التجارة والاسـتثمار المباشـر وإنتقـال الأمـوال والأيـدي العاملـة والتكنولوجيـا ضـمن إطـار حريـة الأسـواق، وهـذا مـا يـؤدي إلـى خضـوع العـالم لقـوى السـوق العالمية وما يصاحبها من اختراق للحدود القوميـة وانحسـار كبـير في سـيادة الدولـة عائـد إلـى أن مقومات السيادة الاقتصادية أصبحت عالمية بدلاً من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية.

وعليه تختلف العولمة عن الاقتصاد الدولي الذي يركز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات السيادة، فالدولة تشكل العنصر الأساسي في مفهوم "العالمية" في الاقتصاد الدولي، في حين أن الشركات متعددة الجنسيات تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العولمة[١٩].

٢ -تنامي التوجه إلى التكتلات الاقتصادية وآفاقها المستقبلية:

لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة بل ترجع على الأقل إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات، أو الدخول فيها، خصوصاً من قبل الدول المتقدمة، حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع إلى التغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي في سبعينيات القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام "بريتون وودوز" لأسعار الصرف الثابتة للعملات، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع

([1]) منير الحمش، " النظام الاقليمي العربي والتحديات الاقتصادية"، **مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٥٢**، فبراير، ص٤.

أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية، وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلباً في حرية التجارة، خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

وعلاوة عن انهيار الدول الاشتراكية وتزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر، مما دفع الى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية وبشكل أكبر وعلى نطاق واسع، فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي " ميركوسور" والسوق الكاريبي "كاريكوم"، وتجمع "الأندين"، وفي آسيا تجمع "الآسيان" لدول جنوب شرق آسيا، وتجمع "السارك" لدول جنوب آسيا، وفي إفريقيا السوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا، وتجمع الجنوب الإفريقي للتعاون والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، علماً بأن بعض هذه التكتلات أنشئ في وقت سابق على انهيار الاتحاد السوفيتي(٢٠).

وتكمن أسباب التوجه إلي التكتلات الاقتصادية في الدول النامية فيما شهدته السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات وأوائل

([1]) اسامة المجذوب، **الجات ومصر والدول العربية .. من هافانا الى مراكش**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧)، ص٢١

التسعينات من القرن الماضي من الإتجاه نحو المزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني، فتوصلت دول السوق الأوروبية المشتركة الى معاهدة "ماسترخت" عام ١٩٩١، والتي تم بموجبها تحول السوق إلى اتحاد أوروبي، ثم ما لبثت الولايات المتحدة أن أعلنت عام ١٩٩٢ إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وفي نفس الاتجاه ظهرت تكتلات عملاقة كالتجمع الكبير الذي ضم معظم دول آسيا والباسفيكي (APEC).

المطلب الثاني

الإطار النظرى لتجمع "البريكس"

يعتبر تكتل البريكس من أبرز التكتلات الاقتصادية التي أفرزتها العولمة والنظام الإقتصادي الدولي الجديد الذي يقوم على المنهج الرأسمالي، و الذي ظهر على أثر الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ، والتى أتاحت للقوى الناشئة، الفرصة للتجمع لمناقشة ضرورة اصلاح النظام المالي الدولي، وعلى الهيئات الدولية ضرورة مراجعة هياكلها وقواعدها وأدواتها، ومن بين الدول التي عبرت عن استيائها للوضع هي دول البريك المتمثلة في :روسيا، الصين، الهند، البرازيل، والهدف من هذا التكتل هو إصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، وإضافة إلى إنشاء مؤسسات مالية موازية لنظام بريتين وودز وغيرها من القضايا الرئيسية الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها من أجل خلق نظام دولي أكثر عدلا وإنصافاً، وعليه سيتم تناول هذا المطلب، من خلال النقاط **التالية**:

- المفهوم والخصائص والمبادئ المشتركة لدول البريكس.
- الرؤية الاستراتيجية للبريكس.
- إنجازات وتحديات البريكس .
- تطلعات البريكس المستقبلية في الاقتصاد العالمي.

أولاً : المفهوم والخصائص والمبادئ المشتركة لدول البريكس:

١- مفهوم ونشأة دول البريكس:

تتألف البريكس من البرازيل والاتحاد الروسي والصين والهند وجنوب أفريقيا، وهي عبارة عن تركيبة من الاقتصادات الناشئة والقوى السياسية على المستويين الإقليمي والدولي، ففي عام ٢٠٠١ ظهر مصطلح "البريك" إلى النور؛ ثم تحول إلى واقع بانعقاد أول اجتماع على مستوى القمة للبريك عام ٢٠٠٩، وتم اصدار وثيقة حددت فيها أهداف تكتل البريك ، ومن بين هذه الأهداف تعزيز الحوار والتعاون بين قادة البريك بطريقة تدريجية واستباقية وواقعية ومنفتحة وشفافة[٢١].

انضمت جنوب أفريقيا ليتحول إلى تجمع البريكس رسمًيا عام٢٠١١ [٢٢]، ومنذ هذا العام بدأت دول البريكس في عقد اجتماعات على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمناقشة قضايا سياسة الاقتصاد الكلي للدول [٢٣] .

أصبح قرار إطلاق بنك التنمية الجديد نتيجة للقمة في مدينة فورتا ليزا البرازيلية في عام ٢٠١٤ أحد نقاط التحول في أنشطة البريكس، وقد بدأت مثل هذه القمم بشكل منتظم سواء بشكل مستقل أو على هامش "نادي" غير رسمي آخر، ألا وهو مجموعة العشرين خلال الاجتماع في أوسكا

---

(١) BRICS information portal, History of BRICS, The site was browsed on : 27/11/2019, P1.
https://bit.ly/3aekakc

(٢) Oliver Stuenkel, **the BRICS and the Future of Global Order**, Second Edition. (London: Lexington Books, 6161), P.11.

(٣)Victoria Panova, **Evolution of BRICS in the System of International Relations**, (Moscow: International

في ٢٨ يوليو ٢٠١٩ وقد تطرق قادة بريكس إلى قضايا الالتزام بالتجارة الشفافة؛ غير التمييزية، المفتوحة، الحرة والشاملة، والمزيد من الإصلاحات للمؤسسات المالية الدولية بما يعكس التغييرات الحقيقية، وتغير المناخ والسياسة البيئية والتنمية، كل هذا سمح بتأكيد دور بريكس الذي كان منذ البداية السمة الرئيسية للمجموعة.

تعتبر القمة الحادية عشر للبريكس في برازيليا في الفترة ١٣ إلي ١٤ نوفمبر ٢٠١٩ ذات أهمية خاصة لأنها تمثل آلية مهمة للغاية ذات صلة من حيث الهيكل لكل عضو في المجموعة، بالنسبة لكل عضو من الدول الخمسة، يتم تحديد قيمة الهيكل من خلال مجموعة واسعة من العوامل، مما يسمح لهم ليس فقط بمقاومة أي ضغط خارجي وزيادة نفوذهم السياسي، ولكن أيضا من خلال ثقافة جديدة تحترم الاختلافات والهوية المعقدة من كل مشارك، والاعتراف بالمساواة والحق في أن تكون لهم مصالحهم الخاصة ومواقفهم موجودة ضمنيا في مجموعة البريكس.

وفي القمة الثانية عشرة في موسكو في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠ تطرق قادة دول البريكس إلى القضية المهمة للتعاون في مكافحة الوباء والنظر في مستقبل تنمية البريكس، والتأكيد على التدابير التي اتخذها بنك التنمية الوطني في الوقت المناسب، من أجل مكافحة جائحة فيروس كورونا وعواقبه الواردة في برنامج المساعدة الطارئة، الذي يهدف إلى توفير ما يصل إلى ١٠ مليار دولار لقروض الطوارئ للدول الأعضاء.

٢ـ الخصائص والمبادئ المشتركة لدول البريكس:

تختلف دول البريكس اختلافا كبيرا سواء من حيث مواردها أو من حيث قيمها وأهدافها، وهذا لا يعني أنه لا توجد ميزات رئيسية مشتركة فيما بينهم، وتتمثل فيما يلي[٢٤]:

- تستحوذ دول البريكس على نحو ٢٥٪ من مساحة العالم و ٤٠٪ من سكانه.

- جميع دول البريكس أعضاء في مجموعة(G20) من بين عشرين اقتصادا رئيسيا.

- حافظت اقتصادات دول البريكس على نمو قوي في العقود الأخيرة. تتمتع أربعة منهم بإجمالي ناتج محلي سنوي يتجاوز تريليون دولار.

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس نسبة ٢٢٪ من الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٢.

- تمتلك دول البريكس احتياطات من العملات الأجنبية، تمثل نحو ٤٠٪ من الإجمالي العالمي.

- تقوم دول البريكس بتنفيذ كميات متزايدة من التجارة فيما بينها.

- غيرت دول البريكس أنظمتها السياسية لاحتضان الرأسمالية العالمية.

- أدى التعاون السياسي بين دول البريكس إلى انشاء تجمع عالمي جديد.

([4]) إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ثانياً : الرؤية الاستراتيجية للبريكس

تم تقديم فكرة إنشاء بنك تنمية متعدد الأطراف (MDB) جديد رسميا لأول مرة في قمة البريكس الرابعة في نيودلهي، عندما نظر قادة دول البريكس في إمكانية إنشاء بنك تنمية جديد، لتعبئة الموارد للبنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة في دول البريكس، والأسواق الناشئة والدول النامية الأخرى(EMDCs)، حيث وجه القادة لوزراء المالية لدول البريكس، لفحص جدوى هذه المبادرة وقابليتها للتطبيق، وتقديم تقرير إليهم في القمة القادمة، وفي القمة الخامسة لدول البريكس في ديربان، أعلنت الدول الخمس موافقتها على إنشاء البنك التنمية الوطني [٢٥].

تم توقيع اتفاقية إنشاء بنك التنمية الوطني في فورتا ليزا ، خلال القمة السادسة للبريكس لعام ٢٠١٤ ، وهذا البنك الجديد "سيعزز التعاون بين دول البريكس وسيكمل الجهود المالية المتعددة الأطراف والإقليمية من أجل التنمية العالمية ، وهذا يعكس إعادة توازن القوة الاقتصادية العالمية تجاه الجهات الفاعلة الجديدة، فضلا عن قدرة واستعداد دول البريكس للقيام بدور استباقي في تشكيل الحوكمة العالمية.

وعلى الرغم من أن البنك تأسس من قبل مجموعة البريكس، ولكنه مفتوح لجميع أعضاء الأمم المتحدة، تحتفظ بنود اتفاقية البنك بحد أدنى من المساهمة بنسبة ٥٥٪

([1])Stephany Griffith-Jones, A BRICS Development Bank: A Dream Coming True? , **UNCTAD**, march, 2014, P.1.

للأعضاء المؤسسين، وبحد أقصى ٢٠٪ للدول المتقدمة؛ تعد الحصص المتساوية للأعضاء المؤسسين (حاليا ٢٠٪ لكل منهم) فرقا آخر في حوكمة بنك التنمية الوطني، وتنعكس هذه المساواة أيضا في توزيع المسؤوليات بين الأعضاء المؤسسين[٢٦].

وعلى النحو المنصوص عليه في إعلان فورتا ليزا، قد كان أول رئيس لمجلس الإدارة هو من البرازيل والرئيس الأول لمجلس المحافظين من روسيا وأول رئيس من الهند؛ يقع المقر الرئيسي للبنك في الصين (شنغهاي(، بينما تم إنشاء أول مركز إقليمي في جنوب إفريقيا في أوت ٢٠١٣؛ يبلغ رأسمال البنك المصرح به ١٠٠ مليار دولار منها ٥٠ مليار دولار مكتتب بها حاليا، في أسهم متساوية من قبل الأعضاء المؤسسين؛ حيث يتكون الجزء المكتتب فيه من ٤٠ مليار دولار من رأسمال القابل للاستدعاء و١٠ مليار دولار من رأسمال المدفوع؛ تم دفعها على سبعة أقساط انتهت فى عام ٢٠٢٢ مع رأس المال هذا خلق بنك التنمية الوطني كشركة ناشئة عملاقة، سيكون له رأسمال مدفوع يضاهي حجم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وأكبر من العديد من بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى منذ عقود، ويكمن التساؤل هنا على الرغم من وجود أكثر من ٢٠ بنك تنمية متعدد الأطراف في العالم ، ويمكن أن يصبح بنك التنمية الذي أنشأته الدول الناشئة الصاعدة والدول النامية؛ حافزا قويا للتغيير في طريقة عمل المؤسسات القائمة، علاوة على ذلك، تحدد

([2])Sergio Gusm~ao Suchodolski, Julien Marcel Demeulemeester," The BRICS Coming of Age and the New

الاستراتيجية العامة لبنك التنمية الجديد، من خلال إدخال ممارسات جديدة إلى أسلوب عمل بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمتمثلة، في **الأتي**:

أ- **الحوكمة:**تصف الاستراتيجية العامة التفاعل مع الدول الأعضاء، بأنه علاقة "المساواة والاحترام المتبادل والثقة"، تنطبق نفس المبادئ على حوكمة البنك.

ب- الإقراض بالعملة المحلية:تحدد الاستراتيجية العامة لبنك التنمية الوطني أن البنك سوف يبحث بنشاط عن فرص تقديم قروض بالعملة المحلية؛ لتقليل المخاطر على المقترضين وكذلك لتعزيز أسواق رأسمال المحلية، ومن بين هذه العوامل يمكن أن يكون الإقراض بالعملة المحلية أحد أهم المجالات التي يمكن أن يساهم فيها بنك التنمية الوطني، من المعروف أن غالبية المشاريع التي تمولها بنوك التنمية متعددة الأطراف هي مشروعات طويلة الأجل؛ وغالبا ما يواجه المقترضون صعوبة في التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي طوال مدة المشروع، علاوة على ذلك، فإن معظم هذه المشاريع في القطاع غير القابل للتداول؛ ولا تولد عادة عائدات بالعملة الأجنبية، من خلال زيادة المعروض من الإقراض طويل الأجل بالعملة المحلية، وبالتالي، سيعالج البنك هذه الصعوبات ويساعد أيضا في تطوير أسواق رأسمال المحلية[٢٧].

([1])New Development Bank, NDB's General Strategy: 2017 – 2021, **New Development Bank**, 22 August , 2017, P.10-11.

ج- تطوير البنية التحتية المستدامة:

تسعي الاستراتيجية العامة لبنك التنمية الوطني لتطوير البنية التحتية المستدامة؛ هو التركيز الأساسي للاستراتيجية التشغيلية لبنك التنمية الوطني في الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) وهو ما يمثل حوالي ثلثي إجمالي التزامات المشروع ،مما يمزج هذا النهج الاستراتيجي بين بعدي اختصاص البنك: البنية التحتية والتنمية المستدامة ؛ علاوة على ذلك، سيحتفظ البنك بالمرونة لتوفير التمويل لمجالات أخرى، بما في ذلك البنية التحتية التقليدية بما يتماشى مع جداول أعمال التنمية الشاملة للدول المقترضة، مع مراعاة المتطلبات البيئية والإجتماعية لبنك التنمية الوطني.

د- سرعة التنفيذ: تنص الاستراتيجية العامة لبنك التنمية الوطني على أن البنك سيكون "سريعا وفعالا دون التضحية بالجودة"؛ غير أن هناك قناة أخرى وهي تجنب البيروقراطية المفرطة، والتي ستسمح أيضا بتوفير التكاليف وتمكين البنك في النهاية من إبقاء تكاليف القروض منخفضة.

ه- استخدام أنظمة الدولة: يتمثل أحد الجوانب المركزية الأخرى لتفاعل بنك التنمية الوطني مع الدول الأعضاء في إحترام سيادتها الوطنية وعدم التدخل في شؤونها السياسية، على هذا النحو، فإن بنك التنمية الوطني ليس في مجال وصف السياسات أو فرض شروط على عملياته، على العكس مع ذلك، يدعي البنك أنه يسعى جاهدا لاحترام وتقوية المؤسسات

واللوائح الوطنية لكل دولة عضو، ومن بين أحد الأمثلة على ذلك هو الالتزام باستخدام أنظمة الدولة، بدلا من فرض معايير على عملائها.

ثالثاً : إنجازات وتحديات البريكس

١- إنجازات البريكس:

بانعقاد القمة الخامسة عشرة ٢٠٢٣، تكون مجموعة البريكس قد تخطت طور التأسيس واستكملت هيكلتها لتنتقل إلى طور الإنجاز وتنزيل المشروعات التي خططت لها طيلة السنوات الماضية، وتتمثل أهم إنجازات البريكس[٢٨]:

- تثبيت الثقل الاقتصادي للمجموعة، التي تحولت إلى قوة اقتصادية عالمية تحتل موقع الصدارة داخل الاقتصادات العشرين الأكبر عالميًّا خلال العقدين الماضيين، وتعزيز قدرتها على منافسة مجموعة السبع الكبار(G7).
- إرساء مجموعة من مؤسسات البنية التحتية الخاصة بها كمؤسسات موازية وربما بديلة عن المؤسسات الدولية القائمة مثل بنك التنمية الجديد (NDB)، الذي يؤمَّل أن يكون بديلًا عن البنك الدولي

([1])Country Economy Portal (countryeconomy.com): BRICS. https://fr.countryeconomy.com/pays/groupes/brics/ (accessed on 22/08/23)

وصندوق النقد الدولي، وصندوق احتياطي (CRA) كإطار جديد لتوفير الحماية من ضغوط السيولة العالمية.

- استخدام نظام الاتفاقيات الثنائية القائم على العملات الوطنية وتشجيع سياسة إزالة الدولرة في المبادلات التجارية الدولية.
- تهيئة الأرضية الملائمة لنظام دفع جديد متعدد الأطراف، يكون بديلًا لنظام الاتصالات المالية بين البنوك العالمية "سويفت" (SWIFT)، من شأنه أن يوفر قدرًا أكبر من الضمان والاستقلالية لدول المجموعة والدول المتعاملة معها.
- الانفتاح على الاقتصادات الناشئة والتوجه نحو التوسع واستقطاب دول جديدة تملك ثروات كبيرة لتشكل إضافة نوعية للمجموعة، وذلك من خلال آلية "بريكس+" التي أضحت تحظى باهتمام كبير من قبل العديد من الدول مثل الأرجنتين وإندونيسيا وكازاخستان ونيجيريا والإمارات والسعودية ومصر والسنغال وتايلاند والجزائر. وإذا ما تم قبول هذه الدول فإن تلك الخطوة ستُحدث تحولًا جذريًّا في مشروع البريكس ليصبح قوة عالمية ضاربة، نظرًا لثقلها الديمغرافي واتساعها الجغرافي بالإضافة إلى مقدراتها العسكرية.

٢- التحديات التي تواجه بريكس:

بقدر ما تتمتع المجموعة بنقاط قوة فعلية تؤهلها للعب دور إستراتيجي مهم في مسرح العلاقات الدولية في المستقبل المنظور، بقدر ما تشكو من صعوبات ذاتية، وتواجه تحديات موضوعية تحتاج إلى معالجات ضرورية عاجلة حتى تقوم بالدور المنوط بها في تعديل الاقتصاد العالمي ووضع حدٍّ للهيمنة الغربية على مفاصل النظام الدولي.

تواجه دول البريكس تحديات ذاتيه وأخرى موضوعية:

أ- **التحديات الذاتية :**

- بتفاوت القدرات وتباين الأولويات بين دول المجموعة من جهة .
- تعدد الأقطاب داخل دول المجموعة واختلاف الأجندات .
- غياب الانسجام في الأنظمة السياسية والنماذج التنموية .

ب- **التحديات الموضوعية :**

- الاختلالات الهيكلية وارتفاع معدلات الدين العام.
- وأسعار الفائدة وارتفاع معدلات الفقر والفوارق الاجتماعية داخل كل دولة[٢٩].
- تعدد المرجعيات الثقافية والفكرية وغياب الإرث التاريخي والحضاري المشترك.

([1])Country Economy Portal (countryeconomy.com): BRICS. https://fr.countryeconomy.com/pays/groupes/brics/ (accessed on 22/08/23)

- وجود النعرات العرقية والدينية والاثنية.
- كما تواجه بعض دول المجموعة حروبًا وتحديات عسكرية على غرار الحرب الروسية-الأوكرانية، والنزاع الأميركي-الصيني في بحر الصين الجنوبي وحول تايوان.
- كذلك، ما يمكن تسميته بسياسة الإلهاء الغربية والأميركية تحديدًا، عبر إثارة النزاعات والحروب، فروسيا تخوض منذ بداية العام ٢٠٢٢ حربًا على أوكرانيا تستنزف قدراتها وتزداد كلفتها المالية والاقتصادية [٣٠].

رابعاً : تطلعات البريكس المستقبلية في الاقتصاد العالمي:

تسعى مجموعة البريكس إلى أن تكون فاعلًا رئيسيًّا وريادِيًّا في ساحة الاقتصاد السياسي الدولي في أفق ٢٠٥٠ [٣١]، ومن شأن هذا التطور أن

([2])Michael Grömling, Auswirkungen des Krieges in der Ukraine auf die Weltwirtschaft, German Economic Institute (IW), 21/02/2023. https://www.iwkoeln.de/studien/michael-groemling-auswirkungen-des-krieges-in-der-ukraine-auf-die-weltwirtschaft-iw-schaetzung-der-groessenordnungen.html/ (accessed on 22/08/23)

([3])Shraddha Naik, The Emergence of BRICS: An Extension of Interregionalism to the Global South, in eds. Elise Feron, Jyrki Kakonen and Gabriel Rached, Revisiting Regionalism and the Contemporary World Order: Perspectives from the BRICS and beyond, Verlag

يضع حدًّا للأحادية القطبية في النظام العالمي، ولهيمنة الولايات المتحدة على مفاصل الاقتصاد العالمي، ومن ثم إعادة تشكيله على أنقاض نظام بريتن وودز الذي يتسم بدرجة كبيرة من المركزية والتحيز لمصالح الدول الصناعية الغربية.

ويتوقف إنجاز هذه التطلعات والتي ستحدد مستقبل المجموعة على قدرتها على رفع التحديات التي تواجهها، وكذلك على جملة من العوامل، **أهمها**:

- الحفاظ على استدامة النمو الذي تحقق وإعادة التوازن لاقتصاداتها وتعزيز مكانة كل منها في الاقتصاد العالمي (٣٢).
- تخطي مرحلة التوسع بنجاح وتحويل صيغة "بريكس+" إلى فرصة لزيادة القدرات وتعزيز التكامل، خصوصًا إذا انضمت للمجموعة دول ذات وزن كبير جغرافيًّا وبشريًّا واقتصاديًّا، مثل: إندونيسيا والأرجنتين وإيران، إلى جانب دول أخرى غنية بالثروات. فتشكيل "بريكس+" وفرز مطالب الدول الراغبة في الانضمام ينبغي أن يكون وفق معيار المصلحة العامة للمشروع في المستقبل وبعيدًا عن أية اعتبارات ضيقة أو أجندات خاصة، لاسيما مع وجود اختلافات

Barbara Budrich, 2019, pp. 61-82.

([1])Bandi R. Prasad, BRICS and the Global Economy, Financial Technologies Knowledge Management Company (FTKMC). https://nkibrics.ru/system/asset_docs/data/54cf/72c4/6272/690a/8b12/0000/original/BRICS_and_The_Global_Economy.pdf?1422881476/ (accessed on 22/08/23)

ملحوظة داخل المجموعة بين مؤيد ومتحفظ. فالهند، على سبيل المثال، وعلى خلاف الصين، لا ترغب في التوسيع خشية أن يخدم ذلك الأجندة الصينية الخاصة، علمًا بأن فكرة التوسيع مقترح صيني بالأساس، يهدف إلى مشاركة الجنوب العالمي وإدماج تكتلات إقليمية مختلفة. وهذا المسار لا يحظى بإجماع الدول الخمس.

- ضمان الاستقرار عبر التقريب بين النظم السياسية باتجاه ترسيخ الديمقراطية واحترام الحريات العامة وفض النزاعات الداخلية والخارجية سلميًّا.
- تقديم نموذج تنموي بديل عن نموذج اقتصاد السوق النيوليبرالي السائد، وحتى تصبح البريكس أساسًا لنظام عالمي جديد، عليها أن تقدِّم إلى دول أخرى في الاقتصاد العالمي نماذج تنموية جديدة ومختلفة عن النموذج الغربي بما يحمله من أزمات، ولا يكفي الانفتاح على نظام اقتصاد السوق وإطلاق العنان للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة في التحكم في دواليب الاقتصاد،
- تطوير هيكلة المجموعة وتقوية مؤسساتها مثل بنك التنمية الجديد، الذي انضمت إلى عضويته بعض الدول الراغبة في الانضمام مثل الإمارات وبنجلاديش وأوروجواي ومصر، يضاف إلى ذلك المؤسسات التي أنشأتها الصين مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية وصندوق طريق الحرير.

- بعث عملة دولية جديدة وتوسيع دائرة التخلي عن الدولار كعملة مهيمنة على الاقتصاد العالمي، وهو أهم المشاريع الإستراتيجية على أجندة المجموعة (٣٣).

بالتوازي مع هذا المسار المرحلي والعملي، انطلقت المجموعة في إعداد إطار توافقي لتطوير عملة احتياطية جديدة على أساس سلة العملات للدول الأعضاء، ومن المنتظر أن تحسم القمة الخامسة عشرة شكل العملة الجديدة. وتأتي العملات الرقمية ضمن الأفكار المطروحة التي ستُنشئ العملة الجديدة على أساس إستراتيجي، لا على أساس الدولار أو اليورو، وسيعتمد تأمينها على الذهب أو بعض السلع الحيوية الأخرى. فالمجموعة تتحكم فيما لا يقل عن ٥٠٪ من رصيد الذهب في العالم، ومع ذلك يحتاج تفعيل هذه العملة في الواقع إلى بضع سنوات لتتسع دائرة التعامل بها وتصبح عملة مستقرة.

(2)Henri Fouquereau, La dé-dollarisation du monde, un mouvement qui s'amplifie, Entreprendre, 04/05/23. https://www.entreprendre.fr/la-de-dollarisation-du-monde-un-mouvement-qui-samplifie/ (accessed on 22/08/23)

المبحث الثانى

تجمع البريكس والتجارة الدولية.

سيتم تناول هذا المبحث، **من خلال:**

المطلب الأول: البريكس ومستقبل حركة التجارة الدولية.

المطلب الثاني: البريكس والدول النامية.

المطلب الثالث: تأثير البريكس على الاقتصادات الصاعدة.

المطلب الأول

البريكس ومستقبل حركة التجارة الدولية

بامعان النظر إلى مساهمة مجموعة دول البريكس فى الاقتصاد العالمى والتى وصلت ٣١,٥٪، فقد بلغ الناتج المحلى للاقتصادى العالمى ٩٦,١ تريليون دولار فى عام ٢٠٢١ وكانت مساهمة مجموعة السبع الصناعية من هذا الناتج ٤٢,٣ تريليون دولار وبما يعادل ٤٤٪، فيما بلغت مساهمة دول تجمع البريكس فى هذا الناتج ٢٤,٢ تريليون دولار، وبما يمثل نسبة ٢٥٪.

وبلغت الصادرات السلعية على مستوى العالم عام ٢٠٢١ نحو ٢٢,٤ تريليون دولار، كما بلغت الواردات السلعية على مستوى العالم كذلك فى نفس التاريخ ٢٢,٦ تريليون دولار، كما حققت الصادرات السلعية لمجموعة السبع الصناعية بلغت ٦,٣ تريليون دولار، وبما يمثل نسبة

٢٨,١٪ من إجمالى الصادرات السلعية للعالم، فيما بلغت الواردات السلعية لنفس المجموعة وفى نفس التاريخ نحو ٧,٦ تريليون دولار، وبما يمثل نسبة ٣٣,٥٪ من إجمالى الواردات السلعية للعالم.

ويكشف أداء تجمع دول بريكس أن حصيلة الصادرات السلعية للمجموعة فى نهاية عام ٢٠٢١ بلغت ٤,٦ تريليون دولار، وهو ما يمثل ٢٠,٧٪ من إجمالى الصادرات السلعية للعالم، فى حين بلغت الواردات السلعية فى نفس العام للمجموعة ٣,٩ تريليون دولار، وبما يمثل ١٧٪ من إجمالى الواردات السلعية للعالم، والأرقام هنا تكشف مدى التنامى المستمر لصادرات دول مجموعة بريكس والتى تشكل أصلًا الاحتياطيات الأجنبية التى تغذّى الصناديق السيادية، وبذلك يمكن للقوى الاقتصادية الناشئة الجديدة أن تكتسب صفة القوة المالية لبلدان بريكس كى تصبح بالفعل القوة الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين بقيادة الصين بوصفها الدولة الأكبر فى صادرات دول المجموعة، الأمر الذى يفتح الباب أمام تأثير أكبر وأقوى دول المجموعة على حركة التجارة العالمية خلال السنوات المقبلة[٣٤].

وعليه سيتم تناول هذا المطلب، من خلال النقاط **التالية:**

- دور البريكس في زيادة التبادل التجاري والاستثماري مستقبلاً.

- حصة البريكس في التجارة العالمية.

([1]) إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- التوسع الاقتصادي والسياسي لبريكس.

- دور البريكس في الحد من الهيمنة علي التجارة العالمية وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي.

أولاً: دور البريكس في زيادة التبادل التجاري والاستثماري مستقبلاً:

شهد اقتصاد مجموعة "بريكس" نموًا متزايدًا منذ نشأته وحتى الآن؛ إذ بلغت قيمة الناتج المحلى الإجمالى للدول الأعضاء عام ٢٠٢٣، نحو ٢٥,٩ تريليون دولار، مقارنة بنحو ١١,٩ تريليون دولار عام ٢٠١٠، كما تشير البيانات للتزايد المستمر فى نسبة الناتج المحلى الإجمالى لدول "بريكس" إلى الناتج المحلى الاجمالى العالمى، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، حتى أنها تفوقت لأول مرة على دول مجموعة السبع الصناعية عام ٢٠٢٠، إذ بلغت حصة "بريكس" نحو ٣١,٠٢٪ من الاقتصاد العالمى مقابل ٣٠,٩٤٪ لدول مجموعة السبع الصناعية، كما نمت نسبة الصادرات السلعية والخدمية لدول "بريكس" من نسبة الصادرات السلعية والخدمية العالمية، خلال الفترة من عام (٢٠٠٠- ٢٠٢٢)، إذ شكلت الصادرات السلعية والخدمية لدول "بريكس" نحو ٢٥٪ من صادرات العام عام ٢٠٢٣، ونحو ١٨,٣٪ من إجمالى الصادرات العالمية عام ٢٠٢٢، مقارنة بنحو ١٤,٧٪ عام ٢٠١٠، ونحو ٦,٧٪ عام ٢٠٠٠.

كما شهد حجم التبادل التجارى والتجارة البينية بين دول مجموعة "بريكس" نموًا متزايدًا بين عامى (٢٠١٠- ٢٠٢٢)، إذ، بلغ نمو التبادل

التجارى بين دول مجموعة "بريكس" نحو ٩٥,٢٪، مسجلًا نحو ١٠,٥٢ تريليون دولار عام ٢٠٢٢ فى مقابل ٥,٣٩ تريليون دولار عام ٢٠١٠.

وفى السياق نفسه، تزايدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مجموعة "بريكس" لأكثر من أربعة أضعاف خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢١)، مسجلًة نحو ٣٥٥ مليار دولار عام ٢٠٢١، مقارنة بنحو ٨٤ مليار دولار عام ٢٠٠١، بنسبة نحو ٢٢٪ من التدفقات العالمية للاستثمارات الاجنبية المباشرة لعام ٢٠٢١، مقارنة بنحو ١١٪ عام ٢٠٠١، كما ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول "بريكس" بنحو غير مسبوق خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٠)، لتبلغ نحو ١٦٧ مليار دولار عام ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٠.

وتشير الأرقام إلى تنامى حجم التبادل التجارى وكذلك حجم الاستثمارات المباشرة بين الدول الأعضاء فى مجموعة "بريكس" بشكل مطرد منذ نشأة التجمع وحتى الآن، مما منح التجمع ثقلًا هائلًا على صعيد الاقتصاد العالمى، فى ظل حجم الأسواق الضخمة ذات الفرص المتميزة والواعدة للدول أعضاء "بريكس"، وتزايد تأثير دول مجموعة "بريكس" على حركة التجارة العالمية[٣٥].

([1]) سمر سلامة، **مجموعة بريكس.. ثقل اقتصادى عالمى وفرص واعدة للتبادل التجارى والاستثمار، مجلس الوزراء**، عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **أكتوبر ٢٠٢٤**.

ويجتمع قادة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (دول البريكس) في قازان، في ٢٢ إلى ٢٤ أكتوبر؛ لعقد القمة السنوية للتكتل، الذي يشمل الآن مجموعة موسعة من الأعضاء، وتعد هذه القمة الأولى منذ انضمام أعضاء جدد؛ مصر والإمارات وإثيوبيا وإيران (بينما السعودية لم تحسم أمرها بعد) في وقت سابق من هذا العام، بعدما تمت دعوة ست دول للانضمام رسمياً للمجموعة بختام قمة جوهانسبرغ- جنوب أفريقيا العام الماضي (كانت الأرجنتين من بينهم، قبل أن تتراجع عن الانضمام للمجموعة بعد وصول الرئيس خافيير مايلي للحكم).

وروسيا، التي تتولى رئاسة البريكس هذا العام، دعت أكثر من عشرين دولة أخرى أبدت اهتمامها بالانضمام إلى المجموعة، لتكون أول قمة لـ "بريكس،"+، وتُمثل الدول العشر التي تشكل مجموعة البريكس (حال تأكد موقف انضمام السعودية بشكل رسمي) نحو٤٥٪ من سكان العالم، و ٢٨٪ من الناتج العالمي، وأكثر من ٤٤٪ من النفط العالمي، بما يعكس أهمية المجموعة.

ويُراهَن على أن تكون المجموعة "مسؤولة عن غالبية النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات المقبلة؛ وذلك بفضل حجمها ونموها السريع نسبياً مقارنة بنمو الدول الغربية المتقدمة"، طبقاً لما ذكره الرئيس الروسي بوتين في أكتوبر ٢٠٢٤، فيما يأمل أن تصبح ثقلاً موازياً لقوى للغرب

في السياسة والتجارة العالمية، حسبما أبلغ رجال الأعمال في منتدى الأعمال البريكس في موسكو[٣٦].

وتحتل الصين نصيباً كبيراً من هذا الحجم بقيمة تجارة تبلغ ٥٧٤٤ مليار دولار، ما يعادل نحو ١١,٦٪ من حجم التجارة العالمية[٣٧].

ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلى الإجمالى لتكتل "بريكس" بعد انضمام الأعضاء الخمس الجدد (مصر والسعودية والإمارات وإيران والأرجنتين) إلى ٣٨٪ من إجمالى الناتج المحلى العالمى المتوقع فى عام ٢٠٢٤، وأن تبلغ نسبة سكان تكتل "بريكس" نحو ٤٦٪ من إجمالى سكان العالم خلال نفس العام، وأن يصل إنتاج البترول لدول "بريكس" الجدد إلى ٤٣٪ من الإنتاج العالمى المتوقع عام ٢٠٢٤.

ثانياً : حصة البريكس في التجارة العالمية.

تحتل "بريكس" المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٣، الذي بلغ حجم تداولاته ١٤,٣ تريليون دولار، بحصة قدرها ٢٩,٧٪، وتأتي في المركز الثالث من حيث حجم التجارة(USMCA) اتفاقية التجارة الحرة التي أبرمتها الولايات المتحدة والمكسيك وكندا)، وبلغ إجمالي حجم صادرات وواردات دولها الأعضاء ٧,٦ تريليون دولار في ٢٠٢٣، مما أتاح لها احتلال حصة من التجارة العالمية ١٥,٧%، مقارنةً بحصة رابطة الآسيان، التي تتكون من بروناي وفيتنام وإندونيسيا وكمبوديا

(1) تقرير (CNBCعربية) ٢١ -١٠- ٢٠٢٤.
(2) احصاءات البنك الدولي، ٢٠٢٢.

ولاوس وماليزيا وميانمار وسنغافورة وتايلاند والفلبين، والتى بلغت من التجارة العالمية نسبة ٧,٤٪، وبلغ حجم التجارة بين هذه الدول ٣,٥ تريليون دولار.

تضم مجموعة بريكس حاليا، روسيا والبرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا، وكذلك مصر وإثيوبيا وإيران والإمارات والسعودية، وفي بداية يناير ٢٠٢٤، تولت روسيا رئاسة هذه المجموعة. وتجري الرئاسة الروسية تحت شعار تعزيز التعددية من أجل التنمية والأمن العادل في العالم. وفي ٢٢-٢٤ أكتوبر، ستعقد المجموعة قمتها في مدينة قازان الروسية(٣٨).

ثالثاً: التوسع الاقتصادي والسياسي لبريكس:

كان لا بد من إيجاد صياغة تعاونية لإحداث التوازن على قرارات السياسة الدولية والمؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي؛ ولذلك فإن الدوافع الأساسية المعلنة لنشأة تكتل بريكس ، هي البحث عن صياغة دولية لمواجهة المعاملة غير العادلة لدول الجنوب في المؤسسات الدولية ذات نفوذ الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة ، ولكي يصبح التكتل أكثر تنوعا وأهمية، خلال عام ٢٠٢٣ دعت المجموعة دولا أخرى للانضمام، وهي مصر والإمارات والسعودية وإيران وإثيوبيا

([3]) طارق محمد الطائي، (٢٠٢٢)، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي. **مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد**: ١٩ ، علي الرابط: https://iasj.net/iasj/download/46543ae135f81523

والأرجنتين، وهي دول جعلت توسع البريكس خطوة مهمة في مساعيه نحو موازنة النظام الدولي.

وبهذا التوسع للبريكس فقد حظيت المجموعة بعدة مزايا من الحجم والتنوع والطموح يمكن أن تسفر عن تحول هائل في النفوذ الاقتصادي والسياسي، وتظهر أهمية التكتل أو مجموعة بريكس في حجم أعضائه اقتصاديا وسياسيا وجغرافيا، والتميز بما يجمعها من اقتصادات ناشئة توفر قدر أكبر من التنوع والتمثيل في المحافل الدولية، حيث إنه بضم أعضاء جدد، تمثل المجموعة نسبة ٤٦٪ من سكان العالم و٢٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونحو ٢٥,١٪ من صادرات العالم، وهو ما يؤثر بشكل كبير على قطاعات عدة في الاقتصاد العالمي، وخاصة التجارة الدولية والطاقة والموارد والسلع الأساسية اللازمة كمحركات للنمو لسلاسل إمدادات الصناعات ذات الأهمية النسبية في الاقتصاد الدولي، وخاصة الدول المتقدمة والناشئة(٣٩).

ويجمع التكتل دولًا تسيطر على نسبة ٤٣,١٪ من إمدادات الطاقة والنفط ونسبة مرتفعة من العناصر الأرضية النادرة، ومن تلك العناصر نسبة ٧٥٪ من المنجنيز و٥٠٪ من الجرافيت و٢٨٪ من النيكل و١٠٪ من النحاس، وهي عناصر هامة لتحولات الطاقة وموارد الطاقة الجديدة والمتجددة الحيوية لنمو والتحول للصناعات الخضراء الصديقة للبيئة

---

(1) اشرف فتحي البيومي، بريكس.. توسع اقتصادي وسياسي، مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، ٢٠-٢-٢٠٢٤.

وانخفاض انبعاثات الكربون، فمثلا يساهم التكتل بنسبة كبيرة من إمدادات الليثيوم لأنه يضم ثلاث دول (الأرجنتين والصين والبرازيل) وهي من أكبر خمس دول رئيسية في إمدادات معدن الليثيوم والمستخدم في إنتاج البطاريات اللازمة للصناعات الإلكترونية والسيارات ومنشآت الطاقة الجديدة والمتجددة.

ولا يخفى أن الصعود السريع لنمو الناتج المحلي لدول بريكس، الذي من المتوقع أن يرتفع إلى نسبة ٤٥٪ من الناتج المحلي العالمي عام ٢٠٤٠[٤٠]، أي أكثر من ضعف نسبة الدول السبع الصناعية سيؤدي إلى تغيير في الاقتصاد العالمى، نظرا لأن التنوع الكبير في الهياكل الاقتصادية لدول التكتل ربما يضيف الكثير من القوة في نمو المجموعة والتمتع بأرضية مشتركة لزيادة التقارب والتكامل الاقتصادي وإعادة هيكلة قطاعات التصدير؛ مما يساهم في زيادة التجارة البينية بين دوله ورفع القدرة التنافسية في القطاعات الديناميكية للاقتصاد العالمي والعمل كمحركات للتغير التكنولوجي؛ نظرا للتأثير والأهمية الكبيرة للأسواق الناشئة الرئيسية بالمجموعة كالصين وروسيا والهند في نمو الناتج المحلي والتجارة الدولية.

كما أن المعاملات التجارية الهائلة لدول المجموعة تمثل حاليا نسبة ٢٠٪ من الصادرات العالمية يمكن زيادتها في وقت قصير إلى ٢٥٪ على قدم المساواة مع منطقة اليورو، ولكنه لا تخفى أهمية اتفاقيات

(2) احصاءات البنك الدولي، ٢٠٢٢.

التجارة البينية بين دول المجموعة التي تسهم في وضع آليات انتقال عناصر الإنتاج من الموارد ورأس المال عبر الحدود التجارية لخلق تجارة تزيد من القدرة التنافسية لأعضاء التكتل؛ مما يساعد ويحفز على زيادة التقارب والتكامل الاقتصادي أخذًا في الاعتبار القدرات النسبية والتنافسية للموارد والجغرافيا السياسية لتلك الدول[٤١].

حيث من الأهمية العمل على صياغة آليات ومسارات للاستثمار في البنية التحتية واللوجستية وتطوير هياكل الإنتاج ذات منتجات كثيفة التكنولوجيا لرفع معدلات التنمية المستدامة لدول المجموعة، خاصة أن الصين وروسيا والهند والبرازيل استفادت من التحولات الجذرية في قدراتها التنافسية والاتجاه إلى هيكلة الإنتاج للاستفادة من القيمة المضافة لسلاسل القيمة العالمية .

وبالتالي فإن تبني وإنشاء المجموعة لمؤسسات تمويل للتكتل للمساهمة في تمويل وتطوير البنية التحتية لدوله مثل بنك التنمية الجديد للبريكس، ساعد في توفير سيولة للمشاريع التنموية وزيادة الاستثمار والتمويل بتكلفة أقل نسبيا مقارنة بالاقتراض من المؤسسات الدولية الأخرى، حيث إنه على مدى ثماني سنوات مول بنك بريكس نحو ٩٦ مشروعا بقيمة إجمالية وصلت إلى نحو ٣٣ مليار دولار حسب ما جاء في تقارير البنك وتوزعت تلك المشاريع على عدة قطاعات كالطاقة النظيفة والبنية التحتية لقطاع النقل والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية الرقمية.

([3]) جمال عبد الجواد، البريكس والاستثمارات المباشر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٠-١٠-٢٠٢٤.

رابعاً: دور البريكس في الحد من الهيمنة علي التجارة العالمية وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي

١- دور البريكس في الحد من الهيمنة علي التجارة العالمية:

عندما تم الاعلان عن تأسيس تكتل اقتصادي عالمي من شأنه أن يكسر هيمنة الغرب وينهي نظام القطب الواحد الذي تتزعمه أميركا، وذلك من خلال التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي العالمي وإصلاح المؤسسات المالية، وكذلك مناقشة الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأربعة (وهي البرازيل وروسيا والهند والصين) أن تتعاون فيما بينها على نحو أفضل في المستقبل، ومع انضمام جنوب أفريقيا رسميا إلى هذا التكتل الرباعي، فى القمة الثالثة للمجموعة، التي عقدت في الصين يوم ١٤ أبريل ٢٠١١، غيّرت المجموعة اسمها إلى كلمة "بريكس" عوضا عن "بريك."

وتشكّل دول مجموعة بريكس مجتمعة نحو ٤٠٪ من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من ٤٠٪ من سكان الكرة الأرضية، حيث تضم أكبر ٥ دول مساحة في العالم وأكثرها كثافة سكانية، وهي بذلك تهدف إلى أن تصبح قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة "مجموعة السبع (G7) " التي تستحوذ على ٦٠٪ من الثروة العالمية.

وهذا ما تثبته الأرقام الصادرة عن مجموعة بريكس، التي تكشف عن تفوقها لأول مرة على دول مجموعة السبع، فقد وصلت مساهمة مجموعة بريكس في الاقتصاد العالمي إلى ٣١,٥٪، بينما توقفت مساهمة مجموعة

السبع عند ٣٠,٧%، كما تعمل مجموعة بريكس على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الاقتصادية والسياسية والأمنية عبر تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم والتعاون الاقتصادي بين الدول الخمس، وهو ما من شأنه أن يسهم في خلق نظام اقتصادي عالمي ثنائي القطبية، عبر كسر هيمنة الغرب بزعامة أميركا بحلول عام ٢٠٥٠[٤٢].

ومن الأهداف الرئيسية الأخرى للمجموعة تعزيز مكانتها على مستوى العالم، ومن خلال[٤٣]:

- السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل بهدف القضاء على الفقر ومعالجة البطالة وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.
- توحيد الجهود لضمان تحسين نوعية النمو عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتنمية المهارات.
- السعي إلى زيادة المشاركة والتعاون مع الدول غير الأعضاء في مجموعة بريكس.

([1]) تقرير البنك الدولي، ٢٠٢٣.

([2]) معلم أم البنين، دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي، **مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد: ١٦، العدد: ٤**، ٢٠٢١، الرابط:
http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/2608/drence=1&isAllowed=y.

- تعزيز الأمن والسلام من أجل نمو اقتصادي واستقرار سياسي.
- الالتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، حتى يكون للاقتصادات الناشئة والنامية صوت أكبر من أجل تمثيل أفضل لها داخل المؤسسات المالية.
- العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على استقرار النظم التجارية متعددة الأطراف وتحسين التجارة الدولية وبيئة الاستثمار.
- السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكذا الاتفاقات البيئية.
- التنسيق بين دول المجموعة في مجال ترشيد استخدام الطاقة لمكافحة التغيرات المناخية.
- تقديم المساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وهذا يشمل معالجة قضايا مثل الأمن الغذائي العالمي.
- التعاون بين دول بريكس في العلوم والتعليم والمشاركة في البحوث الأساسية والتطور التكنولوجي
- تتوقع الدول الأعضاء للمجموعة أن تحقيق هذه الأهداف من شأنه أن يعطي زخما جديدا للتعاون الاقتصادي على مستوى العالم.

–

٢- دور البريكس في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي:

قررت مجموعة دول بريكس -خلال قمة فورتاليزا التي عقدت بالبرازيل عام ٢٠١٤- إنشاء بنك تنمية سمي **" بنك التنمية الجديد"** واختصاره (NDB)، وصندوق احتياطي في شنغهاي **"اتفاقية احتياطي الطوارئ** واختصاره (CRA)، ووصل رأس مال البنك، الذي هو بمثابة بنك تنمية متعدد الأطراف تديره دول بريكس الخمس، حينها ٥٠ مليار دولار مع احتمال بلوغه ١٠٠ مليار دولار في غضون عامين، ويتمثل الدور الأساسي لهذا البنك فى منح قروض بمليارات الدولارات لتمويل مشاريع البنية الأساسية والصحة والتعليم في الدول الأعضاء بالمجموعة، وكذلك الدول الناشئة الأخرى، وانضمت لهذا البنك مؤخراً كل من أوروجواي والإمارات وبنجلاديش ومصر بصفتها أعضاءً جدداً، أما بالنسبة لصندوق الاحتياطي، فخُصص له مبلغ ١٠٠ مليار دولار تحسباً لأي أزمة ، ويعد هذا الصندوق إطاراً لتوفير الحماية من ضغوط السيولة العالمية، وهذا يشمل قضايا العملة، إذ إن العملات الوطنية للدول الأعضاء في المجموعة تتأثر سلباً بالضغوط المالية العالمية، خاصة الاقتصادات الناشئة التي شهدت تحريراً اقتصادياً سريعاً ومرت بتقلبات اقتصادية متزايدة[٤٤].

(٤٤) تقرير البنك الدولي، ٢٠١٦.

المطلب الثاني

البريكس والدول النامية

تعد قمة البريكس التي انعقدت في روسيا، مهمة وترمز إلى صعود الدول النامية التي عززت قوة مجموعة البريكس ، وهناك أكثر من ٣٠ دولة شاركت في قمة البريكس، حيث ناقشت القمة زيادة التعاون الاقتصادي، وتنسيق المواقف السياسية، كما أن انضمام مصر لهذه القمة أمر مهم للغاية، فمصر تعتبر من الأسواق الصاعدة والمهمة، إن قمة البريكس تتمسك بالانفتاح بصورة أكبر من أجل تعزيز التنمية المشتركة وبلورة الكثير من الوسطات من أجل الدفاع والسلام في العالم، علاوة على أن الصين عضو ومؤسس في مجموعة البريكس، وتعمل على توسيع قوة الدول النامية في العالم، وبكين هي صاحبة اقتراح توسيع هذه المجموعة، من أجل زيادة التعاون بين الدول النامية والصاعدة.

وعليه سيتم تناول هذا المطلب ، من خلال **النقاط التالية**:

- أهمية إنضمام الدول لبريكس.

- دور البريكس في التحول إلي عالم متعدد الأقطاب، ومتطلبات ذلك.

- موقف الولايات المتحدة الامريكية من بريكس .

- مبررات نجاح وتحديات البريكس في تكوين نظام عالمي جديد متعدد الأطراف.

أولاً : أهمية إنضمام الدول لبريكس:

هناك أكثر من ٣٠ دولة تقدمت بطلبات رسمية أو أبدت اهتمامها بالانضمام إلى البريكس، مثل تايلاند وماليزيا وفيتنام وتركيا، ومنتجي النفط والغاز الرئيسيين مثل الجزائر ، علاوة أيضاً على دول ذات أعداد سكانية كبيرة مثل إندونيسيا ونيجيريا وبنجلاديش، وتتيح العضوية في هذه المجموعة فوائد اقتصادية واضحة، حيث تمثل الدول العشر التي تشكل البريكس ٤٥٪ من سكان العالم و٢٨٪ من الناتج العالمي و٤٧٪ من إنتاج النفط الخام، وشهدت التجارة داخل البريكس نمواً ملحوظاً، حيث تم تشجيع استخدام العملات المحلية في التجارة بين الأعضاء، وزادت التجارة الداخلية بين دول البريكس بنسبة ٥٦٪ من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢، وزدادت هذه التجارة بسبب العقوبات الغربية على روسيا،

كما تسعى الدول التي تأثرت بالعقوبات الأميركية، مثل روسيا والصين، إلى تقليل هيمنة الدولار لتفادي العقوبات وتقليل نفوذ الولايات المتحدة، وقد برزت الصين كزعيم في جهود تخفيض الاعتماد على الدولار، حيث أصبح اليوان العملة الأساسية في التجارة بين الصين وروسيا[٤٥].

وانعقاد قمة بريكس في قازان تحت رئاسة روسيا، كأول قمة بالتشكيلة الموسعة بعد انضمام الخمس دول ، يندرج ضمن المساعي الروسية والصينية أيضاً لإقامة نظام عالمي عادل متعدد الأقطاب وفق رؤيتهما الخاصة، وبصفة خاصة فيما يخص النظام الاقتصادي، ولذلك تسعى

([٤٥]) معهد الولايات المتحدة للسلامUSIP ، ٢٩-١١-٢٠٢٤.

المجموعة لجذب المزيد من الدول النامية حتى تقدم لهم بديلاً عن رؤية المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي للاقتصاد العالمي، وكيفية التنمية والإقراض.

وكذلك يجرى الحديث كثيراً عن مشاريع عملاقة مثل إطلاق عملة رقمية موحدة والاعتماد على العملات الوطنية في التعاملات التجارية بين دول التكتل، ولكن "حتى الآن كل هذه المشاريع لا تزال بعيدة المنال، ربما التعامل بالعملات الوطنية سارياً الآن، ولكن في إطار ثنائي بين الدول مثل روسيا من جانب والصين والهند من جانب آخر، ولكن ليس على مستوى المجموعة ككل؛ لأن هذه المجموعة ليست منظمة تقليدية بل هي أقرب لنادي اقتصادي، كماكتسبت أخيراً بعداً سياسياً بعد أن ازداد عدد أعضائها بهذه الصورة".

ويشار في هذا السياق، إلى بنك التنمية الجديد، باعتباره ذراع مالي مهم لبريكس، والذي أُسس بهدف دعم التنمية المستدامة وتمويل مشاريع البنية التحتية في الدول الأعضاء والدول النامية الأخرى، ويُعرف البنك بكونه بديلاً عن المؤسسات المالية التقليدية التي تهيمن عليها القوى الغربية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويسعى إلى تقديم تمويل بشروط مرنة وبفوائد منخفضة مقارنةً بالبنوك والمؤسسات الدولية الأخرى ، مما يجعله جاذباً للدول التي تواجه صعوبات اقتصادية أو ترغب في تقليل اعتمادها على الدولار.

ثانياً : دور البريكس في التحول إلي عالم متعدد الأقطاب، ومتطلبات ذلك:

تأتي قمة البريكس في وقت حاسم، حيث تشهد الولايات المتحدة تراجع هيمنتها العالمية، ويشير تعبير "تنافس القوى الكبرى" أو "الحرب الباردة الجديدة" إلى الديناميات العالمية الحالية، ولكن هذه الأطر قد لا تعكس بشكل كافٍ التحولات التي يشهدها العالم، والتحول إلى نظام متعدد الأقطاب هو اتجاه رئيسي يجب أخذه بعين الاعتبار، بالنسبة لدول الجنوب العالمي، فإن تعددية الأقطاب توفر وسيلة أكثر أمانًا للحد من الهيمنة، ومع ذلك، تعاني المؤسسات متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، من عدم الفعالية، حيث لا تعكس تركيب السلطة المعاصر، مما يؤدي إلى أزمة في النظام الدولي، وتظهر هذه الاتجاهات خلال اجتماع البريكس هذا العام، مما يعكس عالمًا يتجه نحو تعددية الأقطاب مع ضعف المؤسسات متعددة الأطراف.

ولكي تسهم البريكس في تحويل العالم إلى عالم متعدد الأقطاب، فلذلك عدة متطلبات، **أهمها**[٤٦]:

١ - يتعين أن تكون هناك سياسة واضحة يتفق عليها جميع الدول الأعضاء، على غرار الاشتراكية

(٤٦) تصريح ديمتري بريجع، وحدة الدراسات الروسية في مركز الدراسات العربية الأوراسية، خاص لـ CNBC عربية.

التي كانت أساس التحالف السوفيتي، أو الديمقراطية التي تبنتها الولايات المتحدة كنظام رئيسي، كل دولة تحتاج إلى هدف مشترك وواضح تتحرك باتجاهه.

٢- الحاجة الماسة إلى التعاون المشترك في مواجهة الأزمات العالمية، مثل الحروب والصراعات في الشرق الأوسط أو الأزمة الأوكرانية، التي تؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي والنظام الغذائي، إذا لم توجد حلول جماعية لهذه التحديات، فقد تظل مجموعة بريكس كياناً ضعيفاً في التعامل مع تلك الأزمات.

٣- يجب التفكير بجدية في فكرة العملة الموحدة التي تجمع كل دول بريكس، خاصة الدول التي تواجه عقوبات مثل روسيا وإيران، يمكن لهذه العملة أن تكون نواة لنظام مالي جديد، إضافة إلى ذلك، من الضروري التفكير في إنشاء عملة رقمية ونظام مالي مبتكر يكون بعيداً عن تأثير النظام البنكي العالمي الحالي.

ثالثاً : موقف الولايات المتحدة الامريكية من بريكس.

بعد قمة بريكس فى روسيا والتى دعت إلى تأسيس نظام للمدفوعات الدولية كبديل من شأنه منع استخدام الدولار كسلاح سياسي، يعد ضربة محتملة للهيمنة الأمريكية على التسويات المالية العالمية. كما أن تزايد استخدام العملات المحلية لدول مجموعة بريكس في المعاملات من شأنه أن يقلص المخاطر الجيوسياسية، و أن ما يقرب من ٩٥٪ من التجارة بين روسيا والصين تتم حاليًا بالروبل واليوان.

أصبحت البنوك المركزية وصناع السياسات المالية قلقين بصورة متزايدة بشأن الاعتماد على الدولار بسبب عدم اليقين بشأن الاستقرار السياسي الأمريكي والتحولات الاقتصادية، وتزايد الديون الأمريكية، والعقوبات الاقتصادية وغيرها، وخاصة بالنسبة للاقتصادات النامية التي أدت قوة الدولار في السنوات الأخيرة إلى إضعاف القدرة التنافسية لصادراتها، فضلاً عن زيادة تكلفة خدمة الديون المقومة بالدولار، لذلك تسعى بريكس للتخلص من هيمنة الدولار.

لكن التخلص من هيمنة الدولار هدف يزعج بعض أعضاء بريكس منها على سبيل المثال الهند، لأنهم لا يريدون أن تصبح المجموعة معادية للغرب ومؤيدة للصين بشكل مفرط.

فيرى المحللون الأمريكيون أن الولايات المتحدة لديها شقان أساسيان تعتمد عليهما في مواجهة هذه القوى، يذهب الشق الأول إلى الاعتماد على نظريات استقرار الهيمنة، التي تمارسها الولايات المتحدة على ما تمتلكه من مقومات القوة والتي تستطيع من خلالها تحييد القوى المنافسة لها. أما الشق الثاني فيستند على عدم قدرة أي طرف آخر على تحقيق التوازن ضدها، ولكن في الوقت نفسه فإن هذا الافتراض ضعيف.

وأن الولايات المتحدة بلغت من الهيمنة الاقتصادية والسياسية درجه لا مثيل لها ، ويمكن توصيف مجموعة من الأولويات التي تبنتها السياسة الأمريكية **وهي:-**

١- أولوية توجيه حركة التاريخ لتغيير النظام العالمي لضمان استمرار سيطرتها.

٢- الانفتاح والتكامل وهذا يُجرى عن طريق العولمة التي تقودها الولايات المتحدة.

٣- أولوية القيادة العالمية الأمريكية عن طريق المحافظة على التفوق الأمريكي في كل المناطق الاستراتيجية في العالم.

٤- أولوية التفوق العسكري الذي يحافظ عليه على نحو دائم ويبرز على نطاق عالمي.

لذلك بدأت الولايات المتحدة بمراقبة القوى الناشئة، التي كانت تظهر على الساحة الدولية مثل

(روسيا والصين والبرازيل واليابان وأوروبا... وسواها من الدول) .

بالنسبة لروسيا : بدأت الولايات المتحدة تتبنى سلوكًا سياسيًّا جديدًا عام ١٩٩٢ بوضع وزير الدفاع "ديك تشيني" خارطة طريق جديدة فحواها الاقتراب من عالم خال من الاتحاد السوفيتي، بعد ذلك وضعت استراتيجية ما بعد الاحتواء التي صاغتها مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين الأمريكيين، وأنشئت مدرسة فكرية جديدة تسمى (المحافظين الجدد) وقامت هذه على تأكيد وجوب أن تسعى الولايات المتحدة للحيلولة دون سيطرة أي قوة معادية على المناطق الحيوية في العالم.

بالنسبة للصين : حاولت الولايات المتحدة إيجاد استراتيجية عسكرية لاحتواء الصين ومحاولة التدخل في الشؤون الداخلية الصينية.

بالنسبة للبرازيل : فقد كان مبكرًا نوعًا ما؛ ففي العام ١٩٧٦ في أثناء فترة رئاسة الرئيس فورد أدركت القيادة الأمريكية الصعود البرازيلي ومنذ ذلك التاريخ منحت الولايات المتحدة البرازيل وضعًا استثنائيًّا في سياساتها الاقتصادية والدبلوماسية، وأيضًا استشاريًّا خاصة في شؤون أمريكا اللاتينية.

بالنسبة للهند : فقد أدركت أمريكا أهميتها على الساحة العالمية وكانت زيارة كلينتون للهند عام ٢٠٠٠ أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكي منذ ٢٢ عام، وأبلغ كلينتون في خطاب ألقاه أمام جلسة للبرلمان الهندي أن أمريكا ترحب بقيادة الهند في المنطقة وفى العالم وأضاف انتهاء عهد الحرب الباردة رسميًّا بين (الولايات المتحدة والهند)، وهكذا كانت الساحة مهيأة لقيام شراكة غير مسبوقة بين البلدين.

بالنسبة لجنوب إفريقيا : فقد كان مركز التطور الأكبر في السياسة الخارجية لإدارة كلينتون تجاهها هو تعزيز التجارة والاستثمارات، فهي أدوات مفضلة لسياسة الولايات المتحدة الاقتصادية الخارجية، وقد كشفت إدارة كلينتون في العام ١٩٩٦ أنها تسعى بقوى إلى فتح أسواق جديدة في جميع أنحاء إفريقيا.

هذا وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بروز القوى الصاعدة في النظام العالمي وبالذات مجموعة دول البريكس لما يضمه هذا التجمع من

دول لها دور مؤثر في الساحة الدولية؛ ولذلك بدأت في إعادة النظر في مواقفها وعلاقاتها مع هذه القوى ، فدول البريكس لها سياسات ورؤى مختلفة للنظام العالمي، وترى هذه الدول أن لها أولويات يجب تنفيذها خدمة لمصالحها العليا.

وحاولت دول بريكس بالفعل إثبات قدرتها على التأثير في إصلاحات المجال الاقتصادي وإصلاح المؤسسات المالية الدولية ليس التي لها وزن اقتصادي كبير فحسب، بل مؤسسات الدول النامية الأخرى كذلك فعلى الرغم أن دول بريكس لا تجمعها أيديولوجية واحدة ولا هوية واحدة ولا تاريخ مشترك واحد؛ حيث أن كل دولة مختلفة عن الدول الأخرى وبأن ما يحميها هو إرادتها للوصول إلى مركزها الطبيعي في العالم، وإدراكها أن الدولة المسيطرة حاليًّا لا تسمح لدولة جديدة بأن تحل محلها أو أن تأخذ مميزاتها؛ لذلك وجدت هذه الدول مصلحتها في الالتقاء معًا لصيانه حقوقها ولإدراكها أن بقاءها منفـــردة ومن دون إطار كبير من الدول المتعددة يدافع عنها، سوف يبقيها على ما هي عليه ،وتعمل دول بريكس حاليًّا على تنسيق مواقفها العالمية، وخصوصًا إزاء الصراعات ومناطق النفوذ وهي تتكلم بلغةٍ واحدة في المحافل الدولية.

ولكن يمكن القول بأن هناك فجوة بين الولايات المتحدة ودول البريكس خصوصًـا فـي مجـالات (القـوة الاقتصـادية والعسـكرية والاتصـالات والبحرية والسياسة والدبلوماسية)، على الرغم أن الصين وروسيا كان لهما التفوق في بعض المجالات لاسيما الصين التي تفوقت في المجال

الاقتصادي، وروسيا التي كانت قدرتها قريبة من الولايات المتحدة خصوصًا في المجال العسكري والاقتصادي، أما بقية الدول فهي تحاول أن تلحق بركب تلك الدول فـــ (الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا) لديها مؤشرات الصعود وربما استطاعت مستقبلًا أن تمثل مجتمعة تهديدًا للولايات المتحدة، لكن يجب أن تتخلص من العراقيل الداخلية والخارجية التي ربما حالت دون هذا الصعود.

فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيداً صعود هذه القوى، بالأخص الصعود الصيني ومكانته المستقبلية، ولا سيما في الجانب الاقتصادي فضلًا عن الجوانب الأخرى ولا ننسى بالطبع صعود القوى الأخرى- من دول بريكس- التي تصعد وتتطور ولو بوتيرة أقل من الصين، لكن ذلك لا يمنع أن تستخدم الولايات المتحدة كل الأدوات والوسائل لتحجيم المكانة المستقبلية لهذه القوى، وسواها من القوة الصاعدة.

ويمكن القول أيضاً أن الولايات المتحدة تفضل استخدام القوة العسكرية وسيلة للتعاون مع دول بريكس، ولكن ليس للاستخدام القسري أو الحروب، فثمة إفادة عن القوة العسكرية في جوانب أخرى مثل: (التدخل الإنساني في الإغاثة من الكوارث وحفظ السلام وبناء الدولة، والعقوبات الاقتصادية وسواها)، وبالطبع فإن هذه الحالة في الوقت الراهن قد لا ينفع استخدامها في العلاقات مع روسيا بالنظر إلى حساسية هذا الموضوع للقادة الروس، باعتبار روسيا قوة عسكرية كبيرة ولا تحتاج إلى دعم أو مساعدة على نقل التكنولوجيا العسكرية إليها، ولكن يمكن استخدام هذا

الأمر مع باقي دول بريكس ، إذن مع تنامي نفوذ الصين وروسيا ومشروع قوى ناشئة أخرى مثل (الهند والبرازيل) في التنافس على الموارد والأمن والكسب الاقتصادي، فإن احتمال الوقوع في خطأ الحساب والتورط في الصراع يتزايد؛ لذا فإن على الولايات المتحدة أن تسعى إلى إرساء قواعد جيوسياسية للتعاون البناء في حلبة عالمية، فهي تستطيع أن تحقق الاستقرار للنظام العالمي الناشئ بتقبل الدول الصاعدة، والتنازل عن بعض سلطاتها ومتطلباتها وقبول عالم متعدد الأصوات ووجهات النظر، أو أن تقف لتراقب صعود الآخرين، الأمر الذي يولد مزيدًا من النزعات القومية والقلاقل وعدم الانتظام وهذا بدوره سوف يمزق ببطء النظام العالمي، أن لدى الولايات المتحدة مساحة من الفرص لكي ترسم الشكل العام للتغيير العالمي وتسوده، لكن فقط إذا أدركت أولًا أن عالم ما بعد أمريكا حقيقة واقعة.

في النهاية أنه إذا أرادت دول بريكس الوقوف في وجه الولايات المتحدة فيجب أن يكون لديها موقف واضح وصريح ضد تصرفاتها في النظام العالمي، لا من الناحية الاقتصادية فقط، بل من الناحية السياسية أيضًا، وهذا صعب الحدوث لأن الصين لن تقبل أن تكون روسيا هي صاحبة النفوذ في هذا التكتل وروسيا هي الأخرى نفس الشيء.

فقد لا يستمر هذا التجمع طويلًا لكونه تجمعًا غير إقليمياً، إذ لا تتوفر عوامل مشتركة بين هذه الدول سوى العامل الاقتصادي، والعامل الآخر المتمثل في رفضها الهيمنة الأمريكية، وإيمانها بمبدأ توازن القوى، ذلك

فإن أي خلاف بشأن المصالح الاقتصادية سيؤدي لحدوث انشقاقات بين دولـــــــه، مثال ذلك نشوء مشكلات بين الهند والصين، إضافة إلى اختلاف وجهات النظر بين هذين البلدين في سياستهما حيال آسيا الوسطى، أضف إلى ذلك العلاقات الأمريكية الجيدة مع الهند والبرازيل، التي قد تؤثر في التجمع مستقبلًا .

رابعاً : مبررات نجاح وتحديات البريكس في تكوين نظام عالمي جديد متعدد الأطراف:

١ـ أهم مبررات نجاح مسقبل تكتل بريكس[٤٧]**:**

يمكن تقسيم تلك المبررات الى سياسية واقتصادية وجغرافية , **كالآتى :**

أـ المبررات السياسية: تتمثل فى **الآتى :**

ـ اهتزاز الثقة في النظام العالمي الراهن بشقيه السياسي والاقتصادي.

ـ تمثل دول الجنوب العالمي ٨٥٪ من سكان العالم، و٤٠٪ من الناتج المحلي العالمي لتجمع "بريكس" باعتباره منصة مهمة لإيصال أصواتها.

ـ تشكيل وجود روسيا والصين عنصر قوة للتكتل.

ـ قدرة "بريكس" على إذابة التناقضات التي تسود علاقات العديد من الدول، مثل: مصر وإثيوبيا، والصين والهند.

---

(٤٧) عائشة الكعبي، بريكس والسعي لنظام متعدد الأطراف: التطلعات والتحديات، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ١٨-١٢-٢٠٢٤.

- مساعدة "البريكس قد يؤدي إحداث توازن دولي إلى تهدئة أجواء الصراعات العالمية.

– توسعة "بريكس" يمكن أن تؤدي إلى زيادة نفوذه الجيوسياسي والاقتصادي، وتمنحه تنوعاً أكبر في الموارد والأسواق.

ب- المبررات الاقتصادية: تتمثل فى **الآتى :**

- يُمثل تجمع "بريكس" ٣٣,٩٪ من إجمالي مساحة اليابسة، و٤٥٪ من سكان العالم.

- تكامل اقتصادات دول "بريكس" بعضها؛ إذ تُعد مصدراً للغاز والنفط والمعادن والتكنولوجيا والثروات الزراعية والإمكانات العسكرية.

- امتلاك "بريكس" مجموعة من المؤسسات المالية، منها "بنك التنمية الجديد" لتمويل مشروعات

البنية التحتية والتنمية في الدول الأعضاء، والذي سيُقلل من الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية، و"صندوق احتياط نقدي" لدعم الدول على سداد ديونها.

- زيادة التبادل التجاري بين دول "بريكس" بعملات محلية سيُقلل من الاعتماد على الدولار الأمريكي، وسيُعزز استقلالية التكتل.

- المساهمة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب؛ تشير التقديرات إلى أن تنفيذ منظومة الدفع المتكامل يمكن أن يُعزز التجارة بين أعضاء "بريكس" بنسبة تتراوح بين ٥٪ و٧٪.

ج- المبررات الجغرافية: تتمثل فى **الآتى :**

- عدم انتماء دول "بريكس" إلى الحضارة الغربية، وليس لها ماضٍ استعماري؛ بل تنتمي إلى دول

الجنوب، وهي تُشكل مزيجاً من حضارات مختلفة.

- انتشار الأعضاء الجغرافي يُمكن أن يُعزز مرونة التكتل في مواجهة التحديات العالمية، وقد يزيد

قدرة "بريكس" على التأثير داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢- تحديات البريكس في تكوين نظام عالمي جديد متعدد الأطراف:

تتمثل أهم هذه التحديات، في **الأتي**:

أ- الإختلافات الداخلية:

تتعدد التباينات بين أعضاء بريكس، فهناك تباينات اقتصادية، وثقافية، وسياسية تجعل علاقة الأعضاء غير متكافئة. وفيما يتعلق بالتباينات الاقتصادية بين أعضاء بريكس، يمكن أن نرى تفاوتًا في حجم الاقتصادات. وتعدُّ الصين الأغنى والأعلى اقتصادًا بين دول بريكس؛ بحيث تشير بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ إلى أن الناتج المحلي لدولة الصين بلغ (١٧,٩٦ تريليونًا) وهذ يعادل ٤٤ ضعف اقتصاد جنوب إفريقيا البالغ (٤٠٥,٨٧ مليار) التي تعدُّ أقل اقتصادٍ داخل البريكس، و٩ أضعاف اقتصاد البرازيل، و٨ أضعاف اقتصاد روسيا، و٥ أضعاف اقتصاد الهند،

حيث تعاني بعض دول المجموعة تحديات اجتماعية واقتصادية أكبر، مقارنة بالدول الأخرى. وهناك تباين في الأنظمة السياسية والاقتصادية لدول بريكس، وتعدُّ الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا دولًا "ديمقراطية"، في حين تتمتع الصين وروسيا بنظام مركزي(٤٨).

وفيما يتعلق بالنظام الاقتصادي، فهناك دولٌ تتبنّى النظام الاشتراكي، مثل الصين والهند، ومنها دول تتبنّى النظام الرأسمالي مثل روسيا، والجمع بين أنظمة مختلفة داخل المجموعة يمكن أن يؤثر على بعض القرارات ويعوق تقدّم المجموعة(٤٩).

ب- عدم تناسق القوى داخل بريكس:

هناك فروق في القوة والتأثير بين دول بريكس، وهذا يمكن أن يؤثر على التوازن والتمثيل في القرارات الجماعية لدول بريكس، وأيضًا قد تواجه تحديات وعوائق مثل اختلاف الثقافات واللغات والمصالح المختلفة بين الدول الأعضاء، وتنطلق مصلحة الدول في تفاعلها مع الدول الأخرى، فكلٌّ من الصين وروسيا لهما غاياتهما الخاصة من وراء التقارب، برغم اتفاقهما على مواجهة التفرد الأمريكي بالنظام الدولي، فالصين تدرك أن التقارب مع روسيا، التي تعدّ أحد أقطاب النظام الدولي المستقبلي، يتيح

(1) إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار) – البنك الدولي، (٢٠٢٢)، علي الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IN

(2) بريكس'... وجهة الحالمين بـ "تغيير العالم" الشرق الأوسط (٢٠٢٣)، علي الرابط: https://shorturl.at/GMX58

لها إنهاء التفرد الأمريكي، ولاسيما من ناحية الإمكانيات العسكرية، وتدرك روسيا أن الصين هي قوة اقتصادية عالمية مستقبلية، وهي القوة الاقتصادية القادرة على مواجهة الاقتصاد الأمريكي، ومع ذلك فكلتاهما تريد السيادة في المحيط الإقليمي الذي تتحركان فيه، وهنا تتجذّر خلافاتهما وتنافسهما حول القوة التي تهيمن على الإقليم الآسيوي، بالإضافة إلى الخلافات حول القضايا المتعددة ولاسيما الحدود [٥٠].

ج- تحديات التنسيق والتنفيذ:

تعدّ التعددية السياسية إحدى ركائز الأنظمة السياسية، ويمثل جمع هذه المجموعة من الأنظمة السياسية المختلفة معًا تحديًا وعائقًا أمام التكامل السياسي والاقتصادي.

ولتحقيق التنسيق بين الأعضاء، يتطلب ذلك تقييم المسافات الجغرافية وتوافق المصالح بين أعضاء بريكس، فعدم وجود توافق بين الأعضاء، وعدم تحقيق الهدف المشترك وتعزيز التعاون بين الأعضاء، قد يخلق تحديًا وصعوبة لدى بريكس كمجموعة في ضمان تنفيذ القرارات والسياسات،

([1]) BRICS becoming attractive in multipolar world today: Russian FM. (3rd of October 2023)

علي

الرابط:

https://english.news.cn/20231003/dbbdcba1f00b4985bb77e1e64ebe33ce/c.html

وهناك بعض التحديات التي قد تواجهها مجموعة بريكس خلال نموّها وتوسّعها، أحد هذه التحديات، هو مدى اتفاق أعضاء بريكس على الأهداف والأولويات، فبعض دول بريكس قد تختلف سياستها الخارجية، فمثلًا تدعم روسيا والصين توسيع عضوية المجموعة، الذي يعزّز النفوذ العالمي لبريكس، على خِلاف الهند والبرازيل اللتين لا ترغبان في خوض عِداء مع الغرب. وقد تُولي الهند أهمية لقضايا الأمن الغذائي والتنمية الريفية، بينما تركّز روسيا على قضايا الطاقة والتعاون العسكري.

د- المقاومة والمعارضة الخارجية:

قد تختلف وجهة نظر الولايات المتحدة بشأن بريكس؛ حيث ترى أنها شراكة اقتصادية وسياسية مهمة، وأن كل دولة لها الحرية بأن تختار شركاءها الذين تتعاون معهم ، وأن لكل دولة لديها اختلاف في وجهات النظر بشأن القضايا الحاسمة(٥١).

ومن وجهة نظر أخرى، ترى الولايات المتحدة أن مجموعة بريكس قد تكون تحديًا للنظام العالمي الحالي الذي تقوده، ولوجهة النظر هذه أسباب، ولعل السبب الرئيسي هو وجود اهتمامات اقتصادية وسياسية مختلفة للولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال، قد ترى الولايات المتحدة أن بريكس

(2) BRICS: The 2008 financial crisis and economic performance, BRICS Journal of Economics(٢٠٢٢) , https://brics-econ.arphahub.com/article/86488

تحدٍّ لسيطرتها الاقتصادية العالمية أو ترى أنه يؤثر على التجارة الحرة والمنافَسَة العالمية.

ويتخذ الاتحاد الأوربي موقفًا محايدًا بشأن بريكس؛ حيث يحترم بريكس كشريك دولي يسهم في التعاون الدولي والتجارة الحرة، ولتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية المشتركة، وأيضًا تعزيز العلاقات وتحقيق المصالح المشتركة بينها وبين مجموعة بريكس.

يجب أيضاً الاشارة الى أنه قد تستخدم استراتيجيات سياسية كتشكيل تحالفات دولية لتقويض نفوذ بريكس، مثل التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمواجهة نزاعات الهيمنة والتوسع. وأيضًا استخدام العقوبات الاقتصادية أو تشديد القيود التجارية لتعطيل نموّ اقتصاداتها.

ه- تحديات الأمن والنزاعات:

تواجه دول بريكس عوامل تعوق جهودها وتشمل الاختلافات في الأولويات الوطنية والتحديات الداخلية لكل عضو من الأعضاء، وتشكل النزاعات بين دول الأعضاء تحديًا أمام تقدّم بريكس، ومن ذلك توتّر العلاقات بين الصين والهند على خلفية النزاع الحدودي (وادي جالوان) الذي تسبّب أحيانًا في مواجهات عسكرية، كما حدث في عام ٢٠٢٠ ، وبما أن التوترات لم تتم مناقشتها أو حتى إدراجها في الأجندة، فإن النزاع الحدودي بين الصين والهند لم يكن له تأثير سلبي كبير على دول بريكس؛

حيث تعاملت الدولتان مع التصعيد العسكري بطريقة مسؤولة ومنهجية ومنضبطة[٥٢].

وقد استغلت الولايات المتحدة ذلك وسَعَت إلى تعميق علاقاتها الأمنية والاقتصادية مع الهند مع احتدام التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وهي تعتبرها شريكًا حيويًّا في استراتيجية واشنطن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ[٥٣]،وترى الصين أن تحسين العلاقات من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي والسلام في المنطقة؛ لذلك يسعى الجانبان للتعامل بشكل مناسب مع قضية الحدود، والحفاظ بشكل مشترك على السلام في المنطقة[٥٤].

وكان هناك صراع حول توسيع عضوية بريكس؛ حيث أرادت الصين وروسيا تطوير المنظمة بسرعة لزيادة نفوذهما في الدول النامية المهمة، التي رأى الكثير منها أيضًا أنها فرصة للتقرب من الصين اقتصاديًّا، ومع

([1])Papa, M. and Verma, R. (2021), Scenarios for BRICS Evolution in Light of the India–China Conflict. Glob Policy, 12, p 539-544 :
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1758-5899.13010

([2])Three things to know about China-India tensions, United States Institute of Peace, (2023)
الرابط: https://www.usip.org/publications/2023/10/three-things-know-about-china-india-tensions

([3]) على هامش قمة ‘بريكس’.. الهند والصين تسعيان إلى حل النزاع الحدودي، معلومات مباشر، (٢٥ أغسطس، ٢٠٢٣)، علي رابط:
https://shorturl.at/dDHS8

ذلك، تخشى الهند أنها سوف تفقد نفوذها إذا قبلت مجموعة بريكس عددًا أكبر مما ينبغي من الأعضاء الجدد الذين يشاركون أجندة الصين[٥٥].

([4])China and India are at odds over BRICS expansion, Atlantic Council, (8th of August 2023)
:https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/china-and-india-are-at-odds-over-brics-expansion

المطلب الثالث

تأثير البريكس على الاقتصادات الصاعدة

برزت مجموعة البريكس ككيان اقتصادي دولي يضم عدداً من الاقتصادات الناشئة ذات الأهمية الاستراتيجية ، وقد نجحت الدول الأعضاء في هذه المجموعة في رسم مسار جديد للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري على مستوى عالمي ، مما أتاح لتلك الدول الفرصة في التنويع الاقتصادي وزيادة حجم التجارة الخارجية ، والتى تمثل عنصراً أساسياً يسهم في النمو الاقتصادي، ما يؤدي إلى تعزيز التنمية الشاملة في نهاية المطاف.

على الرغم من أن لكل تكتل اقتصادى خصائصه وأهدافه الاستراتيجية المستقلة، إلا أن الهدف الأسمى هو تحقيق أقصى قدر من التبادل التجاري بين أعضائه.

تعد البريكس واحدة من أبرز التكتلات الاقتصاديه ، حيث تمُثل سوقًا هائلًا وقدرة متزايدة على التأثير العالمي، والإعلان عن انضمام بعض الاقتصادات الصاعدة إلى مجموعة بريكس يُمثل تطورًا مهمًا يحتمل أن يفتح الباب أمام تغييرات كبيرة في سياسات الاستثمار والتجارة لتلك الاقتصادات والفرص الناجمة عن هذا الانضمام .

وعليه سيتم تناول هذا المطلب من خلال **النقاط التالية:**

- مفهوم القوى الصاعدة.

- إحتمال إنضمام دول صاعدة لتجمع البريكس.

- مبادرات البريكس للحوارات الإقليمية.

- دول البريكس وخطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي.

أولاً : مفهوم القوى الصاعدة:

يطلق لفظ القوى الصاعدة على تلك الدول التى تمتلك خصائص مماثلة لدول البريكس فيما يتعلق بأداء نموها الاقتصادي وتزايد حضورها الإقليمي والدولي؛ ومع ذلك، فهي ليست بنفس أهمية البريكس من حيث حجمها الاقتصادي؛ وتُنسب إلى هذه الحالات تعريفات بديلة مثل "القوى المتوسطة" و"الدول المتأرجحة" و"القوى الناشئة[٥٦]، ومن أمثلة هذه الدول المكسيك وكوريا الجنوبية وتركيا وإندونسيا وماليزيا، والتي تساهم في ظهور نسق دولي جديد مع إمكانات كبيرة للتعاون والصراع، فبعد الصدى الإعلامي الذي كان لمفهوم BRICs، كتب أونيل O'Neill نفسه ورقة جديدة عام ٢٠٠٧ أطلق فيها مصطلح (N-11) أو (الاقتصادات الناشئة الـ ١١ التالية، أو مجموعة الإحدى عشر القادمة التي تضم بنجلاديش ومصر وإندونيسيا وإيران والمكسيك ونيجيريا وباكستان

(56)Ziya Öniş & Mustafa Kutlay, The dynamics of emerging middle-power influence in regional and global governance: the paradoxical case of Turkey, **Australian Journal Of International Affairs**, **VOL. 71, NO. 2,** 2017, p.180.

والفلبين وتركيا وكوريا الجنوبية وفيتنام، إذ تعتبر هذه المجموعة من الدول مرشحة لتصبح من أكبر الاقتصادات في العالم.

وأشار أونيل إلى احتمالية أن يكون لهذه الدول تأثير مماثل لتجمع BRICفي النسق الاقتصادي الدولي، وذكر أن السبب الرئيسي لإدماجهم هو مقوماتهم السكانية الكبيرة ، وبالتالي هم الأكثر احتمالاً للنجاح اقتصاديًا على المدى المتوسط والطويل، وشملت المعايير التي استخدمها "أونيل" لهذا التصنيف: استقرار الاقتصاد الكلي، والنضج السياسي، والانفتاح على التجارة، وسياسات الاستثمار وجودة التعليم، وشكلت هذه الدول الإحدى عشر ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، مقابل ١٦٪ لدول البريكس في عام ٢٠٠٩[٥٧].

ويتضح أن مجموعة البريكس ليست المجموعة الوحيدة التي تسعى إلى تحدي النسق الدولي القائم، وفي وقت ليس ببعيد ،ستبدأ هذه المجموعات من الدول في الصعود؛ لسببين **رئيسيين:**

السبب الأول : لأنها مكونة من دول تتمتع بميزة جغرافية كبيرة في سيناريو التجارة العالمية المتغير.

([1])Laurence Daziano, **The New Wave Of Emerging CountrieS**, The Fondation pour l'innovation politique Fondapol, France, November 2014 , p.10.

السبب الثاني: لأن لديها إمكانات ديموغرافية كبيرة[٥٨].

ويمكن تحديد خمسة معايير تراكمية هيكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية كشرط أساسي لتحديد

الدول الصاعدة التالية، **كالتالي**[٥٩]:

- **السكان:** يجب أن يكون التعداد السكاني كبير بما يكفي، على الأقل ١٠٠ مليون شخص؛ فكلما كان سكان الدولة أصغر سناً وأفضل تعليماً، مع ارتفاع معدل محو الأمية لدى الإناث، يزيد النمو الاقتصادي للدولة.
- **النمو الاقتصادي المحتمل:** الذي يعني مسار نمو طويل الأجل، لمدة تصل إلى ١٠ سنوات، ويقدر بنسبة ٥٪ تقريباً.
- **التحضر الرئيسي أو الديناميكي**: إذ تسمح المدينة بتطوير النقل والوصول إلى مياه الشرب والكهرباء؛ مما يسهل التجارة .
- **الحاجة إلى البنية التحتية اللازمة التنمية الاقتصادية للبلد:** من خلال بناء الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية عالية السرعة والمطارات والبنية التحتية للطاقة.

([2]) ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجا، **مجلة جامعة النهرين**، العدد ٤٥، ٢٠١٦، ص ١١.

([3])عبد الرحمن علي عبد الرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، جامعة البصرة، المجلد ١٦، مارس ٢٠١٩، ٨٠.

- **الاستقرار السياسي:** الذي يسمح بتنفيذ المشاريع طويلة المدى.

ثانياً: إحتمالات انضمام دول صاعدة لتجمع البريكس:

على الرغم من وضع جنوب أفريقيا الذي كان بعيدا عن وضع القوى الاقتصادية الناشئة المشكلة لتجمع بريكس ' إلا أن انضمامها لتجمع البريكك كان خطوة مفاجئة وغير مناسبة استناداً إلى كونها دولة صغيرة نسبياً، وأعرب " أونيل" عن دهشته من تلك الخطوة، وقد علق على ذلك بالقول أنه يجد صعوبة في تفسير الأسباب التي تقف وراء قبول دول البريك لهذا الانضمام؛ لأن اقتصاد جنوب أفريقيا لا يؤهلها لتكون عضواً في بريك ، بل هناك الكثير من الاقتصاديات التي يمكن أن تكون أنسب لتوسيع تجمع البريك، والتي لديها المزيد من المبررات أكثر من جنوب أفريقيا لإضافتها وتشمل هذه القائمة: كوريا الجنوبية، تركيا، المكسيك، إندونيسيا، وجميع هذه الدول لها ناتج داخلي إجمالي أكبر بمرتين أو ثلاث مرات من اقتصاد جنوب أفريقيا وبرصيد بشري أكبر(٦٠).

ورغم أن الناتج المحلي لجنوب أفريقيا ليس في وضع جيد داخل دول البريكس فهو يبلغ حالياً ١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي لقارة أفريقيا، وهذا يعني أن جنوب أفريقيا، التي يبلغ عدد سكانها ٥٦ مليون نسمة تقريباً، تنتج سدس ما تنتجه ٥٤ دولة أفريقية يعيش على أراضيها ١,٢٢٨ مليار شخص، وربما يكون هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل

([4]) علي مسعود، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، **مجلة أفاق آسيوية**، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٧، ص ٣٦.

دول البريك يقبلون انضمام جنوب أفريقيا، ومع ذلك، فإن الهيمنة الاقتصادية لجنوب أفريقيا داخل القارة بعيدة عن الوضوح، وبدأت دول مثل نيجيريا ومصر في الظهور، بالوصول إلى ١٧و ١١٪ على التوالي من إجمالي الناتج المحلي الأفريقي ، وتقيم بعض الدراسات آفاق التكامل الاقتصادي لدول البريكس؛ بهدف تحديد الآثار المحتملة للتكامل بين دول البريكس، تركيزاً على التجارة المتبادلة وتكامل التدفقات التجارية[٦١].

شملت بعض الدراسات اقتراحات لتوسيع البريكس ، ورغم بعض السمات المشتركة في التوقعات الاقتصادية، لا تحتوي الدراسات على تحليل مفصل لتوحيد الكتل المقترحة؛ حيث تفتقر إلى استنتاجات عملية بشأن آفاق الأشكال أو الاتجاهات المحتملة للتعاون المتعدد الأطراف[٦٢].

ثالثاً: مبادرات البريكس للحوارات الإقليمية:

بدأت جنوب أفريقيا آلية التواصل الإقليمي للبريكس، خلال استضافتها القمة الخامسة بمدينة ديربان في مارس عام ٢٠١٣، التي سميت "قمة البريكس وأفريقيا: شراكة من أجل التنمية والتكامل

([1])Ekaterina Y. Arapova, **The "BRICS Plus" as the First International Platform Connecting Regional Trade Agreements**, Asia-Pacific Social Science Review, 19(2), 2019, p. 32.

([2])onna E. Danns & George K. Danns, Challenging the Dominance of the World Bank and the IMF: The Role of the BRICS Countries and Their New Development Bank in Latin American and the Caribbean, **Journal of Business & Economic Policy**, Vol. 2, No. 3, September 2015, p.125.

والتصنيع"، إذ دعت العديد من القادة الأفريقية للقمة للمشاركة والتفاعل في حوار مع قادة البريكس، وجاء ذلك امتداداً لاستراتيجية تجمع البريكس فى البحث عن الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة؛ لكي يتوسع بها ويتمدد، ويستثمر إمكاناتها الاقتصادية ، وهو ما انعكس في اتجاهه لاستحداث صيغ تضمن تحقيق هدفه المتمثل في استيعاب الدول المهمة والاقتصادات الواعدة التي لم تنضم بعد إلى فئة الاقتصادات الصاعدة، وأعطت هذه العوامل البريكس ثقلا ومصداقية كبيرة في التعبير عن مصالح العالم النامي(٦٣).

وخلال القمة الخامسة أعلن عن العديد من خطط الاستثمار في أفريقيا، إذ استغلت جنوب أفريقيا مكانتها البارزة في القارة للتوسط وتسهيل الاستثمار لاستخراج الموارد وتنميتها، وعقد خلالها منتدى "البريكس أفريقيا" الأول للحوا ر، كجزء من نمط الحوار المسمى + BRICS " N"، إذ يشير حرف "N "هنا إلى كلمة "Neighborhood"، بمعنى الجوار، وجاء هذا النمط الحواري تعبيراً عن الحاجة لمزيد من التنسيق والتعاون مع الدول غير الأعضاء، ومنذ ذلك الحين، أصبح + BRICS "

(3)جمال عدوي، **تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي**، رسالة ماجستير (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٩، ص ٧٨.

"Nجزءاً منتظماً من قمم البريكس، حيث يدعو رئيس القمة الدول من إقليمه(٦٤).

واقترحت الصين، قبيل انعقاد قمة شيامن لعام ٢٠١٧، تطوير ترتيب**BRICS + N** إلى+ BRICS، والذي نص على أن في مؤتمرات القمة لا تشارك الدول النامية الإقليمية فحسب، بل وأيضاً الدول الأخرى بدعوة من البلد المضيف، وتم الاعلان عن مبادرة "البريكس بلاس **BRICS Plus**"، التي أكد فيها على أنها لا تنطوي على ضم أعضاء جدد، بل تحقق الانفتاح والتعاون والمنفعة المتبادلة(٦٥).

وذكر إعلان قمة شيامن أيضا أنه سيتم بناء علاقات أوثق على قدم المساواة مع القوى الناشئة من خارج دول البريكس(٦٦)، وشارك في القمة العاشرة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في ٢٧ يوليو عام ٢٠١٨ سبعة من رؤساء الدول الأفريقية، هم رؤساء ناميبيا وأنجولا وتوجو ورواندا

([1])Elizabeth Sidiropoulos & Cyril Prinsloo & Luanda Mpungose & Neuma Grobbelaar, BRICS, AFRICA AND GLOBAL ECONOMIC GOVERNANCE ACHIEVEMENTS AND THE FUTURE, **GEGAfrica Policy Briefing**, July 2018, p.34.

([2])Starciuc (Popa) Carolina, The Importance of the BRICS Group in the International Economic System, **"Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series**, Volume XVIII, Issue 2, 2018, p.59.

([3]) نورهان الشيخ، منظمة شنغهاي.. رقم صاعد في معدلات القوة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٩، ص ١١٤.

وأوغندا والسنغال والجابون، بالإضافة إلى الأرجنتين وتركيا وجمايكا، كما حضر القمة وفد مصري.

وبالتالي يبدو من المنطقي تماماً أنه قد يحدث مزيد من التوسع في البريكس، ليس من حيث دعوة أعضاء جدد، ولكن من حيث التعاون على أساس التحالفات القائمة والبناء على مبدأ "تكامل التكامل"؛ ويجعل النهج تجمع البريكس أكثر جاذبية للدول الأخرى فكل دولة من البريكس رائدة في محيطها إقليمياً وقارياً؛ ، وبالتالي، تسعى مبادرة " **BRICS+** "، بدلاً من توسيع عضوية التجمع، إلى إنشاء منصة جديدة لتشكيل تحالفات إقليمية وثنائية عابرة القارات، تهدف للجمع بين كتل التكامل الإقليمي الرئيسية، والتي يمكن أن تشمل Mercosur، الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية (**SACU**) ، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، واتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان، ويمكن أن تتشكل دائرة + **BRICS** من ٣٥ دولة عضو بهذه المنظمات.

ويسعى تجمع البريكس إلى بناء شبكة اتصال قوية، من خلال مبادرة **BRICS + N**ثم+ **BRICS**؛ كما أثبت التجمع أنه قادر على الاستفادة من مشاركة أعضائه في المنظمات الإقليمية المختلفة لتوسيع نطاق

تعاونهم، وأنشأ التجمع العديد من المبادرات بهذا المعنى؛ للانخراط مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية[٦٧].

رابعاً: دول البريكس وخطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي:

فى هجوم مركز من جمع دول البريكس الأربعة ضد الولايات المتحدة، حيث أعلن كل عضو عن رغبته في إسقاط الدولار كعملة احتياطية عالمية، كما تم اعلان بياناً مشتركا دعى فيه إلى تغيير قواعد النظام الاقتصادي العالمي، فقد أعلن فيه عن ضرورة تغيير نظام العملة العالمي القائم على عملة واحدة .

وتتمثل الخطوة الأكبر لمجموعة البريكس ضمن خطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي في الاتفاق على إنشاء بنك للتنمية بهدف خلق هيئات تمويل عالمية مبتكرة تخدم مجهودات تمويل التنمية في الاقتصاديات الصاعدة على النحو الذي يعكس أولويات المجموعة وإمكاناتها. ففي ختام قمتهم التي استضافتها ديربان في جنوب أفريقيا ، وكان من المخطط أن يكون هذا البنك مؤسسة عابرة للقارات، والتي دعت إلى إنشائها الأسواق الناشئة وذلك لأن المنظمات الدولية مثل البنك الدولى، وصندوق النقد الدولي، أو المنظمات الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الأوروبي، قد أنشأتها

(4)Filippo Cutrera, Do the BRICS care about International Security?, BPC Policy Brief, BRICS Policy center, V. 9, N. 2, Brazil, January 2020

وقادتها الولايات المتحدة، وكندا وأستراليا، وأوروبا الغربية وغيرها من الدول المتقدمة، ولكن بنك التنمية الذي ستنشئه دول البريكس الخمس سوف يصبح أول جهاز مالي دولي لا يخضع لسيطرة الدول المتقدمة.

ويعد نجاح إنشاء بنك البريكس، كأول جهاز ثابت في ظل آلية البريكس، مما سيساعد على إقامة نظام عالمي جديد، وسيكون بمثابة المؤسسة المالية الدولية الموازية لصندوق النقد الدولي.

كما أن إنشاء صندوق الاحتياطيات الطارئة سيساعد على تعزيز ثقة الدول الخمس الأعضاء بالبريكس في ظل تدفقات رأس المال بشكل متكرر في الاقتصاديات الناشئة وتقلبات كبيرة في حركة السوق، وإقامة صندوق الاحتياطات وكذلك بنك دولي للتنمية يعني أن دول البريكس ماضية قدما في تكوين اقتصاد عالمي مواز للسوق الرأسمالية.

وركزت توصيات تجمع البريكس على **النقاط التالية**(٦٨):

- دعم الدول الأعضاء لاتخاذ خطوات لتعميق التعاون الاقتصادي بين دول **BRICS** وإنشاء مجلس البريكس الاقتصادي.
- الاستثمار والتجارة هما ركيزتي التعاون الاقتصادي بين دول **BRICS** وضرورة الاستمرار في دعم التجارة البينية.

([1]) محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، **مجلة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد ٦٧٦٣**، إبريل ٢٠١٢.

- تحسين جودة التجارة بالتركيز على ثلاثة قطاعات التصنيع، الخدمات والزراعة، ولكن لا يجب الاستثمار فقط فيما يتعلق بالزراعة والتصنيع الزراعي فقط؛ وتشجيع التجارة بين دول المجموعة بالعملات المحلية وتسهيل هذه الإجراءات.

المبحث الثالث

دور تجمع "البريكس" في تشجيع الاستثمار في مصر وإفريقيا

هدفت مصر من إنضمامها لتجمع "بريكس" إلي تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين دول بريكس، ودعم آليات التنسيق حول إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، ودفع الجهود لزيادة تمثيل الدول النامية في الأطر المالية والنقدية الدولية بما يعكس تزايد وزنها الاقتصادي، بجانب تعظيم الاستفادة من المزايا التي تتيحها اتفاقيات التعاون والتبادل التجاري بين الدول أعضاء المجموعة، لاسيما جذب الاستثمارات وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية، وتأسس تكتل "البريكس" عام ٢٠٠٦ من جانب البرازيل وروسيا والهند والصين، وانضمت إليها جنوب أفريقيا في عام ٢٠١١، وفي ١ يناير ٢٠٢٤، أصبحت مصر وإيران والسعودية والإمارات وإثيوبيا أعضاء كاملي العضوية، وستكون قمة قازان الأولى التي يحضرها الأعضاء الجدد للمجموعة.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث، من خلال **المطلبين التاليين:**

المطلب الأول: دور تجمع "البريكس" في تشجيع الاستثمار في مصر وآثاره الإيجابية.

المطلب الثاني: دور تجمع "البريكس" في تشجيع الاستثمار في إفريقيا وآثاره الإيجابية.

المطلب الأول

دور تجمع "البريكس" في تشجيع الاستثمار في مصر وآثاره الإيجابية

أعلن رئيس جنوب إفريقيا، سيريل رامافوسا، خلال قمة مجموعة البريكس فى جوهانسبرج أن مصر - إلى جانب السعودية، والإمارات ، والأرجنتين، وإيران وإثيوبيا - من المقرر أن تنضم إلى الكتلة بداية من عام ٢٠٢٤. تضم مجموعة البريكس بعض الاقتصادات الكبرى فى العالم، ويمثل هذا التجمع نحو ٣٠٪ من الاقتصاد العالمى و٤٣٪ من سكان العالم، ومن خلال إنشاء هذه الكتلة الاقتصادية، سعت الدول المؤسسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية التى من شأنها تشجيع التعاون الاقتصادى، وسعى أعضاء البريكس إلى إنشاء نظام اقتصادى عالمى موازٍ قادر على كسر هيمنة الدولار بحلول عام ٢٠٥٠[٦٩].

ويُعد انضمام مصر إلى تجمع دول البريكس خطوة مهمة نحو فض الارتباط بشكل تدريجى بالدولار؛ ما سينعكس على الجنيه المصرى من عدة جوانب أهمها ارتفاع سعره أمام الدولار، لا سيما فى حالة الاتفاق على التصدير بنظام الصفقات المتبادلة، أو بنظام العملات المحلية المتبادلة مع تجمع بريكس، الذى أصبح يضم ١١ دولة من أكبر الدول

(69) Mohamed Abdelaziz, "Egyptian Media Reflections on Egypt's Accession to BRICS", Fikra Forum, 28 September 2023.

الاقتصادية والتجارية فى مختلف أنحاء العالم، ويخلق انضمام أعضاء جدد تمتلك صناديق سيادية كبيرة، ومن كبار منتجى الطاقة، مثل دولتى السعودية والإمارات، إلى تجمع البريكس، نفوذًا عالميًّا قويًّا فى مجال أمن الطاقة العالمى، وسيعزز من توسعها فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا من الناتج المحلى الإجمالى للتجمع؛ ما يجعله على قدم المساواة مع مجموعة السبع، وترغب مصر فى تعزيز النمو الاقتصادى، وتنويع الاقتصاد، وتقليل التكاليف، وتطوير التجارة الإلكترونية وتكامل السوق، والتعاون مع دول البريكس الأخرى.

إن قرار موافقة أعضاء مجموعة البريكس على انضمام مصر إليها فى هذا التوقيت، يعد بمنزلة شهادة ثقة بقدرة الاقتصاد المصرى على تجاوز التداعيات العالمية الحالية، وتأكيد لثقل مصر على المستوى الدولى والإقليمى الذى يأتى فى إطار تعزيز التعاون مع شركاء التنمية الدوليين، فى ظل ما تشهده مصر من حراك تنموى غير مسبوق؛ بما يؤسس لشراكة قوية مع بنك التنمية الجديد الذى يمتلك قدرات تمويلية وخبرات دولية متقدمة يمكن أن تساعد مصر على تلبية احتياجاتها وتعظيم جهودها فى تطوير البنية التحتية، وتحقيق التنمية المستدامة(٧٠).

وسوف يتم تناول هذا المطلب من خلال الآتى :

- الآثار الإيجابية والسلبية من إنضمام لمصر لتكتل البريكس.

---

(١)Patrick Werr, “Egypt hopes BRICS entry will lure foreign cash, but analysts counsel patience”, Reuters, 29 August 2023.

- العلاقات الاقتصادية بين مصر والبريكس.
- أهم المزايا الاقتصادية لانضمام مصر إلي تكتل البريكس.
- التحديات التي تواجه مصر لانضمامها إلي تكتل البريكس.
- واقع تجارة مصر الخارجية مع دول البريكس.

أولاً: الآثار الإيجابية والسلبية من إنضمام لمصر لتكتل البريكس:

١ـ الآثار الإيجابية من انضمام مصر لتكتل البريكس[٧١]:

فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين مصر ودول التكتل بعد توسعه، فقد مثّل نحو ثلث حجم تجارة مصر مع دول العالم، حسب بيانات صندوق النقد الدولي، وزادت صادرات مصر إلى دول "بريكس" بنسبة ٥,٣٪ في العام الماضي، لتبلغ ٤,٩ مليار دولار، في حين زادت الواردات ١١,٥٪ للعام نفسه لتصل إلى ٢٦,٤ مليار دولار.

كما سيساعد دخول مصر في "بريكس" في تقليل الطلب على الدولار، حيث سيتم التعامل بالعملات المحلية بين مصر وهذه الدول، ويشير إلى أن حجم الميزان التجاري مع هذه الدول كبير جداً، مثل الصين والهند وجنوب إفريقيا، وسيجعل انضمام مصر يقلل من الطلب على الدولار، مما سيؤدي إلى تخفيض في سعر الدولار، وفي نفس الوقت قد يسهل

([2]) أمير فتحي، مصر تبدأ ٢٠٢٤ بعضوية "بريكس" وسط آمال في فرص اقتصادية جديدة.

بعض الاتفاقيات الجمركية والضريبية بين الدول، مما يسهم في تخفيف الأسعار.

ومن أهم المنافع التي قد تعود على مصر من خلال انضمامها إلى البريكس هي التوصل إلى صفقات تجارية عادلة والحصول على تجارة تفضيلية، والتي بدورها ستسهم في خفض الاعتماد على الدولار وتعزيز القدرات التصديرية لمصر، كما هناك توصية بضرورة تنشيط دور القطاع الخاص من خلال توجيه استثماراته ضمن دول مجموعة البريكس، والسعي لفصل التأثيرات السياسية عن الاقتصادية ما أمكن، مع التركيز بشكل خاص على الفوائد الاقتصادية.

ويمكن اتباع طرق زيادة الآثار الإيجابية، **ومنها**[٧٢]:

أ- تعزيز القدرات التنافسية للصناعات المحلية: الاستثمار في تحسين جودة المنتجات المحلية وتعزيز كفاءة الإنتاج لضمان التنافسية في الأسواق الجديدة .

ب- الاستفادة من التعاون التكنولوجي: التركيز على التعاون التكنولوجي ونقل المعرفة مع دول البريكس لتطوير القطاعات الاقتصادية والصناعية المصرية.

---

(١) صبري حسن، ضياء الدين، انضمام مصر لتكتل البريكس التحديات والمكاسب الاقتصادية دراسة اقتصادية فقهية مقارنة Egypt joining the BRICS bloc challenges and economic gains، **مجلة قطاع الشريعة والقانون، ١٥ (١٥)**، ٢٠٢٤، ص ٢٦٨٦.

وعليه تتمثل أهم الفوائد التي ستحصل عليها مصر من الإنضمام إلي هذا التكتل، في **الأتي**:

- ✓ توطيد العلاقات التجارية بين مصر ودول المجموعة وزيادة الصادرات المصرية إلى أسواقها.
- ✓ تخفيف الضغط على النقد الأجنبي وخاصة الدولار مما يسهم في استقرار سعر الجنيه.
- ✓ فرصة للمنتجين والمصنعين المصريين، لتصدير المنتج المصري لدول بريكس لاسيما الأسواق الناشئة الرئيسة مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.
- ✓ زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة بريكس في مصر، تعد مصر سوقًا ضخمة وواعدة ومتعددة الفرص الاستثمارية.
- ✓ جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من في مصر، لاسيما قطاعات الرقمنة والتنمية الزراعية، والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.
- ✓ تعزيز الروابط بين بريكس والقارة الأفريقية، مما يعود بالنفع المتبادل بين دول تكتل بريكس والدول الأفريقية.
- ✓ تبادل الخبرات وتوطين الصناعة المصرية إذ تسهل عضوية مصر في تجمع بريكس تبادل الخبرات والكفاءات مع دول المجموعة بشكل مباشر.

- ✓ توفير تمويل ميسر لمصر، نظرًا لتوفير مجموعة بريكس تمويلًا ميسرًا لأعضائه، من خلال بنك التنمية الجديد.
- ✓ تأمين الاحتياجات المصرية من السلع الاستراتيجية لاسيما القمح والأرز، مع إمكانية الحصول عليها بالعملات المحلية.
- ✓ زيادة حجم التبادل التجاري بالعملات المحلية لاسيما وأن حجم تجارة مصر مع دول بريكس يقدر بنحو ثلث حجم تجارة مصر الكلي البالغ نحو ٣١ مليار دولار.

٢- الآثار السلبية من إنضمام لمصر لتكتل البريكس وآليات الحد منها:

توجد بعض الآثار **السلبية** من إنضمام لمصر لتكتل البريكس، **منها**[٧٣]:

أ- **الضغط على الصناعات المحلية**: قد تواجه الصناعات المحلية ضغوطا بسبب التنافس الشديد مع المنتجات القادمة من دول البريكس، خاصة إذا كانت تلك الصناعات لا تمتلك الكفاءة التنافسية.

ب- التعرض لتقلبات الأسواق الناشئة: يمكن أن يعرض الانضمام للبريكس مصر لتقلبات اقتصادية أكبر، بالنظر لتأثير الأزمات الاقتصادية في الدول الناشئة على بعضها البعض.

---

(٢) أحمد فاروق محمد، تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الأثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل، **المجلة القانونية ، المجلد ٥، العدد ١٨**، ٢٠٢٣، ص ٢٤٩.

ورغم أن من غير المتوقع أن يؤدى تطبيق اتفاقات تفضيلية تجارية لمصر مع دول البريكس في تحسن وضع ميزان التجارة السلعية، ويمكن استعمال طرق تقليل الآثار السلبية، ومنها:

أ- حماية الصناعات الناشئة: اتخاذ تدابير مؤقتة لحماية الصناعات الناشئة والحساسة في مصر من المنافسة الخارجية الشديدة حتى تصبح قادرة على التنافس.

ب- إدارة المخاطر الاقتصادية: تطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر الاقتصادية وتقلبات الأسواق الناشئة، بما في ذلك تنويع الاقتصاد وزيادة التعاون الدولي في مجالات أخرى.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية بين مصر والبريكس:

تتمثل أهم جوانب العلاقات الاقتصادية بين مصر وأعضاء مجموعة البريكس، في **الأتي**[٧٤]:

١- **على صعيد التجارة الدولية**: ارتفعت قيمة الصادرات المصرية لدول البريكس إلى ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقابل ٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة ٥,٣٪، فيما بلغت قيمة الواردات المصرية من دول البريكس ٢٦,٤ مليار دولار مقابل ٢٣,٦ مليار دولار، بزيادة قدرها ١١,٥٪ ومعنى ذلك وجود عجز تجارى لمصر فى علاقتها التجارية مع

(٧٤) رجب محمود ذكي، مدي تأثير إنضمام مصر إلي جموعة البريكس علي الاستثمارات الأجنبية، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٦**، يوليو ٢٠٢٤، ص ٦٧.

دول البريكس، وجاءت الهند على رأس قائمة أكثر دول البريكس استيرادا من مصر خلال عام ٢٠٢٢. وبلغت قيمة صادرات مصر ١,٩ مليار دولار، بينما جاءت الصين في المركز الثاني بـ ١,٨ مليار دولار، ثم روسيا بـ ٥٩٥,١ مليون دولار. ثم البرازيل بمبلغ ٤٠٢,١ مليون دولار، وأخيرا جنوب أفريقيا بمبلغ ١١٨,١ مليون دولار، ويأتي ذلك فيما تصدرت الصين قائمة أعلى دول البريكس المصدرة لمصر خلال عام ٢٠٢٢؛ حيث بلغت قيمة واردات مصر ١٤,٤ مليار دولار، بينما جاءت روسيا في المركز الثاني بـ ٤,١ مليار دولار، ثم الهند بـ ٤,١ مليار دولار، ثم البرازيل بـ ٣,٦ مليار دولار، وأخيراً جنوب أفريقيا بـ ١٣٣ مليون دولار.

٢-**على صعيد الاستثمارات**: بلغت استثمارات دول البريكس في مصر ٨٩١,٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، مقابل ٦١٠,٩ مليون دولار في عام ٢٠٢١، بنسبة زيادة ٤٥,٩٪، واحتلت الصين المركز الأول في قائمة الدول الأعلى استثمارًا لمجموعة البريكس في مصر عام ٢٠٢٢؛ حيث بلغت قيمة استثماراتها ٣٦٩,٤ مليون دولار، وجاءت الهند في المرتبة الثانية بـ ٢٦٦,١ مليون دولار، ثم جنوب أفريقيا بـ ٢٢٠,٣ مليون دولار، ثم روسيا بـ ٣٤,٥ مليون دولار، وأخيراً البرازيل بـ ٨٢٩ ألف دولار.

أما فيما يخص تحويلات العاملين، كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن قيمة تحويلات المصريين العاملين في دول البريكس بلغت

٨٤,٧ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، مقابل ٤١,٨ مليون دولار في عام ٢٠٢١، بنسبة زيادة ١٠٢,٥٪، بينما وبلغت تحويلات العاملين من دول البريكس إلى مصر ٤٩,٧ مليون دولار مقابل ٥٤,٥ مليون دولار بانخفاض قدره ٨,٧٪، وجاءت البرازيل على رأس قائمة أعلى دول البريكس في تحويلات المصريين العاملين بها في عام ٢٠٢٢؛ وجاءت روسيا بقيمة ٤٢,٤ مليون دولار في المركز الثاني بقيمة ١٦,٤ مليون دولار، ثم الصين بـ ١٣,٢ مليون دولار، ثم جنوب أفريقيا بـ ٦,٧ مليون دولار، وأخيراً الهند بـ ٦ ملايين دولار.

ثالثاً: أهم المزايا الاقتصادية لانضمام مصر إلي تكتل البريكس:

تتمثل أهم تلك المزايا الاقتصادية، **فما يلى**:

١- **ارتفاع حجم التبادل التجارى:** ارتفعت صادرات مصر لدول البريكس، عام ٢٠٢٢، بنسبة ٥,٣٪ لتصل إلى ٤,٩ مليارات دولار مقارنة بـ ٤,٦ مليارات دولار. وبحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فإن قيمة التبادل التجارى بين الطرفين بلغت ٣١,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢، بزيادة سنوية ١٠,٥٪ من ٢٨,٣ مليار دولار، فى المقابل بلغت الواردات المصرية من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا ٢٦,٤ مليار دولار العام الماضى، بارتفاع ١١,٥٪ من ٢٣,٦ مليار دولار فى ٢٠٢١، واحتلت السوق الهندية الوجهة الأولى للسلع المصرية ضمن المجموعة عام ٢٠٢٢ بقيمة ١,٩ مليار دولار، تليها الصين بقيمة ١,٨ مليار دولار، وروسيا بقيمة ٥٩٥,١ مليون

دولار، ومن ثم ستعزز عضوية مصر فى المجموعة من حجم التبادل التجارى بين الطرفين[٧٥].

٢- **زيادة الاستثمارات الواردة إلى مصر**: إذ يتطلع الاقتصاد المصرى إلى جذب عدد كبير من المشروعات المستقبلية، خاصة مشروعات الرقمنة والتنمية الزراعية والاستثمارات البيئية الخضراء والبنية التحتية، كذلك مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، ويسمح التواجد الرسمى فى البريكس فى دفع مزيد من الاستثمارات فى تلك المجالات التنموية الهامة، هذا فضلا عن تبادل الخبرات والكفاءات بشكل مباشر من الدول الأعضاء فى الجماعة خاصة تلك الخبرات المتعلقة بالصناعة والتكنولوجيا.

٣- **خفض الطلب على الدولار**: تعمل دول "بريكس" على تشكيل أنظمة دفع بديلة وإنشاء عملة رقمية مشتركة وعملة احتياطية للتجارة العالمية من المحتمل أن تكون مدعومة بالذهب؛ إذ تعمل على التطوير التدريجى لنظام مالى بعيدا عن الدولار، والتوسع فى استخدام العملات المحلية فى التبادل التجارى، وبما يحقق التعاون المربح للجانبين، خاصة أن مصر تعانى أزمة دولار نتيجة الفجوة بين الطلب على العملة الصعبة والمعروض منها، ومن ثم سيخفف انخفاض الطلب على الدولار من حدة أزمة النقد الأجنبى ويقلل الفجوة التمويلية فى مصر.

([75])Nosmot Gbadamosi, "**BRICS Expansion Could Help Egypt's Ailing Economy**", Foreign Policy, 30 August 2023 .

٤ـ دعم قيمة الجنيه المصرى وتخفيف الضغط على الاحتياطى الأجنبى: تتبنى دول "بريكس" الاتجاه نحو دعم العملات المحلية للدول الأعضاء، كمحاولة مبدئية لإنشاء وحدة حساب أو عملة موحدة خاصة بدول التكتل، فقد تستفيد مصر من دخولها البريكس عن طريق دعم الجنيه المصرى فى العلاقات التجارية، وهذا سوف يخفف من زيادة الطلب على الدولار، ومن ثم عدم اللجوء إلى مزيد من خفض قيمة الجنيه، أو زيادة سعر الدولار للاستيراد(٧٦).

٥ـ تأمين احتياجات البلاد من السلع الاستراتيجية: مثل الحبوب كالقمح والأرز، خاصة وأن هذا التجمع يستحوذ على حصة كبيرة من الاقتصاد العالمى فى تجارة الحبوب التى تظهر وبوضح فى دولتى الهند وروسيا، وناقشت مصر وروسيا والهند في السابق تداول القمح والأرز، إلى جانب سلع استراتيجية أخرى، بالجنيه المصري والروبل والروبية. ومن خلال الانضمام إلى مجموعة البريكس، يمكن أن تؤتي هذه المحادثات ثمارها، ومن المتوقع أن تستورد مصر ١٢ مليون طن من القمح خلال السنة الحالية ٢٠٢٤ التي بدأت في الأول من يوليو من عام ٢٠٢٣، وفقا لتقرير الفاو.

٦ـ توفير فرصة تمويلية كبيرة لمصر: من خلال الحصول على المنح والقروض الميسرة بفوائد مخفضة من بنك التنمية التابع للتكتل الذى

---

(١)Mansour Saleman, "**BRICS and Egypt Membership: A New Breakthrough for the Egyptian Economy**", ResearchGate, 8 September 2023 .

تأسس في عام ٢٠١٥ وانضمت إليه مصر فى عام ٢٠٢١، بما يساعد على الحد من اللجوء إلى المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين، ويهدف بنك التنمية متعدد الأطراف إلى تعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل البريكس وفي الأسواق الناشئة والدول النامية الأخرى، وتخطط دول البريكس لتطوير بنك التنمية الجديد كبديل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ودعم الدول الأعضاء من خلال ترتيب احتياطي الطوارئ، وهو إطار لتوفير سيولة إضافية ومزايا أخرى لدول البريكس خلال الأزمات الاقتصادية والتي خصصت له بشكل مبدئي مبلغ ١٠٠ مليار دولار.

٧- **تعزيز دور مصر فى العالم وإفريقيا**: سيعزز انضمام مصر إلى البريكس دورها المهم فى إفريقيا، من خلال الاتفاقات التجارية فيما بينهما، وستتمكن من الاستفادة من الاتفاقات التجارية مثل السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور)، لتصبح مركزا يربط إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية(٧٧).

٨- **تأييد تسويقى فى المحافل العالمية**: ستحصل مصر بالانضمام إلى تجمع البريكس على تأييد تسويقى فى المحافل العالمية، سواء عند اتخاذ

([2])هبة خالد، **انضمام مصر للبريكس وأهم التحديات التى تواجهها**، المركز الديمقراطى العربى، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالى:https://democraticac.de/?p=92001، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١٠/٢٩.

قرار سياسى، أو ترشيح مصرى فى المناصب الدولية، وستؤثر الاتفاقات الموقعة بين مصر ودول البريكس فى الاقتصاد العالمى بشكل إيجابى(٧٨).

٩- دفعة قوية للصادرات والاستثمارات المصرية: أن انضمام مصر إلى مجموعة البريكس يمثل خطوة قوية لدفع وتعزيز الصادرات المصرية. مما يؤدى الى زيادة القدرة على جذب استثمارات متنوعة من الدول الأعضاء فى هذا التحالف التجارى الكبير، وأيضا تطلع مصر إلى زيادة الاستثمارات الواردة إليها عن طريق جذب عدد كبير من المشروعات المستقبلية، خاصة مشروعات الرقمنة والتنمية الزراعية والاستثمارات البيئية الخضراء والبنية التحتية، كذلك مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، ويسمح الوجود الرسمى فى البريكس إلى دفع مزيد من الاستثمارات فى تلك المجالات التنموية المهمة، فضلا عن تبادل الخبرات والكفاءات بشكل مباشر بين الدول الأعضاء خاصة الخبرات المتعلقة بالصناعة والتكنولوجيا.وتظهر إحصاءات الاستثمار لمجموعة البريكس فى مصر ارتفاعا ملحوظا؛ حيث بلغ معدل النمو ٤٥,٩٪ من ٦١٠,٩ مليون دولار فى عام٢٠٢١ إلى ٨٩١,٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن تستمر هذه الاستثمارات فى الارتفاع(٧٩).

([3])"انضمام مصر لعضوية مجموعة "بريكس": الآفاق والفرص"، المنتدى الاستراتيجى للسياسات العامة ودراسات التنمية، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٣.

([1])Mohamed Zain, "**Egyptian economy scene overview of Egypt's BRICS membership invitation**", Business Today, 24 August 2023.

١٠- **عضوية مصر فى بنك التنمية الجديد**: يعزز انضمام مصر إلى تجمع البريكس من قدرتها فى دعم تنميتها المستدامة ومعالجة قضايا السيولة من خلال عضويتها فى بنك التنمية الجديد، خاصة أن دول البريكس تتمتع بإجمالى احتياطات من النقد الأجنبى ٤ تريليون دولار، ومن ثم تستطيع مصر تنويع مصادر تمويلها بإجراءات وشروط ميسرة بوصفه بديلا اقتصاديا مهما فى مواجهة الشروط المشددة لمؤسسات الإقراض الأخرى كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وسيعمل البنك على دعم الدول الأعضاء من خلال ترتيب احتياطى الطوارئ، وهو إطار لتوفير سيولة إضافية ومزايا أخرى لدول "بريكس" لمواجهة الأزمات الاقتصادية. شاركت مصر فى بنك التنمية الجديد بأقصى حصة للحصول على ٢,١٪ من قوة التصويت بالبنك، ما يسمح لمصر بدعم أجندة التنمية المستدامة، ومعالجة قضايا السيولة كلما دعت الحاجة، وتسهيل المزيد من التعاون العميق مع الأعضاء الآخرين. يعد تعزيز دور بنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس (NDB) خطوة للابتعاد عن هيمنة الدولار وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى على القرارات الاقتصادية المصرية[٨٠].

١١- **منح مصر فرصة استراتيجية للنمو الاقتصادى**: ينظر إلى عضوية مصر فى تكتل البريكس على أنها فرصة استراتيجية لتعزيز نموها

([2])Muhammad Eid, "Assessing the Economic Implications of Egypt's Potential Membership in Brics: Opportunities, Challenges, and Prospects", **Journal of Environmental Economics, Commerce and Educational Management, Vol. 10**, June 2023

الاقتصادى، ومن المتوقع أن تؤدى هذه الخطوة إلى تقليل الاعتماد على الدولار وتسهيل إقامة علاقات تجارية أقوى مع الدول الأعضاء، كما سيوفر فرصة لتطوير الصناعة المصرية؛ حيث من المتوقع أن تزيد الدول الأعضاء وارداتها من مصر، وتؤدى الدول الأعضاء فى المجموعة دورا متزايدا فى التأثير فى الاقتصاد العالمى، ومن ثم تشكيل استراتيجية اقتصادية جديدة متعددة الأقطاب يعد بمنزلة مساعدة للاقتصاد المصرى.

رابعاً: التحديات التي تواجه مصر لانضمامها إلي تكتل البريكس:

يواجه انضمام مصر لمجموعة بريكس عدداً من التحديات، **ومنها**:

- ✓ يواجه الاقتصاد المصرى مؤخرا تحديات اقتصادية ناجمة عن تداعيات وباء كورونا ومن بعده الحرب الروسية الأوكرانية، الأمر الذى أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادى فى مصر، واحتياطى النقد الأجنبى، ودفع معدلات التضخم نحو الارتفاع بشكل كبير، وكل تلك التداعيات أضعفت نسبيا من الأداء الاقتصادى لمصر، وحتى يمكن مواجهة تلك المشكلات لضمان تواجد أفضل فى الربيكس، يتطلب الأمر خطوات محسوبة وجهود مستمرة لدفع السياسات المرتبطة بالتصنيع والإنتاج وتوفير العملات الأجنبية.
- ✓ أن معظم الاحتياطي النقدى الأجنبي فى مصر بالدولار، والقليل منه بالعملات الدولية الأخرى؛ وبالتالى يحتاج الأمر إلى خطة نقدية

تهدف إلى تنويع الاحتياطي الأجنبي بسلة عملات دولية مختلفة تشمل على سبيل المثال الروبل الروسى واليوان الصينى.

- ✓ إن الانضمام إلى البريكس يعني ضرورة أن يكون الاقتصاد المصرى قادرا على المنافسة والإنتاج والتصدير حتى لا يتعرض للمنافسة الحادة أو الإغراق من باقى الدول الأعضاء فى التكتل وخاصة الصين التى تغزو منتجاتها الأسواق النامية ومنها مصر.
- ✓ إن وجود مصر فى تكتل البركس وبنك التنمية التابع لها، يثير المخاوف بشأن مزيد من القروض والديون الخارجية التى قد تضيف ثقل على الاقتصاد المصرى، خاصة وأن عبء الديون الخارجية قد تزايد فى الآونة الأخيرة ليصل إلى ١٦٥ مليار دولار، وبالتالى لابد من الحكمة البالغة فى التعامل مع أى قروض جديدة.

خامساً: واقع تجارة مصر الخارجية مع دول البريكس:

تلعب التجارة بين مصر ودول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا) دورا مهماً في الاقتصاد المصري، حيث تعتبر هذه الدول من بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر، تجارتها تشمل سلعا متنوعة كالمنتجات الزراعية، والمعادن، والمنتجات الصناعية وغيرها، ونما التبادل التجاري بين مصر وأعضاء بريكس الخمسة العام الماضي إلى ٣١,٢ مليار دولار مقارنة بـ٢٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢، لكن يصب الميزان التجاري لصالح دول التجمع التي صدرت لمصر ما

قيمته ٢٦.٤ مليار دولار، في حين بلغت الصادرات المصرية ٤,٩ مليار دولار فقط.

جدول (٤) تدفق التجارة الخارجية بين مصر ودول البريكس عام ٢٠٢٢

	عدد المنتجات المصدرة	عدد المنتجات المصدرة	حصة التصدير في إجمالي المنتجات (%)	حصة الاستيراد في إجمالي المنتجات (%)	الميزان التجاري (مليار دولار)	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	استيراد حصة الشريك (%)	حصة شريك تصدير (%)
الصين	٤٥٠	٣١٢٦	١٥,٠٦	٧٧	٨,٧٢-	١,٢٩	١٠,٠١	١٣,٥٧	٣,١٦
السعودية	١١٠٤	٩٤٣	٣٦,٩٤	٢٣,٢٣	٤,٢٥-	٢,٠٠	٦,٢٥	٨,٤٧	٤,٩١
روسيا	٢٤٥	٥٩٧	٨,٢	١٤,٧	٢,٠٨-	٠,٤٠	٢,٤٨	٣,٣٦	٠,٩٩
البرازيل	١٧٨	٥١٠	٥,٩٦	١٢,٥٦	١,٢٦-	٠,٣٦	١,٦١	٢,١٩	٠,٨٨
الأرجنتين	٧٨	١٢٧	٢,٦١	٣,١٣	١,٠١-	٠,٣٠	١,٣١	١,٧٧	٠,٧٣
الإمارات	٩٦١	١٣٧٩	٣٢,١٥	٣٣,٩٧	٠,٧٤-	١,٢٠	١,٩٣	٢,٦٢	٢,٩٤
الهند	٢٩٣	١٩٨٦	٩,٨	٤٨,٩٢	٠,١٤-	٢,٣٣	٢,٤٧	٣,٣٥	٥,٧٢
ايران	٥	٢٦	٠,١٧	٠,٦٤	٠,٠١-	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠١	٠
جنوب أفريقيا	٢٦٧	٣٨٤	٨,٩٣	٩,٤٦	٠,٠٦	٠,١٢	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٢٩
اثيوبيا	١٨٩	٣٧	٦,٣٢	٠,٩١	٠,٠٩	٠,١٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٢٥
عالم	٢٩٨٩	٤٠٦٠	١٠٠	١٠٠	٣٣,٠٨-	٤٠,٧٠	٧٣,٧٨	١٠٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٨١].

(81) unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

ويتضح من الجدول: أن الصين تعد الشريك التجاري الأكبر من حيث الاستيراد، بنحو ١٣,٦٪، لكن نسبة التصدير إليها أقل بكثير، ومن ناحية أخرى تظهر الهند توازنا أكثر إذ تستورد بنسبة متقاربة مع حصة التصدير، الأمر اللافت هو منخفض نسبة التبادل التجاري مع دول مثل إيران وجنوب أفريقيا وإثيوبيا، مما يمكن أن يعكس إمكانية وجود فرص لتعزيز العلاقات التجارية مع هذه الدول. تقدم هذه الأرقام فرصة للتحليل العميق وتشخيص الفرص والتحديات في السياسة التجارية.

جدول (٥) حصة الشريك التصديري مع مصر خلال (٢٠٠٠-٢٠٢٢)(%)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٢
الأرجنتين	٠,١٥	٠,٠٤	٠,٠٩	٠,٠٢	٠,٥١	٠,٧٣
البرازيل	٠,٦١	٠,٢٠	٠,٧٠	٠,٤٣	٠,٨١	٠,٨٨
الصين	٠,٨٣	٠,٠٣	١,٦٤	٢,٠١	٢,٢٥	٣,١٦
الهند	٣,٣٣	٤,٩٦	٤,٦٦	٤,٠٨	٤,٥٧	٥,٧٢
إيران	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٤٨	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٠
روسيا	٠,٠٧	٠,٤٢	٠,٨١	١,٥٧	١,٥١	٠,٩٩
السعودية	٢,٩٨	٣,٥٨	٥,٨٨	٩,٢٢	٦,٣٥	٤,٩١
جنوب أفريقيا	٠,٠٨	٠,١٤	١,٥٠	٠,٥٦	٠,٢٨	٠,٢٩
الإمارات	١,٢٥	٢,٧٨	٢,٣٣	٥,٠٦	١٠,٦٨	٢,٩٤

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ويتضح من الجدول السابق: أن تطور التبادل التجاري لعدة دول على مدى العقدين الماضيين في هذه البيانات، ويلاحظ من خلال الأرقام المقدمة ارتفاع ملحوظ في حجم التجارة مع الصين، حيث يشير النمو المتزايد في الأرقام إلى توسع الصين كقوة تجارية، ومن جهة أخرى، الهند تظهر استقراراً نسبيا بزيادة متدرجة في حصتها التجارية. بالنسبة لدول مثل الأرجنتين والبرازيل، يوجد تقلب في الأرقام مع زيادة حادة في ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، مما قد يشير إلى تغيرات أو تطورات مهمة في السياسات التجارية أو الأسواق لهاتين الدولتين، بالنظر إلى إيران والاتحاد الروسي، نلاحظ تقلبات ملفتة، خصوصاً مع الأرقام المنخفضة لإيران في ٢٠٢٢.

المطلب الثاني

دور تجمع "البريكس" في تشجيع الاستثمار في إفريقيا وآثاره الإيجابية

شهد النظام الدولي منذ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، جملة من التحولات على الصعيد السياسي الدولي، كما تزايدت حركة التفاعلات الدولية بين الدول، لأسباب كثيرة، وكانت دول بريكس (**BRICS**) من ضمن الدول التي نجحت في رسم معالم تحركها على الصعيد السياسي الدولي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، من خلال الاتفاق على تشكيل تجمع يضم الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع، في محاولة لإبراز وجودها كقوة مؤثرة على الصعيد الدولي، من خلال مد نفوذها وعلاقاتها إلى العديد من الدول، ولا سيَّما اقتصادياً، وكانت الدول الأفريقية من بين الدول التي نجحت في إقامة علاقات جيدة ومثمرة معها، آخذة في الحسبان تزايد التنافس الدولي على القارة السمراء، وسعي كل دولة من الدول الكبرى إلى زيادة مصالحها واستثماراتها في دولها.

واستكمل تكتل بريكس بعض جوانب القوة، التي تؤهلها لأن تكون قوة ناشئة وصاعدة، باتت تدرك أهمية الخيار الأفريقي، في توفير الفرص الواعدة لاقتصادها، في أن يستمر في نموه وتقدمه من خلال تصريف منتجاتها، وإتاحة المجال لرأس المال في إيجاد منافذ واسعة لاستثماراته

المتنامية، مع ضمان الحصول على مواد أولية رخيصة ووافرة من الأرض الأفريقية البكر والمعطاء(٨٢).

وعليه سيتم تناول هذا المطلب، من خلال **النقاط التالية:**

- مصالح دول البريكس في أفريقيا.
- مستقبل البريكس مع إفريقيا في إطار التحديات والفرص المتاحة.
- آليات استراتيجية تعامل إفريقيا مع تكتل البريكس.

أولاً: مصالح دول البريكس في أفريقيا:

تمتلك دول بريكس، وفي مقدمها الصين والهند، العديد من المصالح في القارة الأفريقية، ولا سيَّما في الجانب الاقتصادي، وعليه، سعت إلى دعم انضمام دولة أفريقية إلى التكتل، إذ انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى التجمع بصفة رسمية في ٢٣ ديسمبر من عام ٢٠١٠، وبعد انضمامها إلى التكتل وبدعم من الصين، شاركت في القمة الثالثة للتجمع التي عقدت في جزيرة «هينان» الصينية يومي ١٤ و١٥ أبريل من عام ٢٠١١(٨٣).

وهكذا، أصبحت جنوب أفريقيا من ضمن دول بريكس، التي تعد من بين أهم الاقتصادات الناشئة في القارة السمراء، ويعزى قبولها كشريك ضمن

---

(1) مركز دراسات الوحدة العربية، بريكس في أفريقيا: التوجهات الاقتصادية وآفاق المستقبل، ديسمبر، ٢٠١٧، ص ١.

(2) صحيفة الشعب اليومية أونلاين، العالم، جمهورية الصين الشعبية، ٢٠١٠/١٢/٢٤،
<http://www.arabic.people.com.cn/31663/index.html>

بريكس إلى عدد من النقاط، من أبرزها، حاجة دول بريكس إلى الموارد الطبيعية المهمة التي تتمتع بها العديد من دول القارة الأفريقية، إذ تعد دول بريكس من ضمن الدول العشر الأعلى طلباً على النفط والفوسفات في العالم، كما تعد من أكبر مستهلكي الحديد على مستوى العالم، ونتيجة لزيادة الطلب على المواد الأولية، سعت إلى العمل على إيجاد وتأمين مصادر الطاقة الجديدة وحاجتها من المعادن لإمداد اقتصاداتها بالمواد اللازمة للإنتاج ومن ثم الاستمرار في معدلات النمو المرتفعة التي تحققها دول المجموعة، فضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى أسواق الدول الأفريقية الاستهلاكية، ولا سيَّما في ظل تزايد عدد سكان القارة الأفريقية، والذي بلغ ١,٢ مليار نسمة عام ٢٠١٦، وأن دول بريكس، وفي مقدمها كل من الصين والهند، تنظر إلى القارة الأفريقية على أنها سوق مهمة(٨٤).

وفي يومي ٢٦ و٢٧ مارس من عام ٢٠١٣، عُقدت القمة الخامسة لدول بريكس في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا، تحت عنوان «بريكس وأفريقيا.. تنمية.. تكامل.. تصنيع»، بمشاركة قادة دول بريكس ونحو ١٦ من قادة الدول والتجمعات الأفريقية. وقد بينت القمة أهمية القارة الأفريقية لدول بريكس، وتم خلال القمة التوافق على العديد من القضايا المتعلقة بكيفية تعزيز أوضاع بريكس وعلاقة دولها الثنائية والجماعية، ودورها الدولي المتنامي في حل المشاكل الوطنية والعالمية التي يواجهها العالم، ولا سيَّما الملفات الساخنة التي تواجه دول القارة الأفريقية، فضلاً عن آليات

(1) مروة هاشم، إمكانيات استفادة مصر اقتصادياً من مجموعة دول البريكس، **المجلة العلمية لاقتصاد والتجارة**، عدد٣، ٢٠١٩، ص٢٥٩

تعاطي مجموعة بريكس الاقتصادي مع دول القارة الأفريقية الساعية لتعزيز استقلالها الاقتصادي، كما تناولت القمة العديد من الملفات المهمة، من بينها: آليات تطوير العلاقة مع القارة السمراء، وسبل تطويرها.

وتم خلال القمة توقيع اتفاقيتين: الأولى، تتعلق بالتمويل المشترك المتعدد الأطراف للبنية التحتية في أفريقيا وتمهد الطريق نحو إنشاء ترتيبات التمويل المشترك لمشروعات البنية التحتية في كل أنحاء أفريقيا؛ أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف لمجموعة بريكس والاتفاق على التعاون في تمويل التنمية المستدامة، وهي تهدف إلى استكشاف الاتفاقيات الثنائية الرامية لبدء تعاون وتمويل مشتركين في مجالات التنمية المستدامة وعناصر الاقتصاد الأخضر، وقد عدّت قمة بريكس الخامسة بأنها توفر فرصة لبناء تعاون أقوى بين أفريقيا ومجموعة بريكس، ومن الممكن أن تؤدي جنوب أفريقيا دوراً خاصاً لتوسيع نطاق التعاون داخل بريكس لدعم التنمية الأفريقية، ولا سيَّما أن جنوب أفريقيا – كونها أكبر اقتصاد في القارة – استخدمت تلك القمة لإظهار ما يمكنها تقديمه في ما يتعلق بالتبادل التجاري، كما ستستخدم مواردها المعدنية الهائلة التي تقدر بأكثر من ٢,٥ تريليون دولار لتعزيز التعاون الاقتصادي مع غيرها من أعضاء مجموعة بريكس.

كما اجتمع قادة دول بريكس والدول الأفريقية على هامش القمة، في منتدى الحوار الأول، وناقشوا التعاون في قطاع البنية الأساسية، وبخاصةٍ قطاع البنية التحتية، وفي الاجتماع أشار الرئيس الصيني شي جين بينج

إلى أن الحوار بين قادة بريكس والدول الأفريقية يعكس الإرادة السياسية للجانبين لتحقيق المساواة والتوسع والسعي من أجل تنمية مشتركة...، مضيفاً أن نهوض أفريقيا يوفر الفرص لدول بريكس. وكذلك فإن تنمية دول بريكس تجلب الفرص للقارة، وأضاف أن القرن الحادي والعشرين سيكون بالتأكيد قرن نهوض أفريقيا[٨٥].

وفي القمة التاسعة لدول بريكس التي انعقدت في مدينة شيامن الصينية يومي ٤ و٥ سبتمبر من عام ٢٠١٧، تحت عنوان «علاقات شراكة أقوى لمستقبل أكثر سطوعاً»، تم توجيه الدعوة إلى رؤساء خمس دول للمشاركة في القمة، كان من بينهم الرئيس المصري والرئيس الغيني، وقد تركزت أعمال القمة على بحث التجارة والاستثمار والتعاون المالي، ودعا الرئيس الصيني خلال القمة إلى ضرورة تعزيز الحوار بين اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية، ومن بينها دول القارة الأفريقية[٨٦]، وصرحت الحكومة المصرية خلال القمة، بأن لديها صيغاً مختلفة للتعاون مع دول بريكس في القارة الأفريقية، من خلال جنوب جنوب، وأن هناك مجالاً لاستفادة مؤسسات دول بريكس من الاتفاقات

([2]) محمد عبد العاطي، «بريكس وأفريقيا،» مجلة أفريقيا قارتنا (القاهرة)، العدد ٤ (أبريل ٢٠١٣)، <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Categories/TmpListOfArticles.aspx?CatID=4557

([1])إلى جانب كل من طاجيكستان وتايلاند والمكسيك. انظر Full text of BRICS : Leaders Xiamen Declaration, Ministry of Foreign Affairs of the Peoples Republic of China, Documents, 8/9/2017, <http://www.brics2017.org

التجارية التي تجمع بين مصر ودول القارة الأفريقية، كما وُقِّع على هامش القمة، عدد من الاتفاقيات الاقتصادية فيما بين دول بريكس وكل من مصر وغينيا(٨٧).

وفيما يخص التبادل التجاري، خلال المدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨، ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول بريك وأفريقيا (قبل انضمام جنوب أفريقيا إلى التجمع)، أكثر من ٧ أضعاف، وشكل التبادل التجاري فيما بينهما ٢٠٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية الأفريقية(٨٨)، وفي عام ٢٠١٢ بلغ حجم التبادل التجاري بين دول بريكس وبقية دول العالم ١٦٪ من حجم التجارة الدولية (٥,٦ تريليون دولار)، وفي ما يخص بريكس ودول القارة الأفريقية، فقد بلغت التجارة فيما بينهما نحو ٣٤٠ مليار دولار في العام نفسه وبزيادة ١٠ أضعاف المتحقق على مدار العقد الماضي، ومن

([2])انظر: -«حصاد مشاركة السيسي في قمة البريكس بالصين،» موقع مصراوي، صفحة الاقتصاد،
٢٠١٧/٩/٦<http://www.masrawy.com/news/news-Economy/section/206>.
:- «غينيا والصين توقعان اتفاقيات ثنائية على هامش بريكس،» صحيفة البوابة نيوز، صفحة العالم،
٢٠١٧/٩/٤<http://www.albawabhnews.com/2695306>،
([3])صحيفة الشعب اليومية أونلاين، [تعليق]، تعليقات الشعب، جمهورية الصين الشعبية،
٢٠١٠/١٢/٣٠،
<http://www.arabic.people.com.cn/96604/index.html>

ثم نمت التجارة فيما بينهما إلى ٣٧٧ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٤ (٨٩)، كما أشارت تقارير منظمة التجارة العالمية إلى أنه كان من المتوقع أن ينمو إجمالي تجارة القارة الأفريقية مع دول بريكس إلى نحو ٥٣٠ مليار دولار في العام ٢٠١٥ ، ولكن نسبة التبادل التجاري فيما بينهما انخفضت إلى ٢٩٩ مليار دولار، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب، من بينها، انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات الأفريقية إلى دول بريكس، فضلاً عن أن اهتمام البرازيل بالقارة الأفريقية قد انخفض بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية التي تعرضت لها، مما أدى إلى تراجع قيمة تجارتها مع أفريقيا من ٢٥,٩ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ إلى ١٦,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥، إضافة إلى ذلك، فإن مستوى التبادل التجاري الروسي مع أفريقيا قد تقلص كذلك، لأسباب كثيرة، في حين شكلت كل من الصين والهند وجنوب أفريقيا ٩١٪ من التجارة بين بريكس وأفريقيا(٩٠).

واحتلت الصين المرتبة الأولى بين دول بريكس، في تجارتها مع دول القارة الأفريقية، (٦٠٪)، كما أصبحت الصين والهند المستهلك الرئيس

([4])Dinfin Mulupi, «All is Not lost for BRICS-Africa Despite Recent Challenges,» 18 June 2016, <http://www.howwemadeitinafrica.com/not-lost-brics-africa-despite-recent-challenges>.

([5]) سماح الياوي، أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٣، العدد ٤٥**، ص ٢٢٨.

لأكثر من ٩٠٪ من صادرات المواد الخام الزراعية، و٨٥٪ من صادرات الوقود من أفريقيا، وفي ما يخص الصادرات الأفريقية إلى دول بريكس، فقد احتل الوقود المادة الأساس في السلع المصدرة إلى دول بريكس باستثناء روسيا، إذ بلغت حصتها قرابة ٧٤,٤٪ من الصادرات الأفريقية، في حين احتلت الموارد الطبيعية ١٣,١٪، والسلع المصنعة نسبة ٥,٦٪، ومنتجات الطعام ٣,٦٪، وغيرها ٣,٣٪.

أما فيما يتعلق بصادرات دول بريكس إلى أفريقيا، فقد استحوذت الصين على قرابة ٥٤٪ من صادرات بريكس إلى هذه القارة، في حين بلغت حصة الهند ١٧٪، وجنوب أفريقيا ١٣٪، والبرازيل ٩٪، وروسيا ٧٪، وقد احتلت البضائع المصنعة الأساس نسبة بلغت ٧٣,٨٪، في حين احتلت المنتجات الغذائية نسبة ١٤,٦٪، وهكذا، فإن الوقود والسلع الأولية والموارد الطبيعية تعد من أبرز الصادرات الأفريقية إلى دول بريكس، ولا سيَّما إلى كل من الصين والهند، في حين تهيمن السلع المصنعة على صادرات دول بريكس إلى الدول الأفريقية.

وفي مجال الاستثمار، شهدت القارة الأفريقية تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد احتلت دول بريكس مواقع متقدمة في قائمة الدول المستثمرة فيها، إذ ارتفعت استثمارات كل من الصين والهند والبرازيل من ١٨٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٢١٪ في عام ٢٠٠٨ من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة في القارة الأفريقية، واستمرت جنوب أفريقيا في نمو استثماراتها في القارة الأفريقية من ١,٤ مليار دولار في

العام ٢٠٠٥ إلى ١٩,٨ مليار دولار عام ٢٠١٥، وكانت معظم استثماراتها تذهب إلى كل من موريشيوس وموزمبيق وغانا وزيمبابوي وبوتسوانا فضلاً عن ناميبيا، ووفقاً لوزراة المالية الهندية، فقد عدّت كل من موريشيوس وموزمبيق من بين الدول العشر الأولى في الاستثمار الهندي في الخارج في عامي(٢٠١٤) و(٢٠١٦)، كما بلغت معاهدات الاستثمار الثنائية لدول بريكس في القارة الأفريقية قرابة ٧٨٪ من مجموع المعاهدات الاستثمارية العالمية في عام ٢٠١٥[٩١].

وهكذا، فقد اتصفت استثمارات دول بريكس في أفريقيا بعدة خصائص، **وأهمها**[٩٢]:

أ- أن الصين هي الشريك الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.

ب- أن استثمارات دول بريكس، وفي مقدمها الصين والهند، تتركز إلى حد كبير في عدد قليل من القطاعات الرئيسية ذات الأهمية الاقتصادية لدول بريكس. وتعد الصناعات الاستخراجية في المقام الأول في دول القارة الأفريقية، ومن ثم يأتي بعدها الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والاتصالات والبناء والنقل والخدمات المالية والزراعة... إلخ.

([1])Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth: Employment and Structural Transformation in Africa (Addis Ababa, Ethiopia: United Nation, Economic Commission for Africa, 2013), pp. 1 and 7.

([2])Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth: Employment and Structural Transformation in Africa, p.p. 17-18.

أما فيما يخص المساعدات والمنح والقروض، فتواصل دول بريكس دعم التنمية في عدد من دول القارة الأفريقية، ولا سيَّما منذ مطلع الألفية، وهو ما يسهم في تعزيز التبادل التجاري والاستثمار فيما بينهما، إذ تسهم المساعدات والمنح والقروض الميسرة في دعم التنمية من خلال تحسين البنية التحتية لعدد من الدول الأفريقية. وتحتل الصين الموقع الأول في هذا الدور ومن ثم تتبعها الهند والبرازيل. رغم ذلك فإن دول بريكس، تركز في مساعداتها على عدد من الدول الأفريقية، ولا سيّما التي توجد فيها موارد الطاقة والثروات الطبيعية المهمة.

وعليه، فقد اكتسب التعاون بين دول بريكس والدول الأفريقية زخماً جديداً واهتماماً كبيراً، ولا سيّما منذ بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وعلى الأخص بعد أن أصبحت دول بريكس تسهم بدور بارز في التجارة العالمية والاستثمار والتمويل، وفي هذا الاتجاه، عمدت الدول الأفريقية إلى التعامل معها في مجال التجارة والاستثمار ودعم البنية التحتية، وعلى أفريقيا أن تعزز جميع تلك العلاقات مع بريكس في إطار سعيها لمساعدة مواطنيها الذين يعانون تحديات جمّة، وفي طليعتها الفقر، إذ تكمن أهمية هذه العلاقة في أن أفريقيا ليس لديها خيار سوى الانفتاح على أجزاء أخرى من العالم، وأن الدول الأفريقية يجب أن تدافع عن مصالحها التنموية إذا كانت تريد الاستفادة المتبادلة من علاقاتها الناشئة مع مجموعة بريكس.

وهكذا، تتمتع دول بريكس والدول الأفريقية بمجموعة واسعة من المصالح والطموحات المشتركة، وتمثّل نهضة أفريقيا فرصة لدول بريكس، كما تُعتبر تنمية دول بريكس فرصة لأفريقيا أيضاً، ومنتدى الحوار الأول بين قادة دول بريكس والدول الأفريقية يجسد هذه الفكرة.

ثانياً: مستقبل البريكس مع إفريقيا في إطار التحديات والفرص المتاحة:

تختلف مجموعة دول بريكس عن بقية التجمعات والتكتلات والمنظمات الدولية التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، فلا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، وهناك تباين واضح في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الانتاجية، وحتى أنظمتها الاقتصادية والمواقف السياسية نجدها متفاوتة، ويرتكز اهتمام المجموعة في الأساس على الجوانب الاقتصادية والمالية، غير أن هذه الدول بينها الرابط السياسي المتمثل برفضها الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالميين. ومن المتوقع أن تظل بريكس المصدر الأكثر أهمية للنمو العالمي، وأن تمارس نفوذاً مالياً عالمياً ملحوظاً إذا تعاونت بشكل جماعي؛ ويُتوقع أنه بحلول عام ٢٠٥٠ أن تنافس مجموعة اقتصادات هذه الدول اقتصاد أغنى الدول في العالم حالياً، إذ حققت هذه الدول مجتمعة ناتجاً محلياً إجمالياً قدر بأكثر من ١٦ تريليون دولار حسب إحصاءات عام ٢٠١٦.

ومن المتوقع أن تحقق دول بريكس قوة دفع مستقرة وسريعة نسبياً للنمو خلال الأعوام الخمسة عشر عاماً القادمة، بسبب النمو المطرد في

الاقتصادات المتقدمة الكبرى[٩٣]، وأن يتحوّل ميزان القوة الاقتصادية العالمية إلى حدٍ كبير خلال الأعوام الخمسين القادمة لتصبح الصين أكبر اقتصاد وطني في العالم وتتجاوز الولايات المتحدة، ويُتوقع أيضاً أن يتفوق الناتج المحلي الإجمالي للهند على ناتج الولايات المتحدة، وبالتالي ستكون دول بريكس هي القائدة للاقتصاد العالمي[٩٤].

وبالمقابل، رأى العديد من الاقتصاديين، أن مصير هذا التكتل هو الإخفاق؛ إذ إن من بين التحديات التي ستواجه عمل بريكس مثلاً، أنه على الرغم من إبداء الصين استعدادها لتقديم المزيد من الدعم لبنك التنمية الجديد وصندوق احتياطي الطوارئ، ولكنه بعض دول بريكس، كالهند والبرازيل – على الرغم من ترحيبهما بالاستفادة من أموال الصين -، أصرّتا على التوزيع العادل خوفاً من تفرّد الصين مستقبلاً بالقرار، كما تكمن العقبات في الاختلافات الحادة بين اقتصادات دولها؛ فعلى سبيل المثال، يفوق حجم اقتصاد الصين ٢٨ مرة حجم اقتصاد جنوب أفريقيا، كما أن دخل الفرد في الهند يعادل عُشر دخل الفرد في روسيا، فضلاً عن ذلك، فإنه حتى عندما يصل رأس مال بنك التنمية الجديد إلى ١٠٠ مليار دولار، فإن ذلك لن يلبي أغلبية حاجات البنى التحتية للدول النامية، ومن بينها دول القارة الأفريقية، حيث تشير تقديرات البنك الدولي، إلى أن

([1]) مهند النداوي، بريكس في أفريقيا: التوجهات الاقتصادية وآفاق المستقبل، **مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٤٠، عدد ٦٦**، ٢٠١٩، ص ٢٧: <http://www.arabic.people.com.cn/31659/index.html>

([2])Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth: Employment and Structural Transformation in Africa, p. 18.

جنوب آسيا لوحده سيحتاج إلى أكثر من ٢,٥ تريليون دولار على مدى السنوات العشر المقبلة.

وفي ما يخص العلاقات مع دول القارة الأفريقية في المستقبل المنظور، فمن المتعارف عليه أن قارة آسيا هي قاطرة النمو الاقتصادي العالمي، ولكن وتائر النمو السريعة ربما لا تستمر إلى الأبد، وبالتالي قد تصبح القارة الأفريقية الوجهة القادمة للنمو العالمي في المستقبل المتوسط أو البعيد؛ ففي هذه القارة الكثير من العوامل التي أدت إلى نجاح قارة آسيا قبلها، ومن الواضح أن لدى أفريقيا آفاقاً واسعة للتطور، فصناعة الاستخراج واليد العاملة الرخيصة يمكن أن تمثلا أساساً للنمو الاقتصادي هناك، ومن شأن الاستثمارات الموظفة من قبل التكتل أن تكون بمثابة طاقة ممتازة للنمو المرتقب. وتوقع مركز كيسلر للأبحاث الاقتصادية أنه خلال العام ٢٠٣٠، ستشكل الأسواق الصاعدة ٧٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، منها: ٤٤٪ لآسيا، و١٠٪ لأمريكا اللاتينية، و٧٪ لأفريقيا، و٤٪ لدول الكومنولث، و٤٪ لدول الشرق الأوسط، و٣٪ لوسط وشرق أوروبا.

وقد بزغت مهمة دعم أفريقيا بشكل فعّال في مجموعة بريكس منذ انعقاد قمتها في جنوب أفريقيا عام ٢٠١٣، ولا سيَّما بعد أن ركزت القمة على مهمة دول بريكس لتشجيع ودعم تكامل أفريقيا الاقتصادي، من خلال الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة واجتثاث الفقر منها، والبحث عن تعاون كبير ومباشر بين مجموعة بريكس والقارة السمراء، ومن ثم إمكان

تأسيس شبكة كثيفة من العلاقات بين الاقتصادات الخمسة الناشئة في العالم ودول أفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية والمعدنية، إذ اتضح جلياً زيادة أعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول أفريقية عديدة على مدار الأعوام الأخيرة، ولم يفت قادة دول بريكس البحث عن أسواق يستثمرون فيها، ولم يفت كذلك دول أفريقيا البحث عن مستثمرين يعطون دفعة قوية لاقتصاداتها الصاعدة. وهكذا، فإن التعاون بين أفريقيا وبريكس هو تعاون أساس ويحظى باهتمام كبير، وفي ذلك أوضح «ناريندرا مودي» رئيس وزراء الهند خلال قمة بريكس ٢٠١٣، كيف أن الهند – سواء باعتبارها دولة منفردة أم أحد أعضاء مجموعة بريكس -، تقف في الصف الأول كي تغتنم الفرص كافة التي تعدها بها أفريقيا[٩٥].

ومن الممكن أن تسهم بريكس في زيادة الاستثمار في العديد من دول القارة الأفريقية والاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر المصحوب بالتكنولوجيا، كما في العمل على استكمال مشروع مد كابل بحري من الألياف البصرية بطول (٣٤) ألف كيلو متر، يربط بين مدينة فلاديفوستوك شرق روسيا وفورتاليزا في البرازيل مروراً بـ شانتو الصينية وتشيناي الهندية وكيب تاون في جنوب أفريقيا، ومن شأن هذا الكابل الجديد أن يربط الشبكات الإقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، كما من المتوقع أن يوفر المشروع خدمات الإنترنت لـ ٢١ دولة

(٩٥)صحيفة الشعب اليومية أونلاين، الأعمال والتجارة، جمهورية الصين الشعبية، ٢٠١٣/١١/٢٢،
<http://www.arabic.people.com.cn/31659/index.html>

أفريقية، وهو ما سيقدم لها فرصة تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول بريكس(٩٦).

ويجب أن يؤدي التعاون فيما بينهما إلى استفادة الدول الأفريقية من النمو الذي استطاعت أن تحققه دول بريكس، ولا سيَّما في مجال تطوير البنية التحتية، إذ في حال استفادة الدول الأفريقية من تجربتها، أن تصبح مصدراً رئيسياً للتحول الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا، إذ أن أكبر تأثير لدول بريكس في أفريقيا في المستقبل القريب والمتوسط، يمكن أن ينبع من خلال ثلاث قنوات رئيسة، هي التجارة والاستثمار والمساعدات الإنمائية، ولذلك ينبغي على الدول الأفريقية الاستفادة من التعاون مع بريكس، وسواء أكان التعاون في إطار المجموعة ككل أم مع دول بريكس فرادى، للعمل على تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاعا الزراعة والتصنيع والخدمات، فضلاً عن دعم البنية التحتية الأفريقية وتطويرها، مما سيسهم، في حال تحقيقه، في خلق فرص لتقدم الدول الأفريقية، والعمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تساعد على نهضة القارة في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم سيسهم في الحد من الفقر في العديد من دول القارة، وعليه، ينبغي على القادة الأفارقة العمل على وضع استراتيجية للاستفادة القصوى من فوائد التعاون بين بريكس والقارة الأفريقية، أكد رئيس جنوب أفريقيا أمام منتدى أعمال

([1]) نوار جليل هاشم، **السياسة الأمريكية تجاه القوى الصاعدة في النظام العالمي: دول بريكس أنموذجاً**، رسالة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦)، ص ص ١١٧ – ١١٨.

بريكس في مدينة شيامن الصينية التي احتضنت قمة بريكس التاسعة في سبتمبر من عام ٢٠١٧، الذي ستستضيف بلاده القمة العاشرة لدول بريكس، أن القارة الأفريقية تعتبر خط مواجهة للنمو والازدهار، متوقعا أن تحقق جنوب أفريقيا والدول الأفريقية، تنمية اقتصادية وزيادة التجارة مع دول بريكس الأخري[٩٧].

وعلى الرغم من أن هناك تشابهاً في تعامل دول بريكس مع الدول الأفريقية، كالتركيز على التجارة والاستثمار، اللذين ازدادا منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، والتنوع المتزايد في حدود المصالح التي تربط الجانبين، ومساهمة القطاع الخاص بدور مساوٍ للدولة في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع أفريقيا؛ ولكنه بالمقابل، هناك العديد من الاختلافات الرئيسة التي تظهر عند تعامل دول بريكس مع القارة الأفريقية، منها: أن الصين تحتل المرتبة الأولى (تأتي بعدها الهند)، وذلك في ما يخص التجارة والاستثمار وتقديم المساعدات ودعم التنمية في الدول الأفريقية، وتعمل الصين على تقديم المساعدات للدول الأفريقية كلها تقريباً – على الرغم من أن أكثرها يتم توجيهه للدول الأفريقية الغنية بالموارد – ، وأن البرازيل نادراً ما تقدم قروضاً ميسرة، أما جنوب

([2]) تم افتتاح منتدى أعمال بريكس في الثالث من أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٧، بمشاركة ١٢٠٠ شخص من بينهم مندوبون من نحو ٨٠ شركة متعددة الجنسيات ضمن قائمة «فورتشن ٥٠٠» لتصنيف الشركات العالمية، ويعد المنتدى أحد الفعاليات الجانبية الهامة لقمة بريكس. انظر: صحيفة اليوم السابع، ، الأخبار العالمية، ٢٠١٧/٩/٣،
<http://www.youm7.com/story/2017/9/3/2018/3397554>

أفريقيا فتستخدم نفوذها السياسي وموقعها في القارة الأفريقية، لتعزيز مصالحها مع بقية دول القارة الأفريقية، في حين تعد روسيا أقل دولة من دول بريكس لديها علاقات تجارية واستثمارية مع دول القارة؛ فمثلاً تمثل الصادرات الأفريقية ١٪ من مجموع صادراتها لباقي دول بريكس، ولا سيَّما المنتجات الغذائية[٩٨].

وعلى هذا الأساس، فإن قدرة الدول الأفريقية على استثمار علاقاتها الاقتصادية مع دول بريكس، تتوقف إلى حد كبير على قدرتها على التفاوض مع دول المجموعة لتحقيق امتيازات تجارية، من خلال العمل على استخدام موارد رأس المال الشحيحة التي تمتلكها الدول الأفريقية لتوظيف اليد العاملة؛ إذ إن تحدي التنمية في أفريقيا يكمن في تحقيق النمو الاقتصادي بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع، وإن ارتفاع معدلات النمو الحالية يثير تساؤلات حول الاستدامة والتنمية في أفريقيا، وذلك لأن النمو الاقتصادي في القارة لا يزال عرضة للصدمات الخارجية ولم يترجم نموها إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعوب الأفريقية، ولأن تعظيم الفوائد واستمرار النمو يتطلب كذلك توسيع تعاونها مع دول بريكس، وعليه، تحتاج الدول الأفريقية إلى وضع خطة استراتيجية واقتصادية لتوسيع تعاونها مع دول بريكس على المدى الطويل، حتى يظل مستوى النمو جيداً في الدول الأفريقية، كما ينبغي على الدول الأفريقية أن لا تركز في علاقاتها على تصدير المواد الخام

([1])Africa-BRICS Cooperation: **Op Cit**, p. 2.

والمواد الأولية ومواد الطاقة فقط، وإنما توسيع نطاق مشاركة قطاعات نقل التكنولوجيا والتعليم، مما قد يسهم في تحسين النمو والتوظيف في الدول الأفريقية، إذ يعرض التعاون بين دول بريكس ودول القارة الأفريقية إمكانات جديدة لتحسين التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينهما، ويمكن للمساعدات المالية والتبادل العلمي والتكنولوجي أن تسهم في تحسين الإنتاج وزيادته في جميع القطاعات، وفي المقدمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة.

ثالثاً: الآليات الاستراتيجية فى تعامل إفريقيا مع تكتل البريكس:

يجب أن تركز استراتيجية القادة الأفارقة في تعاملهم مع دول بريكس، على **النقاط التالية**[٩٩]:

أ- القدرة على فهم القضايا: بالتركيز في جدول أعمالها على الفهم الكامل لجوهر القضايا الرئيسية في حوارها مع الشركاء الدوليين، ومن بينها دول بريكس، وهنا يأتي دور مراكز الفكر والمؤسسات البحثية في توجيه صنّاع القرار للتركيز على القضايا الضرورية أثناء اجتماعها مع البريكس.

ب- القدرة على التنسيق: إذ على الدول الأفريقية أن يكون لديها آليات فعالة للتنسيق فيما بينها.

([2]) سوزان عوض الله٠مساهمات مجموعة دول البريكس في إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ١١، العدد ٣**، ص ١٢٤.

ج- القدرة على التفاوض: من خلال رفع مستوى أداء المفاوض الأفريقي، ليكون قادراً على التفاوض مع دول بريكس ومن منطق التعاون البناء وليس الضعف.

د- القدرة على الرصد: إذ يكون من المفيد لدول القارة الأفريقية، إيجاد آلية على مستوى القارة لمراقبة التدفقات المالية وفي أي مجال صرفت، والقدرة على مراقبة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في منتديات التعاون والاتفاقيات التي تعقد مع دول بريكس، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات.

المبحث الرابع

تحديات تجمع البريكس في تحقيق أهدافه وتأثيره على هيكل الاقتصاد العالمي

لا تنتمي دول بريكس المؤسِّسة إلى "دائرة الحضارة الغربية المهيمنة"، بل تشكل مزيجا من حضارات مختلفة وضاربة في التاريخ، ولديها عوامل مستقبل واعد، وتضم بريكس بشكلها الحالي أكثر من ٤٥٪ من سكان العالم (٣,٢٥ مليار نسمة) و ٣٣,٩٪ من إجمالي مساحة اليابسة، ويبلغ حجم اقتصاد المجموعة ٢٩ تريليون دولار، بما يمثل نحو ٢٩٪ من حجم الاقتصاد العالمي، وأضافت الدول الخمس الجديدة ٣,٢٤ تريليون دولار إلى اقتصادات المجموعة، ويمثل حجم الناتج المحلي لتكتل "بريكس" بناء على معيار تعادل القوة الشرائية نسبة ٣٦,٧٪ من الاقتصاد العالمي، وتشكل نحو ١٦٪ من التجارة العالمية، حيث يسهم التكتل بنحو ١٦٪ من حركة الصادرات، و١٥٪ من واردات العالم من السلع والخدمات، كما يقدر إجمالي الاحتياطي النقدي الأجنبي المشترك للمجموعة بأكثر من ٤ تريليون دولار، وتسيطر المجموعة -بعد انضمام السعودية والإمارات وإيران- على ٨٠٪ من إنتاج النفط العالمي، وعلى ٣٨٪ من إنتاج الغاز و٦٧٪ من إنتاج الفحم في السوق العالمية، كما تتحكم مجموعة بريكس في أكثر من ٥٠٪ من احتياطي الذهب والعملات،

وتنتج أكثر من ٣٠٪ مما يحتاجه العالم من السلع والمنتجات بقيادة الصين والهند[١٠٠].

وتعد اقتصادات دول بريكس مكملة لبعضها (الغاز والنفط والمعادن والتكنولوجيا والكفاءات البشرية والثروات الزراعية والإمكانات العسكرية)، وباتت المجموعة تمتلك بنكا للتنمية وصندوق احتياطات نقدية مغريًا للدول النامية التي تحتاج مساعدات وقروضا، ويشكل وجود الصين وروسيا ضمن المجموعة أيضا عنصر جذب، حيث أصبحت الصين قطبا دوليا على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، في حين تمثل روسيا قوة عسكرية ومصدراً أساسياً للسلاح [١٠١].

وعليه سيتم تناول هذا المبحث، من خلال **المطلب التالية**:

المطلب الأول: الأهمية النسبية لاقتصاد تكتل البريكس في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: الآثار المستقبلية لتكتل البريكس علي الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: تحديات تجمع البريكس في تحقيق أهدافه وتكوين نظام عالمي متعدد الأطراف.

([1]) بيانات البنك الدولي، ٢٠٢٤.

([2]) إحسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية والتغيرات في موازين القوي العالمي: تكتل مجموعة البريكس٩ أنموذجاً، العراق، **مجلة دراسات الكوفة، العدد ٧**، ٢٠٢٠، ص ٥٦.

المطلب الأول

الأهمية النسبية لاقتصاد تكتل البريكس في الاقتصاد العالمي

يحتوي التكتل على مجموعة من عمالقة الاقتصاد العالمي، مثل الصين التي تحتل المرتبة الثانية في قائمة أكبر اقتصادات العالم إلى جانب الهند التي تحقق معدلات نمو كبيرة وفي طريقها لتكون ثالث أكبر اقتصاد في العالم، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز حجم الاقتصاد الهندي نحو ٦ تريليون دولار بحلول ٢٠٢٨.

كما تعتبر روسيا واحدا من نقاط قوة هذا التكتل بسبب متانة اقتصادها واحتياطيات الضخمة من النفط والغاز، إضافة إلى هذه الدول يبرز اقتصاد البرازيل أيضا كقوة اقتصادية مشكلة لمجموعة بريكس بناتج محلي يصل إلى ٢,٢ تريليون دولار وبفائض في الميزان التجاري يقارب الـ ١٠٠ مليار دولار بنهاية العام الماضي، كما تحتوي المجموعة على اقتصاد جنوب إفريقيا المتنوع والذي أثبت قدرته على الصمود في وجه أزمات الاقتصاد العالمي بناتج محلي يصل إلى ٣٨١ مليار دولار[١٠٢].

وقد أعلن قادة مجموعة بريكس في عام ٢٠٢٤، انضمام ٦ دول جديدة، اعتبارا من عام ٢٠٢٥، إلى نادي كبرى الاقتصادات الناشئة التي تضم أكبر التكتلات السكانية وتسعى إلى إعادة تشكيل النظام العالمي، واتفقت دول بريكس، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا في

([1]) احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

قمتها السنوية في جوهانسبورج على منح الأرجنتين وإثيوبيا وإيران والسعودية ومصر والإمارات، العضوية الكاملة اعتبارا من يناير ٢٠٢٥.

يُعد توسيع عضوية هذا التكتل حدث تاريخي، وانضمام الدول الست الجديدة يعد تحولا تاريخيا سيغير من تركيبة مجموعة "بريكس"وسيزيد من نفوذها وقدراتها الاقتصادية بشكل كبير، وبعد أن كان حجم اقتصاد مجموعة "بريكس" نحو ٢٦ تريليون دولار، بما يمثل نحو٢٥,٦٪ من حجم الاقتصاد العالمي في ٢٠٢٢، سيصبح بعد انضمام الدول الست الجديدة نحو ٢٩ تريليون دولار، بما يمثل نحو ٢٩٪ من حجم الاقتصاد العالمي.

ومع زيادة عدد دول مجموعة بريكس إلى ١١ دولة سيصبح عدد سكان دول المجموعة أكثر من ثلاثة مليار و٦٧٠ مليون نسمة أي ما يقارب نصف سكان العالم فيما كانت هذه النسبة عند نحو ٤٠٪ قبل انضمام هذه الدول، ويظهر التوسع الكبير للمجموعة أيضا على حجم اليابسة الذي أصبحت تسيطر عليها، فقبل انضمام الدول الست كانت بريكس تشكل نحو ربع مساحة اليابسة في العالم وبعد انضمام هذه الدول ستستحوذ بريكس على نحو ٣٢٪ من مساحة اليابسة في العالم[١٠٣].

ويبين الجدول التالي الأهمية النسبية للناتج المحلي لتكتل البريكس إلي الناتج المحلي العالمي:

([2]) احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول (٢)

الأهمية النسبية للناتج المحلي لتكتل البريكس إلي الناتج المحلي العالمي خلال (١٩٩٠-٢٠٢٣) "تليريون دولار"

سنة	الناتج المحلي العالمي	الناتج المحلي الصين	الناتج المحلي الهند	الناتج المحلي البرازيل	الناتج المحلي روسيا	الناتج المحلي جنوب افريقيا	الناتج المحلي لتكتل البريكس	نسبة الناتج المحلي لبريكس إلي الناتج العالمي%
١٩٩٠	٢٣,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,١٣	١,٨	٧,٨
١٩٩١	٢٣,٩	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,١٤	١,٦	٦,٩
١٩٩٢	٢٥,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,١٥	١,٧	٦,٥
١٩٩٣	٢٦,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,١٥	١,٧	٦,٥
١٩٩٤	٢٧,٩	٠,٦	٠,٣	٠,٥	٠,٤	٠,١٥	٢,٠	٧,٠
١٩٩٥	٣١,١	٠,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٤	٠,١٧	٢,٤	٧,٨
١٩٩٦	٣١,٩	٠,٩	٠,٤	٠,٩	٠,٤	٠,١٦	٢,٧	٨,٤
١٩٩٧	٣١,٨	١,٠	٠,٤	٠,٩	٠,٤	٠,١٧	٢,٨	٨,٩
١٩٩٨	٣١,٧	١,٠	٠,٤	٠,٩	٠,٣	٠,١٥	٢,٧	٨,٦
١٩٩٩	٣٢,٧	١,١	٠,٥	٠,٦	٠,٢	٠,١٥	٢,٥	٧,٦
٢٠٠٠	٣٣,٩	١,٢	٠,٥	٠,٧	٠,٣	٠,١٥	٢,٧	٨,١
٢٠٠١	٣٣,٦	١,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٣	٠,١٤	٢,٨	٨,٤
٢٠٠٢	٣٤,٩	١,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,١٣	٣,٠	٨,٥
٢٠٠٣	٣٩,٢	١,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٢٠	٣,٥	٨,٨
٢٠٠٤	٤٤,٢	٢,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٢٦	٤,٢	٩,٥

٢٠٠٥	٤٧,٨	٢,٣	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٢٩	٥,١	١٠,٦
٢٠٠٦	٥١,٨	٢,٨	٠,٩	١,١	١,٠	٠,٣٠	٦,١	١١,٨
٢٠٠٧	٥٨,٤	٣,٦	١,٢	١,٤	١,٣	٠,٣٣	٧,٨	١٣,٤
٢٠٠٨	٦٤,٢	٤,٦	١,٢	١,٧	١,٧	٠,٣٢	٩,٥	١٤,٨
٢٠٠٩	٦٠,٨	٥,١	١,٣	١,٧	١,٢	٠,٣٣	٩,٧	١٥,٩
٢٠١٠	٦٦,٦	٦,١	١,٧	٢,٢	١,٥	٠,٤٢	١١,٩	١٧,٩
٢٠١١	٧٤,١	٧,٦	١,٨	٢,٦	٢,٠	٠,٤٦	١٤,٥	١٩,٦
٢٠١٢	٧٥,٧	٨,٥	١,٨	٢,٥	٢,٢	٠,٤٣	١٥,٥	٢٠,٤
٢٠١٣	٧٧,٩	٩,٦	١,٩	٢,٥	٢,٣	٠,٤٠	١٦,٦	٢١,٣
٢٠١٤	٨٠,٠	١٠,٥	٢,٠	٢,٥	٢,١	٠,٣٨	١٧,٤	٢١,٨
٢٠١٥	٧٥,٥	١١,١	٢,١	١,٨	١,٤	٠,٣٥	١٦,٧	٢٢,١
٢٠١٦	٧٦,٧	١١,٢	٢,٣	١,٨	١,٣	٠,٣٢	١٦,٩	٢٢,١
٢٠١٧	٨١,٧	١٢,٣	٢,٧	٢,١	١,٦	٠,٣٨	١٩,٠	٢٣,٢
٢٠١٨	٨٦,٩	١٣,٩	٢,٧	١,٩	١,٧	٠,٤١	٢٠,٦	٢٣,٧
٢٠١٩	٨٨,١	١٤,٣	٢,٨	١,٩	١,٧	٠,٣٩	٢١,١	٢٣,٩
٢٠٢٠	٨٥,٨	١٤,٧	٢,٧	١,٥	١,٥	٠,٣٤	٢٠,٧	٢٤,١
٢٠٢١	٩٧,٨	١٧,٨	٣,٢	١,٧	١,٨	٠,٤٢	٢٤,٩	٢٥,٥
٢٠٢٢	١٠١,٨	١٧,٩	٣,٤	٢,٠	٢,٣	٠,٤١	٢٥,٩	٢٥,٤
٢٠٢٣	١٠٦,٢	١٧,٨	٣,٦	٢,٢	٢,٠	٠,٣٨	٢٥,٩	٢٤,٤
متوسط	٥٦,٧	٦,١	١,٤	١,٣	١,١	٠,٣	١٠,١	١٤,٧
ادني قيمة	٢٣,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,١	١,٦	٦,٥
اقصي قيمة	١٠٦,٢	١٧,٩	٣,٦	٢,٦	٢,٣	٠,٥	٢٥,٩	٢٥,٥

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق: أن الأهمية النسبية لاقتصاد لتكتل البريكس في الاقتصاد العلمي تتزايد سنة من بعد أخري، فبلت نحو ٧,٨٪ عام ١٩٩٠، ثم أخذت في التزايد إلي ٢٥,٥٪ عام ٢٠٢٢.

وتتزايد هذه الأهمية بعد الموافقة علي إنضمام ستة دول أخري، هي: مصر، السعودية، إيران، ونيجيريا، وإيران، والإمارات، كما بالجدول التالي:

جدول (٣)

الأهمية النسبية للناتج المحلي لتكتل البريكس بلس إلي الناتج المحلي العالمي خلال (١٩٩٠-٢٠٢٣) "تليريون دولار"

سنة	الناتج المحلي العالمي	الناتج المحلي لتكتل البريكس القديم	الناتج المحلي السعودية	الناتج المحلي الإمارات	الناتج المحلي إيران	الناتج المحلي مصر	الناتج المحلي نيجيريا	الناتج المحلي أثيوبيا	الناتج المحلي لتكتل البريكس القديم + ستة	نسبة الناتج المحلي لبريكس بلس إلي الناتج العالمي%
١٩٩٠	٢٣,٠	١,٨	٠,١٢	٠,٠٥	٠,١٢	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠١	٢,٢	٩,٥
١٩٩١	٢٣,٩	١,٦	٠,١٣	٠,٠٥	٠,١٣	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠١	٢,١	٨,٧
١٩٩٢	٢٥,٥	١,٧	٠,١٤	٠,٠٥	٠,١٢	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠١	٢,١	٨,١
١٩٩٣	٢٦,٠	١,٧	٠,١٣	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠١	٢,٠	٧,٩
١٩٩٤	٢٧,٩	٢,٠	٠,١٤	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,٠١	٢,٤	٨,٥
١٩٩٥	٣١,١	٢,٤	٠,١٤	٠,٠٧	٠,١٠	٠,٠٦	٠,١٤	٠,٠١	٢,٩	٩,٥
١٩٩٦	٣١,٩	٢,٧	٠,١٦	٠,٠٧	٠,١٢	٠,٠٧	٠,١٩	٠,٠١	٣,٣	١٠,٣

١٩٩٧	٣١,٨	٢,٨	٠,١٧	٠,٠٨	٠,١١	٠,٠٨	٠,٢٠	٠,٠١	٣,٥	١١,٠
١٩٩٨	٣١,٧	٢,٧	٠,١٥	٠,٠٨	٠,١١	٠,٠٨	٠,٢٢	٠,٠١	٣,٤	١٠,٧
١٩٩٩	٣٢,٧	٢,٥	٠,١٦	٠,٠٨	٠,١١	٠,٠٩	٠,٠٦	٠,٠١	٣,٠	٩,٢
٢٠٠٠	٣٣,٩	٢,٧	٠,١٩	٠,١٠	٠,١١	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠١	٣,٣	٩,٨
٢٠٠١	٣٣,٦	٢,٨	٠,١٨	٠,١٠	٠,١٣	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠١	٣,٤	١٠,٢
٢٠٠٢	٣٤,٩	٣,٠	٠,١٩	٠,١١	٠,١٣	٠,٠٩	٠,١٠	٠,٠١	٣,٦	١٠,٣
٢٠٠٣	٣٩,٢	٣,٥	٠,٢٢	٠,١٢	٠,١٥	٠,٠٨	٠,١٠	٠,٠١	٤,١	١٠,٦
٢٠٠٤	٤٤,٢	٤,٢	٠,٢٦	٠,١٥	٠,١٩	٠,٠٨	٠,١٤	٠,٠١	٥,٠	١١,٣
٢٠٠٥	٤٧,٨	٥,١	٠,٣٣	٠,١٨	٠,٢٢	٠,٠٩	٠,١٨	٠,٠١	٦,١	١٢,٧
٢٠٠٦	٥١,٨	٦,١	٠,٣٨	٠,٢٢	٠,٢٧	٠,١١	٠,٢٤	٠,٠٢	٧,٣	١٤,١
٢٠٠٧	٥٨,٤	٧,٨	٠,٤٢	٠,٢٦	٠,٣٥	٠,١٣	٠,٢٨	٠,٠٢	٩,٢	١٥,٨
٢٠٠٨	٦٤,٢	٩,٥	٠,٥٢	٠,٣٢	٠,٤١	٠,١٦	٠,٣٤	٠,٠٣	١١,٢	١٧,٥
٢٠٠٩	٦٠,٨	٩,٧	٠,٤٣	٠,٢٥	٠,٤١	٠,١٩	٠,٣٠	٠,٠٣	١١,٣	١٨,٥
٢٠١٠	٦٦,٦	١١,٩	٠,٥٣	٠,٣٠	٠,٤٩	٠,٢٢	٠,٣٧	٠,٠٣	١٣,٨	٢٠,٨
٢٠١١	٧٤,١	١٤,٥	٠,٦٨	٠,٣٦	٠,٦٣	٠,٢٤	٠,٤١	٠,٠٣	١٦,٨	٢٢,٧
٢٠١٢	٧٥,٧	١٥,٥	٠,٧٤	٠,٣٨	٠,٦٤	٠,٢٨	٠,٤٦	٠,٠٤	١٨,٠	٢٣,٨
٢٠١٣	٧٧,٩	١٦,٦	٠,٧٥	٠,٤٠	٠,٥٠	٠,٢٩	٠,٥٢	٠,٠٥	١٩,١	٢٤,٥
٢٠١٤	٨٠,٠	١٧,٤	٠,٧٧	٠,٤١	٠,٤٦	٠,٣١	٠,٥٧	٠,٠٦	٢٠,٠	٢٥,٠
٢٠١٥	٧٥,٥	١٦,٧	٠,٦٧	٠,٣٧	٠,٤١	٠,٣٣	٠,٤٩	٠,٠٦	١٩,٠	٢٥,٢
٢٠١٦	٧٦,٧	١٦,٩	٠,٦٧	٠,٣٧	٠,٤٦	٠,٣٣	٠,٤٠	٠,٠٧	١٩,٢	٢٥,١
٢٠١٧	٨١,٧	١٩,٠	٠,٧١	٠,٣٩	٠,٤٩	٠,٢٥	٠,٣٨	٠,٠٨	٢١,٣	٢٦,٠
٢٠١٨	٨٦,٩	٢٠,٦	٠,٨٥	٠,٤٣	٠,٤٠	٠,٢٦	٠,٤٢	٠,٠٨	٢٣,٠	٢٦,٥
٢٠١٩	٨٨,١	٢١,١	٠,٨٤	٠,٤٢	٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٤٧	٠,١٠	٢٣,٦	٢٦,٧
٢٠٢٠	٨٥,٨	٢٠,٧	٠,٧٣	٠,٣٥	٠,٢٦	٠,٣٨	٠,٤٣	٠,١١	٢٢,٩	٢٦,٧

٢٠٢١	٩٧,٨	٢٤,٩	٠,٨٧	٠,٤٢	٠,٣٨	٠,٤٢	٠,٤٤	٠,١١	٢٧,٦	٢٨,٢
٢٠٢٢	١٠١,٨	٢٥,٩	١,١١	٠,٥٠	٠,٣٩	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,١٣	٢٨,٩	٢٨,٤
٢٠٢٣	١٠٦,٢	٢٥,٩	١,٠٧	٠,٥١	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٣٦	٠,١٦	٢٨,٨	٢٧,٢
متوسط	٥٦,٧	١٠,١	٠,٥	٠,٢	٠,٣	٠,١٨	٠,٣	٠,٠	١١,٦	١٧,١
ادني قيمة	٢٣,٠	١,٦	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠٤	٠,١	٠,٠	٢,٠	٧,٩
اقصي قيمة	١٠٦,٢	٢٥,٩	١,١	٠,٥	٠,٦	٠,٤٨	٠,٦	٠,٢	٢٨,٩	٢٨,٤

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق: تزايد الأهمية النسبية لاقتصاد لتكتل البريكس في الاقتصاد العلمي بعد إقتراح إنضمام ستة دول إليه من سنة إلي أخري، فبلغت نحو ٩,٥٪ عام ١٩٩٠، ثم أخذت في التزايد إلي أن وصلت إلي ٢٨,٤٪ عام ٢٠٢٢.

المطلب الثاني

الآثار المستقبلية لتكتل البريكس علي الاقتصاد العالمي

تولى دول "بريكس" اهتماماً كبيراً لمستقبل النظام النقدي العالمي، حيث يرتبط بمستقبل مؤسسات مالية كبيرة مثل البنك وصندوق النقد الدوليين وبنك التنمية الإفريقي، فضلاً عن مؤسسات القطاع الخاص، وتركز "بريكس" على مستوى القمة المؤسسية، كما سيفتح مجالاً جديداً للتعاون، مع زيادة الفرص لفهم المجالات المختلفة للتطوير وتعزيز الاقتصاد والاستثمار في العنصر البشري، وضمان استثمار فعّال في البنية التحتية، وتعزيز فرص التصدير وغيرها من المبادرات" (١٠٤).

وعليه سيتم تناول هذا المطلب، من **خلال النقاط التالية:**

- تطلعات البريكس المستقبلية في الاقتصاد العالمي.
- دور تكتل البريكس في تطوير النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الجديد.
- إيجاد عملة جديدة بديلة للدولار.
- التكامل بين بريكس والمبادرات الصينية المختلفة.

([1]) **خليل فادي**، تكتل البريكس واثره في تشكيل النظام الدولي الراهن وتطوره، **مجلة جامعة البعث – سلسلة العلوم القانونية، المجلد ٤٢، عدد ٢١، ص ١٨.**

أولاً: تطلعات البريكس المستقبلية في الاقتصاد العالمي:

تسعى مجموعة البريكس إلى أن تكون فاعلًا رئيسيًّا وريادِيًّا في ساحة الاقتصاد السياسي الدولي في أفق ٢٠٥٠ [١٠٥]، ومن شأن هذا التطور أن يضع حدًّا للأحادية القطبية في النظام العالمي، ولهيمنة الولايات المتحدة على مفاصل الاقتصاد العالمي، ومن ثم إعادة تشكيله على أنقاض نظام بريتن وودز الذي يتسم بدرجة كبيرة من المركزية والتحيز لمصالح الدول الصناعية الغربية.

ويتوقف إنجاز هذه التطلعات والتي ستحدد مستقبل المجموعة على قدرتها على رفع التحديات التي تواجهها، وكذلك على جملة من العوامل، **أهمها**:

- الحفاظ على استدامة النمو الذي تحقق وإعادة التوازن لاقتصاداتها وتعزيز مكانة كل منها في الاقتصاد العالمي[١٠٦].

([2])Shraddha Naik, **The Emergence of BRICS: An Extension of Interregionalism to the Global South**, in eds, Elise Feron, Jyrki Kakonen and Gabriel Rached, Revisiting Regionalism and the Contemporary World Order: Perspectives from the BRICS and beyond, Verlag Barbara Budrich, 2019, p.61.

([3])Bandi R. Prasad, BRICS and the Global Economy, Financial Technologies Knowledge Management Company (FTKMC): https://nkibrics.ru/system/asset_docs/data/54cf/72c4/6272/690a/8b12/0000/original/BRICS_and_The_Global_Economy.pdf?1422881476/ (accessed on 22/08/23)

- تخطي مرحلة التوسع بنجاح وتحويل صيغة "بريكس+" إلى فرصة لزيادة القدرات وتعزيز التكامل، خصوصًا إذا انضمت للمجموعة دول ذات وزن كبير جغرافيًّا وبشريًّا واقتصاديًّا، مثل: إندونيسيا والأرجنتين وإيران، إلى جانب دول أخرى غنية بالثروات.
- ضمان الاستقرار عبر التقريب بين النظم السياسية باتجاه ترسيخ الديمقراطية واحترام الحريات العامة وفض النزاعات الداخلية والخارجية سلميًّا.
- تقديم نموذج تنموي بديل عن نموذج اقتصاد السوق النيوليبرالي السائد، وحتى تصبح البريكس أساسًا لنظام عالمي جديد، عليها أن تقدِّم إلى دول أخرى في الاقتصاد العالمي نماذج تنموية جديدة ومختلفة عن النموذج الغربي بما يحمله من أزمات، ولا يكفي الانفتاح على نظام اقتصاد السوق وإطلاق العنان للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة في التحكم في دواليب الاقتصاد،
- تطوير هيكل المجموعة وتقوية مؤسساتها مثل بنك التنمية الجديد، الذي انضمت إلى عضويته بعض الدول الراغبة مثل الإمارات وبنجلاديش وأوروجواي ومصر، يضاف إلى ذلك المؤسسات التي أنشأتها الصين مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية وصندوق طريق الحرير.

- بعث عملة دولية جديدة وتوسيع دائرة التخلي عن الدولار كعملة مهيمنة على الاقتصاد العالمي، وهو أهم المشاريع الإستراتيجية على أجندة المجموعة(١٠٧).

ثانياً: دور تكتل البريكس في تطوير النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الجديد:

إن بروز مجموعة بريكس جاء بمثابة الحجر الذي حرك المياه الراكدة في النظام الدولي الأحادي القطبية الذي كانت تهيمن عليه مجموعة الدول السبع (G7) بقيادة الولايات المتحدة، والذي أصابه الجمود منذ انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، جعل البعض يذهب إلى أن مجموعة بريكس جاءت لتحقق نوعا من التوازن وتعبر عن الاقتصادات الناشئة في مواجهة الاقتصادات الصناعية الكبرى، غير أن الأمر كان أكبر من ذلك، فبريكس لا تسعى إلى تحقيق مصالح ذاتية خاصة ولا تسعى للفوز بمكاسب أحادية وإنما تستهدف في الأساس تحقيق مصالح جميع دول العالم وتحقيق ديمقراطية النظام الدولي، والأخذ بيد الدول النامية والفقيرة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والتنموية وتحقيق الرخاء والازدهار لشعوبها في إطار من العمل الدولي الجماعي.

([1]) Henri Fouquereau, The de-dollarization of the world, a growing movement, Entreprendre, 04/05/23. https://www.entreprendre.fr/the-dollarization-of-the-world-a-movement-that-is-growing/ (accessed on 22/08/23)

ولذلك لا بد من أن تعمل الدول الأعضاء بمجموعة بريكس على حماية الإنصاف والعدالة الدوليين بثبات، وكذلك حماية السلم والاستقرار العالمي، خاصة وأن العالم أصبح يتسم بحالة من عدم الاستقرار، ويواجه تهديدات وتحديات عالمية بلا انقطاع، وهو ما يجعل لزاما على الدول الأعضاء ببريكس المثابرة دوما على تحقيق المساواة والديموقراطية والتوافق والتسامح واحترام حقوق الدول المختلفة في اختيار أنظمتها الاجتماعية وطرق تنميتها، واحترام التنوع الحضاري.

تسعى مجموعة بريكس بإصرار على المساهمة في تطوير النظام الدولي، لتحقيق هدفها السامي ببناء نظام دولي جديد يحقق العدالة والإنصاف للجميع وذلك من خلال عدة مسارات، **وأهمها**[١٠٨]:

- ✓ المشاركة بنشاط ولعب دور إيجابي في تحديث منظومة الحوكمة العالمية، ودفع تطور الانضباط الدولي إلى اتجاه أكثر عدالة، وتقديم الضمان المؤسسي للسلم والاستقرار العالميين.
- ✓ الدفع بقوة للشراكة في التنمية العالمية، حيث لا يمكن لدول بريكس تحقيق التنمية وحدها ولكن لا بد من السعي وراء دفع التنمية المشتركة للدول المختلفة.
- ✓ المساهمة في وضع برنامج التنمية الدولية، لتحقيق الاستخدام الكامل للقوى المنتجة والموارد المادية البشرية لإنجاز الأهداف الإنمائية

([2]) عبد الرحمن علي، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، **المجلة المستنرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦**، ص ٨٤.

للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، والعمل على تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب، وجعل التنمية العالمية أكثر توازناً.

ثالثاً: إيجاد عملة جديدة بديلة للدولار:

يعد الدولار العملة المهيمنة في النظام التجاري والمصرفي العالمي، وعليه تسعى مجموعة بريكس إلى اعتماد عملة موحدة في التجارة البينية والدولية ضمن محاولات معلنة أو خفية لتفكيك واحد من أهم أدوات هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية، وتنطلق فكرة التخلي عن الدولار من خلفية أن الولايات المتحدة تستخدم عملتها كأداة لممارسة الضغط السياسي وحمل الدول على الانصياع لمصالحها وتوجهاتها وفي الوقت الذي تدعو فيه روسيا والصين وجنوب أفريقيا والبرازيل إلى هذا التوجه، تتحفظ الهند تجاهه، وكثفت روسيا من مساعيها لخلخلة هيمنة الدولار، ودعت إلى اعتماد عملة خاصة لكتلة بريكس، وهو أمر تؤيده الصين أيضا بصفتها لاعبا اقتصاديا عالميا رئيسيا، فوقفت بثقلها وراء مبادرة العملة المشتركة.

ومع عدم حسم هذا الخلاف، تركز المجموعة مبدئيا على تعزيز التبادل التجاري بالعملات المحلية، كما يحدث بين روسيا والصين والسعودية والإمارات والهند ودول أخرى، نظرا لصعوبة التخلص من الدولار على المدى القريب **للأسباب التالية**[١٠٩]:

([١٠٩]) إسلام حسين، **تجتمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ٣٨٧.

- ✓ يعد الدولار العملة المهيمنة في النظام التجاري والمصرفي العالمي وستستمر هذه الهيمنة لمدة، وأي تحول سريع نحو عملة جديدة سيُحدث صدمة شديدة في النظام الاقتصادي العالمي.
- ✓ يعتبر الدولار مخزونا للمدخرات والقيم المالية، واحتياطيات البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم.
- ✓ تأسست البنية المصرفية والتجارية العالمية وأنظمة الدفع والتحويل الإلكترونية على الدولار.
- ✓ لا يزال الدولار الأساس في سلة عملات احتياطيات دول العالم وديونها تقوّم بالدولار.
- ✓ تعد الصين ثاني أكبر مشتر لسندات الخزانة الأميركية، وتمتلك نحو ٣ تريليون دولار ضمن احتياطيّها من النقد الأجنبي، وهي بذلك ستتأثر بأي إجراء يخص الدولار.
- ✓ يقدر الاحتياطي العالمي من العملات الأجنبية بالدولار بنحو ٦١٪، مقابل ٣٪ لليوان الصيني.
- ✓ الدولار يعد العملة الرئيسية في المؤسسات المالية العالمية، وفي الأسواق العالمية للأسهم، وأسواق السلع والودائع البنكية، والتمويل الإنمائي والاقتراض.
- ✓ تمثل التجارة بالدولار ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية، كما يتم تقييم الديون بالدولار.

- ✓ دول بريكس -ما عدا روسيا- لا تزال تتمتع بعلاقات اقتصادية وثيقة بالدول الغربية، ومن ثم يصعب عليها التخلي الكامل عن استخدام الدولار والاعتماد على سلة عملات بريكس فقط.
- ✓ يمكن للولايات المتحدة أن تضغط على الدول لإجبارها على عدم الانضمام إلى تجمع غير متحالف مع النظم الاقتصادية الغربية.

وتشير الأرقام إلى أن المبادلات بالعملات المحلية تكتسب زخما متزايدا خاصة الروبية الهندية واليوان الصيني، وبذلت بكين جهودا كبيرة للترويج لعملتها في التجارة الدولية مع زيادة التوترات الجيوسياسية مع الولايات المتحدة، ويشهد اليوان منذ عام ٢٠١٦ أسرع معدل نمو بين العملات العالمية، وبدأت السعودية والبرازيل والهند والأرجنتين وباكستان وبوليفيا والعراق ودول أخرى إنجاز صفقات باستخدام اليوان أو أعربت عن استعدادها للمشاركة في التجارة المقومة باليوان في المستقبل، كما بدأت الهند والإمارات ودول أخرى اعتماد الروبية والعملات المحلية في المعاملات البينية.

ومن شأن اعتماد عملات أخرى في تجارة النفط والغاز والسلع الإستراتيجية الأخرى كالمعادن النادرة أن يحد كثيرا من هيمنة الدولار على الأسواق العالمية، كما تسعى دول المجموعة إلى إقرار نظام دفع وتحويلات مالية جديد متعدد الأطراف والجنسيات يشكل بديلا لنظام الدفع الأميركي "سويفت"، ويشرف البنك المركزي الروسي على مشاورات مع دول بريكس لتطوير نظام دفع مماثل، كما طوّرت الصين نظام الدفع

عبر الحدود بين البنوك "سيبس"(CIPS) ليكون بديلا لنظام سويفت من أجل توفير شبكة آمنة وموحدة لإرسال واستقبال المعلومات حول المعاملات المالية.

كما قررت دول بريكس خلال قمة فورتاليزا التي عقدت بالبرازيل عام ٢٠١٤ إنشاء بنك تنمية سمي "بنك التنمية الجديد "إن دي بي(NDB) "، إضافة إلى تأسيس مؤسسة "صندوق الاحتياطي النقدي" "سي آر إيه " (**CRA**)والتي تهدف إلى توفير الحماية ضد ضغوط السيولة العالمية وهذا يشمل قضايا العملة حيث تتأثر العملات الوطنية للدول الأعضاء سلبًا بالضغوط المالية العالمية(١١٠).

أن اقتصادات البريكس أصبحت مكملة لبعضها حيث تسيطر على احتياطيات ضخمة من الغاز والنفط والمعادن إضافة إلى التكنولوجيا والكفاءات البشرية والثروات الزراعية، وباتت المجموعة تمتلك بنكا للتنمية وصندوق احتياطات نقدية مغريًا للدول النامية التي تحتاج مساعدات وقروضا، ولكن هذا العملاق الاقتصادي يواجه تحديات كبيرة من شأنها أن تعيق نموه.

إن دول تكتل البريكس بصدد الكشف عن عملتها الموحدة لكن لن يتم تطبيقها خلال القريب العاجل نظرا لأن هناك مفاوضات بين دول مجموعه البريكس على الانتهاء على توحيد الإطار القانوني في المقام

---

(١١٠) أم البنين معلم، **دور تكتل البريكس في النظام الدولي**، رسالةدكتوراه، (جامعة الحاج لخضر- باتنة١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٢)، ص ٢٥.

الأول بعدما أعلنت مجموعة بريكس توسيع عضويتها بالموافقة على انضمام ١٠ "دول شريكة" جديدة في البيان الختامي للقمة في قازان، كما جاء اقتراح الرئيس الروسي بتدشين منصة مالية جديدة للمجموعة هدفها معالجة التضخم وزيادة الأسعار ودعم الاقتصاد الوطني لكل دولة من دول تجمع بريكس وتأمين المواد للدول ليؤكد أن هناك سعي جاد للمجموعة لتوحيد تعاملاتها المالية والتخلي عن الدولار في التعاملات البينية لها بشكل تدريجى.

رابعاً: التكامل بين بريكس والمبادرات الصينية المختلفة:

رغم أن مجموعة بريكس جاءت سابقة للكثير من المبادرات والجهود الصينية لتحقيق التعاون الدولي، فإنها أصبحت تعمل متسقة ومنسجمة مع كل هذه المبادرات، بل أصبحت هذه المبادرات والأفكار التنموية والتعاونية يكمل بعضها بعضا ويعضد بعضها البعض، لتعمل جميعا في إطار مبادئ السياسة الخارجية الصينية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل الخلافات والصراعات بالتفاوض، التنمية السلمية كأساس للتعاون المشترك، تبادل المنافع والمصالح.

وفي هذا السياق تتلاقى مجموعة بريكس مع مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقها الرئيس شي عام ٢٠١٣، حظيت بإقبال دولي كبير، حيث وقعت أكثر من ١٥٠ دولة وأكثر من ٣٠ منظمة دولية على اتفاقيات تعاون بشأن "الحزام والطريق"، ليطلق عليها البعض "مبادرة القرن" كأكبر مبادرة تنموية في العالم، وتسهم بشكل كبير في تطوير

البنى الأساسية في الكثير من الدول خاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وفيما يتعلق بالنقل واللوجستيات مثل الموانئ البحرية والجافة والمطارات وخطوط السكك الحديدية والطرق، ولا سيما التي تربط دولا ببعضها، فضلا عن التنمية الاقتصادية والبنية التحتية والتكنولوجية، ولعب البريكس دورا في إنجاح مبادرة "الحزام والطريق" باعتبارهم جزءا منها، وتتكامل مجموعة بريكس مع مبادرة "الأمن العالمي" لتعزيز مبدأ الأمن للجميع، والتي أطلقها الرئيس الصيني في إبريل ٢٠٢٢، والتي تضمنت ستة بنود رئيسية، **وهي**[١١١]:

(أ) الالتزام برؤية الأمن المشترك والتعاوني والمستدام، والعمل معا لحفظ السلم والأمن العالميين.

(ب) الالتزام باحترام سيادة ووحدة أراضي كل الدول، ودعم عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الخيارات المستقلة لمسارات التنمية والأنظمة الاجتماعية التي يتخذها الناس في مختلف الدول.

(ج) الالتزام بالتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ورفض عقلية الحرب الباردة، ومعارضة الأحادية، ونبذ سياسات التحالفات والمواجهة بين التكتلات.

---

(١١١) عماد الأزرق، مجموعة بريكس ومبادرة "الأمن العالمي"، **مركز التحرير للدراسات والبحوث، القاهرة**، نوفمبر ٢٠٢٤ العدد ٥٠٣٨٢

(د) الالتزام بتحقيق الأمن المشروع لجميع الدول على محمل الجد، والتمسك بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، وبناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام، وعدم تحقيق الأمن على حساب أمن الآخرين.

(ه) الالتزام بالحل السلمي للخلافات والنزاعات بين الدول من خلال الحوار والتشاور، ودعم كل الجهود التي تؤدي إلى التسوية السلمية للأزمات، ورفض المعايير المزدوجة، ومعارضة الاستخدام التعسفي للعقوبات الأحادية والولاية القضائية طويلة الذراع.

(و) الالتزام بالمحافظة على الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية، والعمل معا على حل النزاعات الإقليمية والتحديات العالمية مثل الإرهاب وتغير المناخ والأمن السيبراني والأمن البيولوجي.

وفيما تستهدف مبادرة "الأمن العالمي"، دعم التعددية الدولية في معالجة الشؤون الدولية، ومواجهة عجز السلام العالمي المتزايد، وتقديم حلول جذرية لمعضلات الأمن العالمي من خلال بناء إطار أمني جديد يتسم بكونه أكثر عدلا وإنصافا، وتعزيز التنمية المشتركة، وتأمين ممرات الملاحة العالمية، والتي عانت كثيرا خلال السنوات الماضية من تهديدات مختلفة، أثرت بالسلب على التجارة الدولية.

وتُعد مجموعة بريكس جزءا لا يتجزأ من مبادرة "مجتمع المستقبل المشترك للبشرية"، تلك المبادرة التي طرحها الرئيس الصيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في يناير ٢٠١٧، ويقصد بها ربط مستقبل ومصير كل أمة وكل دولة ربطا وثيقا ببعضها البعض، ومن أجل العمل

سويا، بما يضمن توفير الأمن والاستقرار والسلام في العالم، وخلق مجتمع دولي متناغم، وتحويل تطلعات دول العالم للحياة المزدهرة إلى حقيقة، وتستهدف مبادرة "مجتمع المستقبل المشترك للبشرية" تحقيق **الأتي:**

(أ) السعي لبناء عالم جديد بعيد عن الخوف والصراعات والحروب ويسوده الأمن والاستقرار والسلام

(ب) العمل على بناء عالم خال من الفقر والجهل والتخلف ويسوده الرخاء والازدهار والتعاون المشترك وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

(ج) بناء عالم منفتح وشامل ومتعاون ومتناغم وغير منغلق.

(د) بناء عالم أخضر نظيف يلتزم بمفهوم التعايش بين الإنسان والطبيعة، والحرص على البيئة.

(ه) استيعاب الاتجاه العام للتقدم البشري وما يشهده هيكل العالم وهيكل التنمية تماشيا مع روح العصر الجديد، وبما يمكن الدول المختلفة من تنمية بلدانها ورفع مستوى معيشة سكانها، ووضع خطط تنفيذية تناسب الواقع سعيا لتحقيق المأمول.

خامساً: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس:

يعتبر اتحاد البريكس مصدرا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، وشكلت دول البريكس ٩% من تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر في العالم عام ٢٠١٢، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج من الدول الناشئة مثل البريكس أمر مثير، وقد أظهر نموا كبيرا في السنوات القليلة الماضية، مما يعطي صورة إيجابية نحو التنمية الاقتصادية، ويستهلك التكتل ما نحو ٤٠٪ من الطاقة في العالم، ويولد جزءا كبيرا من انبعاثات الكربون العالمية[١١٢]، ونظرا للأداء الأفضل في مجال النمو والتنمية، تولد عوامل خارجية سلبية على البيئة، مما سيؤدي إلى تغير المناخ، أصبح تغير المناخ المستمر الآن مصدر قلق كبير للدول الناشئة مثل البريكس، وباعتبارها أعضاء في جهود التخفيف الدولية(IME)، وسجلت دول البريكس لدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتخذت مبادرات لتقليل كثافة انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٢٠، وتحتاج دول البريكس إلى السياسة الصحيحة لاستخدام حلول الطاقة البديلة للمستقبل، وتفضل دول البريكس المزيد من طاقة الكتلة الحيوية للسيطرة على التلوث البيئي، إن تكتل البريكس معرض لخطر التدهور البيئي، ولذلك من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام لهذا المجال[١١٣].

---

(1) الأمم المتحدة: تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٨، منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
(UNCTAD/WIR/2018 Overview)

Wang Z (2019) Does biomass energy consumption help to control environmental pollution? Evidence from BRICS countries. Science of the total environment 670, p.1075.

([1]) Shahbaz M, Zakaria M, Shahzad SJH, Mahalik MK (2018) The energy consumption and economic growth nexus in top ten

ويتم هنا تقديم وصف موجز للاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس خلال(٢٠٠٩-٢٠١٨) في **بعدين:**

البعد الأول: يحلل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخزوناته لكل دولة، بغض النظر عن الديناميكيات داخل مجموعة البريكس، ويركز البعد الثاني على توصيف التكامل الإنتاجي عبر الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الكتلة، والبعد الأول، يتمثل التصور الأولي في أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للاستثمار الإجمالي في كل دولة وتُقاس نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية إلي إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ويلاحظ أن هذه النسبة، باستثناء البرازيل - وفي بعض السنوات روسيا - أقل قليلا من المتوسط العالمي في الفترة قيد التحليل.

وتراجعت هذه النسبة في الصين من ٤,١٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٦٪ في عام ٢٠١٨ (في حين يتراوح المتوسط العالمي بين ٨,٢٪ و٧,١٪، بمعنى آخر، هناك اعتماد منخفض ومتراجع على الاستثمار الأجنبي في عملية التحول الهيكلي الصيني، على عكس البرازيل (التي ارتفع مؤشرها من ٨,١٪ إلى ٢١٪ خلال هذه الفترة)، ويشير تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البريكس خلال (٢٠٠٩-٢٠١٨) التي تم تحليلها أنه كان غير متجانس للغاية، فكانت الصين تركز نحو نصف هذه الموارد، وكانت روسيا والبرازيل تخسران الأرض،

---

energy-consuming countries: fresh evidence from using the quantile-on-quantile approach. Energy Economics 71, p.282.

علاوة على ذلك، على الرغم من نمو المبلغ الإجمالي بنسبة ٣٦٪، فإن حصة دول البريكس في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية لم تشهد اتجاه نمو كبير، ومع ذلك، بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، كان النمو أكبر بمرتين من النمو المتعلق بالتدفقات الداخلة (٧٢٪)، وتضاعفت حصة مجموعة البريكس في الإجمالي العالمي تقريبا خلال هذه الفترة، وترجع هذه الحركة بالكامل تقريبا إلى تدويل رأس المال الصيني، الذي شكل في عام ٢٠١٨ نحو ٧٧٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج لدول البريكس (إضافة إلى ٢٢٪ من روسيا؛ أي أن البرازيل والهند وجنوب أفريقيا لا علاقة لها على الإطلاق في هذا الصدد[١١٤].

ويبين تحليل تطور هذه الاستثمارات على أساس الرصيد عن أنماط متشابهة للغاية، كما هو متوقع، فإن حصة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس إلي الإجمالي العالمي أقل من تلك المرتبطة بالتدفقات، وفيما يتعلق بالتدفقات الوافدة فقد ارتفعت هذه النسبة من ٨,٦٪ إلى ١٠٪ بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٨، مع زيادة وزن الصين في الكتلة (من أقل من الثلث إلى أكثر من ٥٠٪ من الإجمالي) وانخفاض بمقدار

---

(2). احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

Compiled by the authors based on data from UNCTAD statistics. Part of: De Conti B, Diegues AC (2022) Foreign direct investments in the BRICS countries and internationalization of Chinese capital**, BRICS Journal of Economics 3(3):** p.129.

الضعف تقريبا في التدفقات الوافدة، وارتفعت أسهم روسيا وجنوب أفريقيا (إلى ١٢,٦٪ و ٤,٠٪ على التوالي في عام ٢٠١٨)، أما بالنسبة للتدفقات إلى الخارج، فإن التباين أعلى من ذلك، لأن الصين تمثل حوالي ثلثي مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من مجموعة البريكس، وهذا النمو الصيني القوي هو السبب الرئيسي وراء توسع مشاركة هذه الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في هذه الفترة من ٤,٤٪ إلى ٩,٤٪، ومن الجدير بالذكر مرة أخرى أن الصين تعد وسيلة مهمة لإعادة تشكيل الأهمية النسبية لكل دولة داخل الكتلة، مع انخفاض كبير في مشاركة البرازيل (أكثر من ٥٠٪) وروسيا (٦٧٪).

البعد الثاني : وهذا البعد خاص بتوصيف الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس بتحليل التكامل داخل المجموعة، وتستند هذه الجهود إلى تحليل البيانات المقدمة من المسح المنسق للاستثمار المباشر، الذي يعرض مخزونات موحدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (في صافي حقوق الملكية وصافي الديون) للغالبية العظمى من دول العالم حتى عام ٢٠١٨ ويشير إلى أن التكامل الإنتاجي داخل مجموعة البريكس، فعامة غير مهم وغير متماثل إلى حد كبير، وفي الواقع، تمثل الكتلة حصة صغيرة جدا من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تجتذبه بلدانها (٠,٣٤٪ و ١,٤٥٪ فقط من وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر نشأت في هذه الدول، والبرازيل هي الدولة التي تتمتع فيها دول البريكس بوزن أكبر كوجهة لأسهم الاستثمار الأجنبي المباشر (٥,٧٪)، وجنوب أفريقيا هي الدولة التي تتمتع فيها الكتلة بأهمية نسبية أعلى كمصدر للاستثمارات

(٤,٦٪)، وبالنسبة للصين وروسيا والهند، فإن مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة من أعضاء مجموعة البريكس الآخرين تكون دائماً أقل من ١% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المستلم[١١٥].

[١١٥] احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

المطلب الثالث

ركائز وفاعلية وتحديات تكتل البريكس في تحقيق أهدافه وتكوين نظام عالمي جديد

سيتم تناول هذا المطلب من خلال النقاط **التالية :**

- ركائز قوة تأثير تكتل البريكس في الاقتصاد العالمي.
- فعالية تكتل البريكس في الاقتصاد العالمي.
- تحديات تكتل البريكس في تحقيق أهدافه وتكوين نظام عالمي جديد.

أولاً: ركائز قوة تأثير تكتل البريكس في الاقتصاد العالمي:

يرتكز تأثير تكتل البريكس في الاقتصاد العالمي علي ركيزتين أساسيتين، **هما**:

الركيزة الأولي: الثقل الاقتصادي للتكتل:

بالنظر إلى الثقل الاقتصادي لمجموعة بريكس، يعتبر هذا العنصر محركا أساسيا من شأنه تمكينها من التأثير بقوة على النظام العالمي الراهن وأن تقف كمنافس شرس ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ينتظر أن تتبادل مجموعة البريكس الأدوار الريادية مع الاقتصادات التقليدية الغنية، وأن تبرز كأولى القوى الاقتصادية العالمية. ومن المقدر أن تحقق المجموعة بحلول عام معين جهودا استثمارية ضخمة، تتجسد في ترسيخ مكانتها الاقتصادية والسعي لأن تصبح الجهة

المهيمنة، وإزاحة أمريكا عن الصدارة لتتبدل المراكز العالمية أيضا: الصين في القمة بقيمتها الاقتصادية المقدرة، تليها الهند والولايات المتحدة، ومن المتوقع أن يتضاعف أثر بريكس اقتصاديا، ليشهد العالم إعادة تشكل قوة اقتصادية جديدة تضاهي وتتجاوز حجم الاقتصاد الأمريكي، مما يستتبع تغيرات جذرية في خريطة النفوذ الاقتصادي العالمي، ويوضح الشكل التالي توقع وضع دول البريكس وفقا لمعيار الناتج المحلي الإجمالي (بسعر تعادل القوة الشرائية) للأعوام ٢٠٤٠، ٢٠٣٠، ٢٠٢٠، ٢٠٥٠[١١٦].

واكتسبت مجموعة البريكس مزيدا من الشهرة بعد الإصدار الثاني للعمل الذي قام به خبراء من "غولدمان ساكس"، والذي صدر في عام تحت عنوان "الحلم مع BRICs: الطريق إلى٢٠٥٠"، حيث أعلن من خلاله أن هذا التكتل يمثل قوة اقتصادية وسياسية مرموقة، قادرة على تجاوز اقتصاديات مجموعة السبع مجتمعة بمجيء عام ٢٠٥٠ وقد زادت التوقعات بأن مركز الثقل الاقتصادي قد ينتقل خلال الخمسين عاما التالية صوب دول البريكس، وبانضمام جنوب أفريقيا إلى المجموعة في العام ٢٠١٠ لتكوين مجموعة البريكس، أصبح الاتحاد أكثر تنوعاً بتمثيل

([1]) وليد عبى، وآخرون، "واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فى دول البريكس – دراسة تحليلية للفترة ١٩٩١ – ٢٠٢١" . "الجزائر، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد ٧، العدد ٢**، ٢٠٢٢، ص ١٦٣.

منطقة من أفريقيا، مما دعا إلي القول بأن العقد الأول من الألفية الجديدة هو عقد "البريكس"[١١٧].

الركيزة الثانية: الثقل السياسي للمجموعة:

أما الأساس الثاني في نمو مجموعة بريكس ومكانتها كقطب عالمي يتمثل في الثقل السياسي الذي تحمله الدول الأعضاء، وضمن بريكس، دولتان محوريتان، الصين وروسيا، بمكانتهما السياسية العالية ومقاعدهما الدائمة في مجلس الأمن، تسعيان للعب دور أكبر على الساحة الدولية، والبريكس أسست على فكرة تحالف تعددي يتضافر فيه دعم دولي لتعزيز النفوذ الاقتصادي ولتشكل قوة مؤثرة مقابلة للغرب، خصوصا بعد انحسار النفوذ السوفيتي، ومن الممكن أن تفتح المجموعة ذراعيها لضم اقتصادات صاعدة، مثل إندونيسيا وتركيا والمكسيك وغيرها، وهذه الخطوة تبرز أهمية ديموجرافية واقتصادية كبرى، مما يزيد من جاذبية المجموعة كمحور على خريطة الاقتصاد العالمي وكقوة قادرة على التحدي والتفوق.

ثانياً: فعالية تكتل البريكس في الاقتصاد العالمي:

اقتصاد روسيا الاتحادية، بتصنيفه كسادس أكبر اقتصاد عالمي، يعرف بتنوعه وسيطرة الدولة على قطاعات حيوية كالنفط والغاز الطبيعي،

([2]) Shraddha Naik, (June 2016) "The Rise of BRICS- A Multipolar World?", Jawaharlal Nehru University, New Delhi, Asia-Pacific ISA Conference, p25.

وحيازته على مرتبة متقدمة في إنتاجهما، إلى جانب المعادن والصناعات العسكرية الثقيلة. روسيا، بأكبر احتياطيات غاز طبيعي والمرتبة الثانية في احتياطات النفط، أظهرت كفاءة اقتصادية متقدمة، متخطية دول الاتحاد الأوروبي وتحتل المرتبة الخامسة عالميا وفق البنك الدولي، ما يعكس قدرتها الاقتصادية الكبيرة. كما تسعى روسيا، تحت قيادة الرئيس بوتين، لتأكيد مكانتها السوفيتية السابقة، وهي فعالة في مجموعة الثماني ولها دور مميز في منظمات إقليمية ودولية عدة[١١٨].

ويوضح الشكل التالي تطور معدل نمو اقتصاد دول البريكس خلال(١٩٩١ – ٢٠٢١):

شكل (١) تطور معدل نمو اقتصاد دول البريكس خلال(١٩٩١ – ٢٠٢١) "نسبة مئوية %"

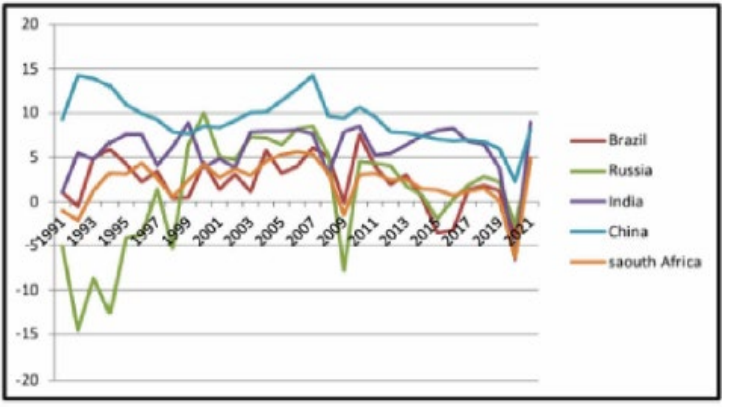

([118])IMF. WEO database (October 2020) for 2020, and PwC3 for 2030, 2040 and 2050. (www.imf.org).

المصدر: وليد عبى، وآخرون، "واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فى دول البريكس – دراسة تحليلية للفترة ١٩٩١ – ٢٠٢١" . "الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ١٥٨

واحتلت الصين مرتبة الوصافة اقتصادياً على مستوى العالم، قوت موقعها السياسي وتشارك في مجموعات رئيسية كمجموعة العشرين وغيرها. لكن موقعها في البريكس يبرز بشكل مختلف، حيث تسعى الصين عبر هذه المجموعة للتأثير كقوة اقتصادية وسياسية محورية وتنادي بأداء دور أكثر فاعلية في مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي.

أما الهند، فتتميز بديناميكية شبابية عالية، حيث تقل أعمار نسبة كبيرة من السكان عن ٢٥ عاما، مما يوفر قاعدة كبيرة ونشطة اقتصاديا، وتتمتع الهند بموارد استراتيجية سياسية، اقتصادية، وعسكرية متنوعة، وتقدمت لتصبح قوة نووية فاعلة مع إمكانية أن تتبوأ مرتبة بارزة بين القوى الدولية مستقبلا، وكبر وتنوع اقتصادها وضعها في المرتبة الخامسة عالميا في حجم الناتج المحلي.

والعلاقات الصينية الهندية، خاصة الاقتصادية منها، كانت ضرورية لدفع نهضة الهند الاقتصادية ولاحقاً دفع الاقتصاد العالمي، ففي سنة معينة، استحوذت الصين والهند مجتمعتين على نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد العالمي على الرغم من حجمهما السكاني المرتفع. وتتوقع العديد من التنبؤات الاقتصادية أن يتجاوز الاقتصادان الصيني والهندي اقتصاد

الولايات المتحدة بحلول عام محدد، مما سيمكنهما من احتلال المركزين الأول والثاني.

وتبذل البرازيل جهوداً كبيرة لترسيخ إصلاحاتها السياسية والاقتصادية بهدف تقوية مكانتها إقليمياً في أمريكا الجنوبية وعلى الساحة العالمية كذلك. تحت إدارة الرئيس السابق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، ارتقت البرازيل بمكانتها السياسية على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث عزز حضورها ضمن مجموعة العشرين، تكتل الميركوسور واتحاد الأوناسور، الذي أسس في سنة ٢٠٠٨، مؤكدة دورها كأقوى القوى في القارة، واستطاعت البرازيل أن تحدث نقلة اقتصادية قوية، مما وضعها في صف الدول الصناعية الجديدة ومكنها من احتلال المركز السادس عالمياً بعد ألمانيا وفرنسا، مع معدل نمو سنوي يتجاوز ٥٪، وتسير البرازيل نحو مزيد من الازدهار العالمي، خاصة بعد اكتشاف ثرواتها النفطية، مما رفع من وزنها الاستراتيجي وتجاوزت المملكة المتحدة في التصنيف الاقتصادي العالمي، بتوقعات بلوغ المرتبة الخامسة كأقوى اقتصاد حسب تصريح وزير المالية البرازيلي جويدو مانتيغا، وذلك بنمو يقدر بين ٣ و٤٪ سنوياً، بينما من المتوقع ألا يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا ١٪. وقد استفادت البرازيل من تنوع مصادر الطاقة لتعزيز إيراداتها.

وفي المقابل، تتمتع جنوب أفريقيا بموقع استراتيجي على الخطوط البحرية العالمية الرابطة بين المحيطين الهندي والأطلسي، ما يكسبها

مزايا اقتصادية مهمة ويجعلها منفذاً رئيسياً للقارة الأفريقية. دعيت للانضمام إلى بريكس من قبل الصين لبناء علاقات سياسية واقتصادية أوثق سواء مع الصين نفسها أو مع دول المجموعة بشكل عام. رغم كونها الأضعف اقتصاديا ضمن المجموعة، تعتبر جنوب أفريقيا شريكاً تجارياً قوياً وحليفا سياسياً مهماً، وتقع ضمن أكبر الاقتصادات العالمية، حتى مقارنة بدول أكثر ثراء بالموارد الطبيعية والبشرية في أفريقيا، مثل نيجيريا ومصر(١١٩).

ثالثاً : تحديات تكتل البريكس في تحقيق أهدافه وتكوين نظام عالمي جديد.

تتمثل أهم هذه التحديات، في **الأتي**:

١ـ الإختلافات الداخلية:

تتعدد التباينات بين أعضاء بريكس، فهناك تباينات اقتصادية، وثقافية، وسياسية تجعل علاقة الأعضاء غير متكافئة، وفيما يتعلق بالتباينات الاقتصادية بين أعضاء بريكس، يمكن أن نرى تفاوتًا في حجم الاقتصادات، وتعدُّ الصين الأغنى والأعلى اقتصادًا بين دول بريكس؛ بحيث تشير بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ إلى أن الناتج المحلي لدولة الصين بلغ (١٨ تريليون دولار) وهذ يعادل ٤٤ ضعف اقتصاد جنوب إفريقيا البالغ (٤٠٥,٩ مليار دولار) التي تعدُّ أقل اقتصادٍ داخل البريكس، و٩ أضعاف اقتصاد البرازيل، و٨ أضعاف اقتصاد روسيا، و٥ أضعاف

(1) أم البنين معلم، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠.

اقتصاد الهند، حيث تعاني بعض دول المجموعة تحديات اجتماعية واقتصادية أكبر، مقارنة بالدول الأخرى. وهناك تباين في الأنظمة السياسية والاقتصادية لدول بريكس، وتعدُّ الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا دولًا "ديمقراطية"، في حين تتمتع الصين وروسيا بنظام مركزي(١٢٠).

وفيما يتعلق بالنظام الاقتصادي، فهناك دولٌ تتبنّى النظام الاشتراكي، مثل الصين والهند، ومنها دول تتبنّى النظام الرأسمالي مثل روسيا، والجمع بين أنظمة مختلفة داخل المجموعة يمكن أن يؤثر على بعض القرارات ويعوق تقدّم المجموعة(١٢١).

٢- عدم تناسق القوى داخل بريكس:

هناك فروق في القوة والتأثير بين دول بريكس، وهذا يمكن أن يؤثر على التوازن والتمثيل في القرارات الجماعية لدول بريكس، وأيضًا قد تواجه تحديات وعوائق مثل اختلاف الثقافات واللغات والمصالح المختلفة بين الدول الأعضاء، وتنطلق مصلحة الدول في تفاعلها مع الدول الأخرى، فكلٌّ من الصين وروسيا لهما غاياتهما الخاصة من وراء التقارب، برغم اتفاقهما على مواجهة التفرد الأمريكي بالنظام الدولي، فالصين تدرك أن التقارب مع روسيا، التي تعدّ أحد أقطاب النظام الدولي المستقبلي، يتيح

---

(1) عزت قناوي، تأثير تجمع دول بريكس(BRICS)) على النظام الاقتصادى الدولى: مع الإشارة إلى مدى إمكانية إنضمام مصر لعضوية التجمع، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد ٩**، ٢٠٢٢، ص ٧٢.

(2) بريكس'... **وجهة الحالمين بـ "تغيير العالم" الشرق الأوسط**، ٢٠٢٣، علي الرابط: https://shorturl.at/GMX58

لها إنهاء التفرد الأمريكي، ولاسيما من ناحية الإمكانيات العسكرية، وتدرك روسيا أن الصين هي قوة اقتصادية عالمية مستقبلية، وهي القوة الاقتصادية القادرة على مواجهة الاقتصاد الأمريكي، ومع ذلك فكلتاهما تريد السيادة في المحيط الإقليمي الذي تتحركان فيه، وهنا تتجذّر خلافاتهما وتنافسهما حول القوة التي تهيمن على الإقليم الآسيوي، بالإضافة إلى الخلافات حول القضايا المتعددة ولاسيما الحدود(١٢٢).

٣- تحديات التنسيق والتنفيذ:

تعدّ التعددية السياسية إحدى ركائز الأنظمة السياسية، ويمثل جمع هذه المجموعة من الأنظمة السياسية المختلفة معًا تحديًا وعائقًا أمام التكامل السياسي والاقتصادي.

ولتحقيق التنسيق بين الأعضاء، يتطلب ذلك تقييم المسافات الجغرافية وتوافق المصالح بين أعضاء بريكس، فعدم وجود توافق بين الأعضاء، وعدم تحقيق الهدف المشترك وتعزيز التعاون بين الأعضاء، قد يخلق

([3]) BRICS becoming attractive in multipolar world today: Russian FM. (3rd of October 2023)

علي

الرابط:

https://english.news.cn/20231003/dbbdcba1f00b4985bb77e1e64ebe33ce/c.html

تحديًا وصعوبة لدى بريكس كمجموعة في ضمان تنفيذ القرارات والسياسات.

وهناك بعض التحديات التي قد تواجهها مجموعة بريكس خلال نموّها وتوسّعها، أحد هذه التحديات، هو مدى اتفاق أعضاء بريكس على الأهداف والأولويات، فبعض دول بريكس قد تختلف سياستها الخارجية، فمثلًا تدعم روسيا والصين توسيع عضوية المجموعة، الذي يعزّز النفوذ العالمي لبريكس، على خِلاف الهند والبرازيل اللتين لا ترغبان في خوض عِداء مع الغرب، وتُولي الهند أهمية لقضايا الأمن الغذائي والتنمية الريفية، بينما تركّز روسيا على قضايا الطاقة والتعاون العسكري.

٤ـ المقاومة والمعارضة الخارجية:

قد تختلف وجهة نظر الولايات المتحدة بشأن بريكس؛ حيث ترى أنها شراكة اقتصادية وسياسية مهمة، وأن كل دولة لها الحرية بأن تختار شركاءها الذين تتعاون معهم، وأن لكل دولة لديها اختلاف في وجهات النظر بشأن القضايا الحاسمة(١٢٣).

ومن وجهة نظر أخرى، ترى الولايات المتحدة أن مجموعة بريكس قد تكون تحديًا للنظام العالمي الحالي الذي تقوده، ولوجهة النظر هذه أسباب، ولعل السبب الرئيسي هو وجود اهتمامات اقتصادية وسياسية مختلفة

([1]) BRICS: The 2008 financial crisis and economic performance, **BRICS Journal of Economics**(,2022) https://brics-econ.arphahub.com/article/86488

للولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال، قد ترى الولايات المتحدة أن بريكس تحدٍّ لسيطرتها الاقتصادية العالمية أو ترى أنه يؤثر على التجارة الحرة والمنافَسَة العالمية.

ويتخذ الاتحاد الأوربي موقفًا محايدًا بشأن بريكس؛ حيث يحترم بريكس كشريك دولي يسهم في التعاون الدولي والتجارة الحرة، ولتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية المشتركة، وأيضًا تعزيز العلاقات وتحقيق المصالح المشتركة بينها وبين مجموعة بريكس.

يجب أيضاً الاشارة الى أنه قد تستخدم استراتيجيات سياسية كتشكيل تحالفات دولية لتقويض نفوذ بريكس، مثل التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمواجهة نزاعات الهيمنة والتوسع. وأيضًا استخدام العقوبات الاقتصادية أو تشديد القيود التجارية لتعطيل نموّ اقتصاداتها.

٥- تحديات الأمن والنزاعات:

تواجه دول بريكس عوامل تعوق جهودها وتشمل الاختلافات في الأولويات الوطنية والتحديات الداخلية لكل عضو من الأعضاء، وتشكل النزاعات بين دول الأعضاء تحديًا أمام تقدّم بريكس، ومن ذلك توتّر العلاقات بين الصين والهند على خلفية النزاع الحدودي (وادي جالوان) الذي تسبّب أحيانًا في مواجهات عسكرية، كما حدث في عام ٢٠٢٠، وبما أن التوترات لم تتم مناقشتها أو حتى إدراجها في الأجندة، فإن النزاع الحدودي بين الصين والهند لم يكن له تأثير سلبي كبير على دول بريكس؛

حيث تعاملت الدولتان مع التصعيد العسكري بطريقة مسؤولة ومنهجية ومنضبطة(١٢٤).

وقد استغلت الولايات المتحدة ذلك وسَعَت إلى تعميق علاقاتها الأمنية والاقتصادية مع الهند مع احتدام التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وهي تعتبرها شريكًا حيويًّا في استراتيجية واشنطن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ(١٢٥)، وترى الصين أن تحسين العلاقات من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي والسلام في المنطقة؛ لذلك يسعى الجانبان للتعامل بشكل مناسب مع قضية الحدود، والحفاظ بشكل مشترك على السلام في المنطقة(١٢٦).

وكان هناك صراع حول توسيع عضوية بريكس؛ حيث أرادت الصين وروسيا تطوير المنظمة بسرعة لزيادة نفوذهما في الدول النامية المهمة، التي رأى الكثير منها أيضًا أنها فرصة للتقرب من الصين اقتصاديًّا، ومع

([1]) Papa, M. and Verma, R. (2021), Scenarios for BRICS Evolution in Light of the India–China Conflict. Glob Policy, 12, p 539.: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1758-5899.13010

([2])Three things to know about China-India tensions, United States Institute of Peace, (2023)

الرابط: https://www.usip.org/publications/2023/10/three-things-know-about-china-india-tensions

([3]) https://shorturl.at/dDHS8.

ذلك، تخشى الهند أنها سوف تفقد نفوذها إذا قبلت مجموعة بريكس عددًا أكبر مما ينبغي من الأعضاء الجدد الذين يشاركون أجندة الصين[١٢٧].

([4])China and India are at odds over BRICS expansion, Atlantic Council, (8th of August 2023)
:https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/china-and-india-are-at-odds-over-brics-expansion

الخاتمة:

يُسلّط هذا البحث الضوء على دور تجمع البريكس في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي، متناولًا تأثيره على النظام النقدي والتجاري والاستثماري العالمي. وقد أكّدت الدراسة صحة فرضيتها، حيث أظهرت مجموعة البريكس قدرتها على تقديم بدائل حقيقية للنظام المالي العالمي عبر إنشاء بنك التنمية الجديد ومحاولات تقليل الاعتماد على الدولار في المعاملات التجارية الدولية، مما يعزز استقلالية اقتصادات الدول الأعضاء ويدفع نحو نظام اقتصادي أكثر توازناً وتعددية.

لقد أظهرت الأرقام والنسب الاقتصادية الواردة في البحث تنامي قوة البريكس، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو احتياطياتها النقدية، أو حجم تجارتها الخارجية، ما يعكس ثقلها الاقتصادي المتزايد. ومع ذلك، فإن هذا التكتل يواجه تحديات تتطلب معالجة دقيقة، مثل التفاوت في القدرات الاقتصادية لأعضائه، والضغوط السياسية الخارجية، والحاجة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين أعضائه.

يجب تعزيز التعاون بين دول البريكس عبر تطوير سياسات استثمارية متكاملة، وزيادة التجارة البينية، والعمل على تقوية المؤسسات المالية التابعة له، بما في ذلك تفعيل آليات تمويل بديلة تسهم في تعزيز استقلالية الدول الأعضاء عن النظام المالي الغربي. كما أن استمرار التوسع في عضوية البريكس ودعوة اقتصادات ناشئة جديدة يمكن أن يرسّخ مكانته

كقوة اقتصادية عالمية مؤثرة، قادرة على إعادة صياغة النظام الاقتصادي الدولي وفقًا لمصالحه الجماعية.

نجاح تجمع البريكس في تحقيق أهدافه سيظل مرهونًا بقدرته على تجاوز العقبات الداخلية والخارجية، والانتقال من مجرد تحالف اقتصادي إلى قوة اقتصادية مؤثرة لها آليات واضحة في صنع القرار العالمي، مما يعزّز من دوره في تشكيل نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة واستدامة.

- **النتائج**

سعت الدراسة إلي إختبار صحة **الفرض التالي**:

" يوجد أثر لتجمع البريكس في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي":

وقد تبين صحة الفرض السابق، **للأسباب التالية**:

أولاً: تغيير النظام النقدي العالمي:

يتم ذلك من خلال **الأتي:**

١- إيجاد عملة جديدة بديلة للدولار**:**

٢- لنشاء بنك التنمية الجدية (NDB)، منافساً للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثانياً: تزايد الوزن النسبي لتجمع البريكس في الاقتصاد العالمي:

يتضح ذلك، من خلال **الأتي**:

- تستحوذ دول البريكس على نحو ٤٠٪ من مساحة العالم و٤٥٪ من سكانه.

- جميع دول البريكس أعضاء في مجموعة(G20) من بين عشرين اقتصادا رئيسيا.

- حافظت اقتصادات دول البريكس على نمو قوي في العقود الأخيرة، تتمتع أربعة منهم بإجمالي ناتج محلي سنوي يتجاوز تريليون دولار.

- تمتلك دول البريكس احتياطات من العملات الأجنبية، تمثل نحو ٤٠٪ من الإجمالي العالمي.

- بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البريكس ٢٥,٨ تريليون دولار عام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٤,٤٪ من الناتج المحلي العالمي، مقارنة ٩,١١ تريليون دولار عام عام ٢٠١٠.

- تسجيل نمو في التبادل التجاري بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٢ بنسبة ٩٥٪، بقيمة ٥٢,١ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢..

- بلغت نسبة الصادرات لدول البريكس من الصادرات العالمية ١٨,٣٪ عام ٢٠٢٢.

- بلغت نسبة الواردات لدول البريكس من الصادرات العالمية ١٦,٢٪ عام ٢٠٢٢.

- بلغ عدد سكان البريكس ٣,٢ مليار نسمة عام ٢٠٢٢، مقارنة ٢,٧ مليار نسمة عام ٢٠٠٠.

- بلغت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للبريكس ٤٤,١٪ من الاستثمار العالمي عام ٢٠٢٢.

- تضم البريكس أكثر من ٤٥٪ من سكان العالم (٣,٢٥ مليار نسمة) و ٤٠٪ من مساحة العالم.

- تزايد الأهمية النسبية للناتج المحلي لتكتل البريكس في الاقتصاد العالمي، فارتفع من ٩,٥٪ من الناتج العالمي عام ١٩٩٠، إلي ٢٨,٤٪ عام ٢٠٢٢، بعد إنضمام ستة دول إليه.

- يقدر الاحتياطي النقدي الأجنبي للمجموعة بنحو ٤ تريليون دولار، وتسيطر المجموعة على ٨٠٪ من إنتاج النفط العالمي، وعلى ٣٨٪ من إنتاج الغاز و٦٧٪ من إنتاج الفحم في السوق العالمية، كما تتحكم مجموعة بريكس في أكثر من ٥٠٪ من احتياطي الذهب والعملات.

- يُنتج التكتل أكثر من ٣٠٪ مما يحتاجه العالم من السلع والمنتجات بقيادة الصين والهند.

- إنشاء بنك تنمية متعدد الأطراف (MDB) ، تحتفظ بنود اتفاقية البنك بحد أدنى من المساهمة بنسبة ٥٥٪ للأعضاء المؤسسين، وبحد أقصى ٢٠٪ للدول المتقدمة؛ تعد الحصص المتساوية للأعضاء المؤسسين (حاليا ٢٠٪ لكل منهم)، ويقع المقر الرئيسي للبنك في الصين (شنغهاي)، بينما

تم إنشاء أول مركز إقليمي في جنوب إفريقيا في أوت ٢٠١٢؛ يبلغ رأسمال البنك المصرح به ١٠٠ مليار دولار منها ٥٠ مليار دولار مكتتب بها حاليا في أسهم متساوية من قبل الأعضاء المؤسسين؛ حيث يتكون الجزء المكتتب فيه من ٤٠ مليار دولار من رأسمال القابل للاستدعاء و١٠ مليار دولار من رأسمال المدفوع؛ تم دفعها على سبعة أقساط انتهت عام ٢٠٢٢.

ثالثاً: الأهمية النسبية لتجارة تجمع البريكس في التجارة العالمية:

يتضح ذلك، من خلال **الأتي**:

١- دور البريكس في زيادة التبادل التجاري والاستثماري مستقبلاً:

٢- حصة البريكس في التجارة العالمية.

٣- دور البريكس في الحد من الهيمنة علي التجارة العالمية.

رابعاً: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس.

خامساً: التوسع الاقتصادي لبريكس.

سادساً: دول البريكس وخطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي.

سابعاً: المساهمة في تطوير النظام العالمي.

وذلك من **خلال:**

١- بناء نظام دولي جديد متعدد الأطرف، ويحقق العدالة ويحد من الهيمنة الغربية:

٢- المساهمة في تحقيق "الأمن العالمي:

- **التوصيات:**

من خلال النتائج السابقة، يوصي **البحث بالتالي:**

١. محاولة تفعيل العملية الجديدة في المعملات التجارية للحد من هيمنة الدولار.
٢. محاولة تفعيل ودعم بنك التنمية الجديد ليكون بديلاً للبنك والصندوق الدوليين، وذلك لتغيير النظام النقدي العالمي.
٣. تعزيز سياسات الاستثمار لتجمع البريكس خارج نطاق التجمع، ومن ثم تعزيز مكانته عالمياً
٤. تشجيع المبادرات البينية التي تساعد على توسيع الشراكات مع القطاع الخاص في دول بريكس.
٥. دعم البنية التحتية والاقتصادية لكل دولة عضو وكذلك الاستثمار في التنمية المتبادلة والاعتماد على القوى الذاتية للتكتل.
٦. تقييم الإطار القانوني والتشريعي الحالي لكل دولة تريد الإنضمام إلي مجموعة بريكس.
٧. المساهمة في بناء قاعدة بيانات شاملة تقدم معلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة في تجمع البريكس، والدول التي لها علاقات جيدة معها.
٨. تشجيع تبادل الوفود التجارية والفنية والبحثية بين دول بريكس لإنشاء شبكات اتصال تفضي إلى إقامة مشروعات مشتركة.

٩. تعميق دراسة الآثار المتوقعة للتحولات الجيوسياسية الناتجة عن انضمام دول جديدة إلى بريكس وكيفية تأثيرها على السياسات الاستثمارية والاقتصادية محليا.

١٠. إنشاء لجان مشتركة تضم خبراء اقتصاديين وماليين لوضع خطط تنفيذية تستجيب للتغيرات الحاصلة وتمكن من تعظيم الاستفادة من العضوية في بريكس.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. ابراهيم حسين، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٦، العدد ١١**، ٢٠٢١.

٢. إحسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية والتغيرات في موازين القوي العالمي: تكتل مجموعة البريكس٩ أنموذجاً، العراق، **مجلة دراسات الكوفة، العدد ٧**، ٢٠٢٠.

٣. إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٤. أحمد صلاح الدين، دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد ١٠، عدد٤**، ٢٠٢٠.

٥. أحمد فاروق محمد، تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الأثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل، **المجلة القانونية ، المجلد ٥، العدد ١٨**، ٢٠٢٣.

٦. اسامة المجذوب، **الجات ومصر والدول العربية .. من هافانا الى مراكش**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧).

٧. إسلام حسين، **تجتمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية، ٢٠٢١.

٨. اشرف فتحي البيومي، **بريكس.. توسع اقتصادي وسياسي**، مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، ٢٠-٢-٢٠٢٤.

٩. أم البنين معلم، **دور تكتل البريكس في النظام الدولي**، رسالة دكتوراه، (جامعة الحاج لخضر –باتنة١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٢).

١٠. الأمم المتحدة: تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٨، منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (UNCTAD/WIR/2018 Overview)

١١. أمير فتحي، مصر تبدأ ٢٠٢٤ بعضوية "بريكس" وسط آمال في فرص اقتصادية جديدة.

١٢. إميل أمين، هل تنتزع دول البريكس قيادة العالم. **مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٠٥**، ٢٠١٩.

١٣. انضمام مصر لعضوية مجموعة "بريكس": الآفاق والفرص"، المنتدى الاستراتيجى للسياسات العامة ودراسات التنمية، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٣.

١٤. إيمان عطية، دور التطور التكنولوجي في دعم التنمية الصناعية: دراسة تطبيقية لمجموعة دول BRICS، **مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١١٠، عدد ٥٣٤**، ص ٢٠١٩.

١٥. إيهاب محمد أبو المجد، الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي، مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيو استراتيجية، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد، عدد ٢٠**، أكتوبر ٢٠٢٣.

١٦. بريكس'... **وجهة الحالمين بـ "تغيير العالم" الشرق الأوسط**، ٢٠٢٣، علي الرابط: https://shorturl.at/GMX58.

١٧. بكري كامل، **الاقتصاد الدولي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٨).

١٨. بوكساني رشيد ودبش احمد، " **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي** "، ندوة علميه دولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية، جامعة فرحات عباس - سطيف - ٨ -٩ مايو ٢٠٠٤.

١٩. تقرير (**CNBCعربية**) ٢١ -١٠- ٢٠٢٤.

٢٠. جليل هاشم، نوار، **أمريكا والقوى الصاعدة: السياسية الأمريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٢٠).

٢١. جمال الدين رزوق، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، (بيروت: الدار العربية، ٢٠٠٧).

٢٢. جمال عبد الجواد، **البريكس والاستثمارات المباشر**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٠-١٠-٢٠٢٤.

٢٣. جمال عدوي، **تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي**، رسالة ماجستير، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٩.

٢٤. حميد الجميلي، **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة"**، (أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٨).

٢٥. خليل فادي، تكتل البريكس واثره في تشكيل النظام الدولي الراهن وتطوره، **مجلة جامعة البعث – سلسلة العلوم القانونية، المجلد ٤٢، عدد ٢١.**

٢٦. رجب محمود ذكي، مدي تأثير إنضمام مصر إلي جموعة البريكس علي الاستثمارات الأجنبية، **مجلة البحوث الفقهية والقتانونية، العدد ٤٦**، يوليو ٢٠٢٤.

٢٧. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، (القاهرة: الدار اللبنانية، ط٢ ،الجزء الثاني، ١٩٩٤).

٢٨. سماح الياوي، أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٣، العدد ٤٥.**

٢٩. سمر سلامة، **مجموعة بريكس.. ثقل اقتصادى عالمى وفرص واعدة للتبادل التجارى والاستثمار، مجلس الوزراء**، عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **أكتوبر ٢٠٢٤.**

٣٠. سوزان عوض الله٠مساهمات مجموعة دول البريكس في إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ١١، العدد ٣**.

٣١. صبري حسن، ضياء الدين، انضمام مصر لتكتل البريكس التحديات والمكاسب الاقتصادية دراسة اقتصادية فقهية مقارنة Egypt joining the BRICS bloc challenges and economic gains، **مجلة قطاع الشريعة والقانون، ١٥ (١٥)**، ٢٠٢٤.

٣٢. صحيفة الشعب اليومية أونلاين، العالم، جمهورية الصين الشعبية، ٢٠١٠/١٢/٢٤،

<http://www.arabic.people.com.cn/31663/index.html>

٣٣. طارق الطائي، أثر مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، **مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١٩**، ٢٠٢٠.

٣٤. طارق محمد الطائي، (٢٠٢٢)، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي. **مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد**: ١٩ ، على الرابط: https://iasj.net/iasj/download/46543ae135f81523

٣٥. عائشة الكعبي، **بريكس والسعي لنظام متعدد الأطراف: التطلعات والتحديات**، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ١٨-١٢-٢٠٢٤.

٣٦. عبد الرحمن علي عبد الرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، جامعة البصرة، المجلد ١٦، مارس ٢٠١٩.

٣٧. عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، **"مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث"**، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٨).

٣٨. عزت قناوي، تأثير تجمع دول بريكس(BRICS)) على النظام الاقتصادى الدولى: مع الإشارة إلى مدى إمكانية إنضمام مصر لعضوية التجمع، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد ٩**، ٢٠٢٢.

٣٩. علي بلعربي، التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره علي النظام الدولي السائد، الجزائر، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد ٨،عدد ١.**

٤٠. علي مسعود، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، **مجلة أفاق آسيوية، العدد الثاني**، ديسمبر ٢٠١٧.

٤١. علي نجم، **واقع وآفاق الاقتصاد العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين**، منشورات اتحاد المصارف العربية، ١٩٩٩.

٤٢. عماد الأزرق، مجموعة بريكس ومبادرة "الأمن العالمي"، **مركز التحرير للدراسات والبحوث، القاهرة**، نوفمبر ٢٠٢٤ العدد ٥٠٣٨٢.

٤٣. قدور بوزيدي، **التكامل اقتصادي العربي**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر، ١٩٩٩).

٤٤. ليلى عاشور، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجا، **مجلة جامعة النهرين**، العدد ٤٥، ٢٠١٦.

٤٥. محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، **مجلة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد ٦٧٦٣**، إبريل ٢٠١٢.

٤٦. محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، **مجلة أفاق المستقبل، يوليو ٢٠١٨، العدد١٩.**

٤٧. محمد عبد الكريم يوسف، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، علي الموقع:

٤٨. محمد عبد العاطي، «بريكس وأفريقيا،» مجلة أفريقيا قارتنا (القاهرة)، العدد ٤ (أبريل ٢٠١٣)، <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Categories/TmpListOfArticles.aspx?CatID=4557

٤٩. محمد محمود الامام، **التكامل الاقليمي بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠).

٥٠. محمود السيد، **ما الذي يحتاجه "بريكس" ليصبح قوة عالمية مؤثرة**، مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة، نوفمبر، ٢٠٢٤.

٥١. مركز دراسات الوحدة العربية، بريكس في أفريقيا: التوجهات الاقتصادية وآفاق المستقبل، ديسمبر، ٢٠١٧.

٥٢. مروة هاشم، إمكانيات استفادة مصر اقتصادياً من مجموعة دول البريكس، **المجلة العلمية لاقتصاد والتجارة**، عدد٣، ٢٠١٩.

٥٣. مصطفي، عبدالله رمضان توفيق، الآثار المتوقعة لانضمام مصر للبريكس على الميزان التجاري المصري، **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية ٤(١)**، ٢٠٢٤.

٥٤. معلم أم البنين، دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي، **مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد: ١٦، عدد: ٤**، ٢٠٢١، الرابط: http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/2608/drence=1&isAllowed=y.

٥٥. معهد الولايات المتحدة للسلامUSIP ، ٢٩-١١-٢٠٢٤.

٥٦. منير الحمش، " النظام الاقليمي العربي والتحديات الاقتصادية"، **مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٥٢**، فبراير.

٥٧. مهند النداوي، بريكس في أفريقيا: التوجهات الاقتصادية وآفاق المستقبل، **مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٤٠، عدد ٦٦**، ٢٠١٩، ص ٢٧: <http://www.arabic.people.com.cn/31659/index.html>

٥٨. نشوي عبد النبي، اللوجستيات...مرتكز رئيس لتعزيز دور البريكس، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء ، **مجلة لآفاق مستقبلية، عدد ٤**، يناير ٢٠٢٤.

٥٩. نوار جليل هاشم، **السياسة الأمريكية تجاه القوى الصاعدة في النظام العالمي: دول بريكس أنموذجاً**، رسالة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦)، ص ص ١١٧ – ١١٨.

٦٠. نورهان الشيخ، منظمة شنغهاي.. رقم صاعد في معدلات القوة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٩.

٦١. هبة خالد، **انضمام مصر للبريكس وأهم التحديات التى تواجهها**، المركز الديمقراطى العربى، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالى:https://democraticac.de/?p=92001، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١٠/٢٩.

٦٢. هبة ناصرى، "مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمى"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ٢٠**، ٢٠٢٢/٧/١.

٦٣. وليد عبى، وآخرون، "واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فى دول البريكس – دراسة تحليلية للفترة ١٩٩١ – ٢٠٢١" . "الجزائر، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد ٧، العدد ٢**، ٢٠٢٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth: Employment and Structural Transformation in Africa (Addis Ababa, Ethiopia: United Nation, Economic Commission for Africa, 2013).
2. Alexandra Morozkina, John J. Kirton, **BRICS and Global Governance**, (First Edition .New York: Routledge, 2018).
3. BALBAA**, M. E. (2023),"Assessing the economic implications of egypt's potential membership in Brics: opportunities, challenges, and prospects", Epra International Journal of Environmental Economics, Commerce and Educational Management (ECEM), 10(6).**
4. Bandi R. Prasad, BRICS and the Global Economy, Financial Technologies Knowledge Management Company (FTKMC):https://nkibrics.ru/system/asset_docs/data/54cf/72c4/6272/690a/8b12/0000/original/BRICS_and_The_Global_Economy.pdf?1422881476/ (accessed on 22/08/23).

5. BRICS becoming attractive in multipolar world today: Russian FM. (3rd of October 2023)
6. BRICS information portal, History of BRICS, The site was browsed on : 27/11/2019, P.1. https://bit.ly/3aekakc.
7. BRICS: The 2008 financial crisis and economic performance, **BRICS Journal of Economics**(,2022) https://brics-econ.arphahub.com/article/86488.
8. China and India are at odds over BRICS expansion, Atlantic Council, (8th of August 2023)
9. Compiled by the authors based on data from UNCTAD statistics. Part of: De Conti B, Diegues AC (2022) Foreign direct investments in the BRICS countries and internationalization of Chinese capital**, BRICS Journal of Economics 3(3)**.
10. Country Economy Portal (countryeconomy.com): BRICS. https://fr.countryeconomy.com/pays/groupes/brics/ (acces sed on 22/08/23).
11. Dinfin Mulupi, «All is Not lost for BRICS-Africa Despite Recent Challenges,» 18 June 2016,

<http://www.howwemadeitinafrica.com/not-lost-brics-africa-despite-recent-challenges>.

12. Ekaterina Y. Arapova, **The "BRICS Plus" as the First International Platform Connecting Regional Trade Agreements**, Asia-Pacific Social Science Review, 19(2), 2019.

13. Elizabeth Sidiropoulos & Cyril Prinsloo & Luanda Mpungose & Neuma Grobbelaar, BRICS, AFRICA AND GLOBAL ECONOMIC GOVERNANCE ACHIEVEMENTS AND THE FUTURE, **GEGAfrica Policy Briefing**, July 2018.

14. Farzad Ramezani, "**Egypt's Pending Membership of BRICS – An Overview**", Silk Road Briefing, 1 September 2023.

15. Filippo Cutrera, Do the BRICS care about International Security?, BPC Policy Brief, BRICS Policy center, V. 9, N. 2, Brazil, January 2020.

16. Henri Fouquereau, The de-dollarization of the world, a growing movement, Entreprendre, 04/05/23.

17. https://english.news.cn/20231003/dbbdcba1f00b4985bb77e1e64ebe33ce/c.html.

18. https://fr.countryeconomy.com/pays/groupes/brics/ (accessed on 22/08/23).

19. https://shorturl.at/dDHS8.

20. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/china-and-india-are-at-odds-over-brics-expansion.

21. https://www.entreprendre.fr/the-dollarization-of-the-world-a-movement-that-is-growing/ (accessed on 22/08/23).

22. https://www.iwkoeln.de/studien/michael-groemling-auswirkungen-des-krieges-in-der-ukraine-auf-die-weltwirtschaft-iw-schaetzung-der-groessenordnungen.html/ (accessed on 22/08/23).

23. https://www.usip.org/publications/2023/10/three-things-know-about-china-india-tensions.

24. Husain Nazia , “BRICS in Time of Pandemic: Leadership from Emerging Economies?” , **RSIS** , 22 may, 2020.

25. IMF. WEO database (October 2020) for 2020, and PwC3 for 2030, 2040 and 2050. (www.imf.org).

26. Jash Amrita, “The Emerging Role of BRICS in the Changing World Order”, **SSOAR**, N° 3/ 2017 .

27. Laurence Daziano, **The New Wave Of Emerging CountrieS**, The Fondation pour l’innovation politique Fondapol, France, November 2014.

28. Lohani, K. K. (2024**),"** Trade flow of India with BRICS countries: A gravity model approach**", Global Business Review, 25(1),** .

29. Mansour Saleman, “**BRICS and Egypt Membership: A New Breakthrough for the Egyptian Economy**”, ResearchGate, 8 September 2023 .

30. Michael Grömling, Auswirkungen des Krieges in der Ukraine auf die Weltwirtschaft, German Economic Institute (IW), 21/02/2023.

31. Mohamed Abdelaziz, “Egyptian Media Reflections on Egypt’s Accession to BRICS”, Fikra Forum, 28 September 2023.

32. Mohamed Zain, "**Egyptian economy scene overview of Egypt's BRICS membership invitation**", Business Today, 24 August 2023.

33. Monyae D., Ndzendze B. (Eds.) (2021). The BRICS order asser=ve or complemen=ng the West? Palgrave Macmillan

34. Muhammad Eid, "Assessing the Economic Implications of Egypt's Potential Membership in Brics: Opportunities, Challenges, and Prospects", **Journal of Environmental Economics, Commerce and Educational Management, Vol. 10**, June 2023.

35. New Development Bank, NDB's General Strategy: 2017 – 2021, **New Development Bank**, 22 August , 2017.

36. Nosmot Gbadamosi, "**BRICS Expansion Could Help Egypt's Ailing Economy**", Foreign Policy, 30 August 2023 .

37. Oliver Stuenkel, **the BRICS and the Future of Global Order**,(Second Edition. London: Lexington Books, 6161).

38. onna E. Danns & George K. Danns, Challenging the Dominance of the World Bank and the IMF: The Role of the BRICS Countries and Their New Development Bank in Latin American and the Caribbean, **Journal of Business & Economic Policy**, **Vol. 2, No. 3**, September 2015, p.125.

39. Papa, M. and Verma, R. (2021), Scenarios for BRICS Evolution in Light of the India–China Conflict. Glob Policy, 12,
: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1758-5899.13010.

40. Patrick Werr, "Egypt hopes BRICS entry will lure foreign cash, but analysts counsel patience", Reuters, 29 August 2023.

41. Pedro Morazan, "The Roleof BRICS in the Developing World", European Parliament, 2012.

42. Sergio Gusm~ao Suchodolski, Julien Marcel Demeulemeester,"**The BRICS Coming of Age and the New",** 2019.

43. Shahbaz M, Zakaria M, Shahzad SJH, Mahalik MK (2018) The energy consumption and economic growth nexus in top ten energy-consuming countries: fresh evidence from using the quantile-on-quantile approach. Energy Economics 71.

44. Shraddha Naik, **The Emergence of BRICS: An Extension of Interregionalism to the Global South**, in eds, Elise Feron, Jyrki Kakonen and Gabriel Rached, Revisiting Regionalism and the Contemporary World Order: Perspectives from the BRICS and beyond, Verlag Barbara Budrich, 2019.

45. Starciuc (Popa) Carolina, The Importance of the BRICS Group in the International Economic System, **"Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series**, Volume XVIII, Issue 2, 2018.

46. Stephany Griffith-Jones, A BRICS Development Bank: A Dream Coming True? , **UNCTAD**, march, 2014.

47. Sylvia Lorico, Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO, **University of Toronto**, 16 JULY , 2021.

48. Three things to know about China-India tensions, United States Institute of Peace, (2023).

49. unctad.org/en/Pages/statistics.aspx.

50. Victoria Panova, **Evolution of BRICS in the System of International Relations**, (Moscow: International

51. Wang Z (2019) Does biomass energy consumption help to control environmental pollution? Evidence from BRICS countries. Science of the total environment 670.

52. Wani, S. H. (2023**), "**Gravity Model Approach: An Empirical Application with Implications for BRICS Countries**". The Indian Economic Journal, 00194662221137267.**

53. Ziya Öniş & Mustafa Kutlay, The dynamics of emerging middle-power influence in regional and global governance: the paradoxical case of Turkey, **Australian Journal Of International Affairs**, **VOL. 71, NO. 2,** 2017.